دور رأس المال الاجتماعي في الحد من الفقر في الأردن

إعداد

عايدة صبحي أحمد أبو شمس

المشرف

الأستاذ الدكتور نسيم فارس برهم

قدمت هذا الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠١٢/١/٢٦

كانون ثاني، ٢٠١٢ م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة " دور رأس المال الاجتماعي في الحد من الفقر في الأردن" وأجيزت بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ٢٠١١م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور نسيم فارس برهم، أستاذ الجغرافيا الاقتصادية – قسم الجغرافيا	مشرفاً	.....
الدكتور تعمان شحادة، أستاذ – جغرافية طبيعية	عضواً	.....
الدكتور علي عنبر، أستاذ مشارك – جغرافية التنمية	عضواً	.....
الدكتور سعيد الطراونه، أستاذ – كلية اقتصاد الأعمال	عضواً	.....
الدكتور عبد العزيز علي خزاعلة، أستاذ علم الاجتماع – (جامعة اليرموك).	عضواً	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ...../...../.....

الإهداء

إلى والدي ووالدتي... نبع الحب و الحنان...

إلى رفيق دربي...

إلى أخواتي...

إلى صديقتي...

أهدي ثمرة نجاحي

الباحثة

شكـــر وتقديـــر

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور نسيم برهم الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فكان لتوجيهاته، وملاحظاته، وإرشاداته القيمة الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة، فضلاً عن زرعه في نفسي حب المطالعة، والبحث، والقراءة، والاطلاع على كل ما هو جديد مما انعكس إيجاباً على مسيرة حياتي العلميّة،والعملية، وفتحت أمامي الآفاق الكبيرة.

كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور نعمان شحادة الذي تكرم علي بتوجيهاته في مجال التحليل الإحصائيّ، وأشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة رسالتي هذه،وأعضاء لجنة تحكيم الاستبانة، و أشكر جميع أساتذتي في قسم الجغرافيا الذين أناروا لي الطريق للوصول إلى هذه المرحلة العلمية.

كما وأشكر والدي الجغرافي صبحي أبو شمس على دعمه لي، ومديرتي الفاضلة صفاء رحال على دعمها المتواصل ومساهمتها ومساندتها، وخالي المهندس إبراهيم أبو شمس الباحث في مجال المنظمات الدولية ومشاريعها التنموية المختلفة على تزويده لي بكل ما هو جديد من أبحاثه القيمة في هذا المجال، كما وأشكر كل من رافقني إلى مختلف المحافظات للوصول إلى العينة المختارة.

وأشكر أيضا دائرة الإحصاءات العامة، وأخص بالذكر السيد عبد الفتاح جرادات رئيس قسم الفقر على إعطائه البيانات، ومناقشة نتائج عملي مع ما توصلت إليه الدائرة، ولا أنسى شكر كل من السادة العاملين في وزارة التخطيط والتعاون الدوليّ ووزارة التنمية الاجتماعية، ومختلف البلديات على مساعدتهم ومساندتهم.

ولا أنسى شكر أرباب الأسر الفقيرة في جيوب الفقر على تعاونهم في الإجابة عن أسئلة الاستبانة دون تردد.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
1.1 المقدمة	2
2.1مشكلة الدراسة	4
3.1 أهمية الدراسة ومبرراتها	5
4.1 أهداف الدراسة	6
5.1 فرضيات الدراسة	6
6.1 منهجية الدراسة	7
7.1 الدراسات السابقة	8
8.1 اختيار العينة وجمع البيانات	15
الفصل الثاني: الفقر في الأردن	
1.2 مفهوم الفقر	22
2.2 قياس الفقر	22
3.2 قياس خط الفقر في الأردن	24
4.2 جيوب الفقر في الأردن لعام 2008	27
5.2 جهود الحكومة الأردنية في مكافحة الفقر	28
الفصل الثالث: رأس المال الاجتماعيّ	
1.3 مفهوم رأس المال الاجتماعيّ	35
2.3 مقاييس رأس المال الاجتماعي	37

الموضوع	الصفحة
3.3 رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي	38
4.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية	39
5.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفقر	42
6.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والريادية	44
الفصل الرابع: الفقر ورأس المال الاجتماعي فيجيوب الفقر الريفية الأردنية	
1.4 إجراءات الدراسة	47
2.4 الأبعاد الديموغرافية للفقراء (رأس المال البشري)	48
3.4 أبعاد رأس المال الاجتماعي	54
4.4 اختبار فرضيات الدراسة	64
5:4 تحليل العوامل	68
6.4 قياس نسبة رأس المال الاجتماعي في المحافظات	70
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
1.5 النتائج	75
2.5 التوصيات	77
- المراجع العربية	79
- المراجع الأجنبية	80
- الملاحق	87
- ملخص باللغة الانجليزية	103

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جيوب الفقر موزعة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية	16
2	عينة الدراسة موزعة حسب الأقاليم	17
3	العينة النسبية للأقاليم والأسر المختارة	18
4	عدد الأسر الموزعة على الأقاليم في عينة الدراسة	18
5	أثر التدخلات الحكومية في خفض نسبة الفقر	28
6	برنامج المشاريع الصغيرة لمكافحة الفقر والبطالة لعام 2008	29
7	المشاريع القائمة والممولة من المساعدات الخارجية حسب القطاعات	30
8	تصنيف الداعمين للحد من مشكلة الفقر	31
9	تعريف بعض المنظمات الدولية لرأس المال الاجتماعي	36
10	توزيع سكان الأردن على الأقاليم	49
11	أبعاد رأس المال الاجتماعي في الدراسة	54
12	نسبة عناصر بعد الشبكات الاجتماعية غير الرسمية	57
13	النسبة المئوية لإجابات الفقراء حول الثقة	59
14	المتوسط الحسابي والنسبة المئوية لأبعاد قيم الأفراد وسلوكهم	61
15	النسبة المئوية لأبعاد رأس المال الاجتماعي	43
16	مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الأولى.	64
17	مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الثانية	65
18	مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الثالثة	66
19	مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الرابعة.	67
21	الأبعاد الرئيسية والعوامل المرتبطة بها وقوة الترابط فيما بينها	68

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	جيوب الفقر الأردنية لعام 2010 اعتماداً على مسح عام 2008.	15
2	منطقة الدراسة	19
3	خط الفقر المدقع للفرد سنويا حسب المحافظة	24
4	خط الفقر المطلق للفرد سنوياً حسب المحافظة	25
5	نسبة الفقر في المحافظات	26
6	التوزيع النسبي للفقراء حسب المحافظة لعام 2008	26
7	جيوب الفقر لعام 2008	27
8	نسبة افراد عينة الدراسة تبعاً للأقاليم	49
9	نسبة أفراد عينة الدراسة تبعاً للمحافظة	50
10	نسبة أفراد عينة الدراسة تبعاً لمصدر الدخل	52
11	نسبة أفراد أفراد عينة الدراسة تبعاً للمستوى التعليمي	54
12	النسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة بالقبول على عناصر بعد المشاركة المدنية و السياسية و الدينية	62
13	توزيع نسبة رأس المال الاجتماعي على محافظات المملكة	71
14	المتوسطات الحسابية لقيم أبعاد رأس المال الاجتماعي على الأقاليم	72
15	المتوسطات الحسابية لقيم أبعاد رأس المال الاجتماعي على المحافظات	73

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	توزع جيوب الفقر الريفية على الأقاليم	87
2	استبانة الدراسة	91
3	النسبة المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات المختلفة	95
4	معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة	97
5	نسبة رأس المال الاجتماعي في كل محافظة	99
6	تكرار الأبعاد الديموغرافية لعينة الدراسة	101

دور رأس المال الاجتماعي في الحد من الفقر في الأردن

إعداد

عايدة صبحي أبو شمس

إشراف الأستاذ الدكتور

نسيم فارس برهم

ملخص

اتبعت طرق متعددة لمعالجة مشكلة الفقر في الأردن على مدى العقود القليلة الماضية، وركزت هذه الطرق على الجانب المادي كتزويد الفقراء بحاجاتهم الأساسية وتقديم الدعم المادي لعائلاتهم. وعلى الرغم من جهود الحكومة الأردنية وبالتعاون مع المنظمات العالمية، إلا أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى استمرار تزايد نسبة الفقر في المملكة.

تعالج الباحثة مشكلة الفقر في الأردن من منظور مؤسسي الذي ينادي بضرورة التركيز على الأطر الاجتماعية في بُعديْها الرسميّ وغير الرسميّ لخلق البيئة المناسبة لتمكين الفقراء من معالجة مشاكلهم. وبناءً على ذلك، درست الباحثة مضمون ودور رأس المال الاجتماعي باعتباره المنهج الأحدث في معالجة الفقر بأنواعه.

قامت الباحثة بدراسة (11) قرية من قرى الريف الفقيرة في المملكة الأردنية الهاشمية، بناءً على بيانات دائرة الاحصاءات العامة لجيوب الفقر لعام 2008 موزعة على ثماني محافظات في المملكة. وجُمعت بيانات حول نشاطات الأفراد التطوعيّة وعضويّتهم في الجمعيّات و الاتحادات، وبعض قيم هؤلاء الأفراد وسلوكياتهم وغيرها من الأسئلة التي لخصتها استبانة الدراسة في أربعة أبعاد لرأس المال الاجتماعي وهي المشاركة و العلاقات الاجتماعية و القيم و الثقة.

عمدت الباحثة إلى وضع مقياس لرأس المال الإجتماعي وتوصلت إلى العديد من النتائج التي أظهرت تدني رأس المال الاجتماعي بأبعاده المختلفة في مناطق جيوب الفقر الريفية، مما

كان له الأثر الواضح في استمرار مشكلة الفقر وعدم الحد منها، واقتصر رأس المال الاجتماعي لدى الفقراء برابطة العشيرة أو القبيلة التي لم توظف باتجاه التنمية لارتباطها بالدولة بـــصورة مباشرة.

وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنّ الباحثة توصي بضرورة استثمار وبناء رأس المال الاجتماعي في الخطط التنموية المحلية والوطنية من خلال إقرار مبادئ المـــشاركة والشفافية وبناء الثقة؛ ليظهر أثرها واضحاً وملموساً ومستمراً في الحد من مشكلة الفقـــر فـــي الأردن.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة.

2.1 مشكلة الدراسة.

3.1 أهمية الدراسة ومبرراتها.

4.1 أهداف الدراسة.

5.1 فرضيات الدراسة.

6.1 منهجية الدراسة.

7.1 الدراسات السابقة.

7.2 اختيار العينة وجمع البيانات.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة

يرافق النمو الاقتصاديّ العالميّ تزايداً في الفقر، وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم، فلا زال العالم يشهد تحديات كبيرة في تنسيق السياسات الاقتصادية، والماليّة مع سياسات التنمية الاجتماعية (Stevens,2004).

تركز معظم تعريفات رأس المال الاجتماعيّ على العلاقات الاجتماعيّة التي تفرز فوائد إنتاجية. فرأس المال الاجتماعي هو رأس المال الوحيد الذي يملكه الفقراء،فإذا حرموا من الخدمات الاجتماعية الرئيسة فهم يملكون على الأقل بعضهم البعض من خلال علاقاتهم الاجتماعية، وروابطهم القوية (Fournie, 2000).

عدت اليونسكو رأس المال الاجتماعي عاملاً مهماً في الحد من مشكلة الفقر، ودعت في مؤتمرها الذي انعقد في جنيف عام (2000) الدول الأعضاء فيها إلى تقديم مساهمات للحد من الفقر الذي يعد أولويّة على جدول أعمال التنمية الدوليّة، من خلال تصميم استراتيجيّة طويلة الأمد تركز على رفع رأس المال الاجتماعيّ بتمكين الفقراء من التمتع بحقوقهم، وإشراكهم في القرارات (Kazancigil and Qyen, 2000).

على الرغم من الجهود المنصبة على توزيع المشاريع التنموية على جميع المناطق، وتقديم المساعدات، والقروض لتخفيف حدة الفقر في الأردن، إلا أنّ جيوب الفقر تتزايد من عام لآخر. فقد وصل عدد جيوب الفقر (32) جيباً عام (2009) بعد أن كان (22) جيباً في عام (2006). وقد حددت جيوب الفقر على أنّها الأقضية التي تزيد فيها نسبة الأفراد الواقعين دون خط الفقر عن 25% من مجموع سكان القضاء. وعموماً بلغت نسبة الفقر في الأردن عام 2010 (13.3%)،وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام في المملكة وقدره (680) ديناراً للفرد سنوياً بمتوسط(56.7) ديناراً شهرياً،وخط الفقر العام هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعرف الحد الأدنى لقيمة حاجات الفرد الأساسيّة على أنه خط الفقر (باقر،1996).

ومن الإجراءات التقليدية التي اتبعتها الحكومة الأردنية للحد من مشكلة الفقر تقديم المساعدات المادية من خلال صندوق المعونة الوطنيّة، وصندوق الزكاة، وطرود الخير

الهاشميّة، ومساعدات وزارة الأوقاف وغيرها. وحديثاً بدأت الحكومة الأردنية (بالإضافة إلى تقديم المعونة المادية) تطبيق التمكين الاقتصاديّ للفقراء، وبناءِ القدرات الذاتية؛ أي تطوير رأس المال البشريّ لدى الفقراء من خلال برامج تستهدف بناء قدرات الأفراد، وعقد برامج تدريبية مثل برنامج " الشباب يعملون" الموجه من قبل وزارة التنمية الاجتماعيّة الذي يهدف إلى تعزيز مهارات الشباب الرياديّة في بعض مناطق جيوب الفقر.

برزت في العقد الأخير اتجاهات ترى في رأس المال الاجتماعيّ قدرة على الحد من مشكلة الفقر، فالثروة الحقيقيّة لأي مجتمع لم تعد تقتصر على ما يملكه المجتمع من رأس مال مادي (ثروات طبيعية و أموال) أو رأس مال بشريّ (تأهيل وتدريب وتطوير قدرات الأفراد) بل أيضا فيما يملكه من علاقات اجتماعيّة تشكل مجتمعة " رأس مال اجتماعيّ "، يمكن توظيفه في إحداث عملية التنمية.

كان التركيزفي الماضي على الموارد الاقتصادية كأحد أسباب فقر المجتمعات، إلا أنه برز في السنوات الأخيرة التركيز على "منهج المؤسسية" "Institutional Approach" ، للبنية الاجتماعية كأحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى التنمية أو التخلف (Martin, R, 2003).

تفسر المؤسسية إمكانيات بناء "رأس المال الاجتماعي" الذي يساهم في إيجاد بنية تحتية أساسية قادرة على تفعيل المجتمع المحلي اقتصادياً، وعلى ظهور الرياديين القادرين على تحويل المعطيات الطبيعيّة والاقتصاديّة و الاجتماعية إلى رأس مال يمكن استثماره بشكل دائم ومتجدد.من ناحية أخرى قد تكون العلاقة عكسية بين بين التنمية وبين الموارد، ، إذ أن وفرة الموارد تؤدي الى إهدار أسرع لهذه الموارد ويكون النمو أو التنمية أبطأ (Barbier,E. 2003 Gregori, T. 1987 Krautkraemer, J.2005).

يساعد رأس المال الاجتماعي الناس العمل مع بعضهم البعض من أجل هدف مشترك، إذ يعتمد على الثقة المتبادلة الضرورية للبقاء المشترك، فرسم منهجية تكوين رأس المال الاجتماعي للحد من الفقر تهدف إلى تعزيز شبكة غنية من الروابط القوية داخل المجتمع، وبين المؤسسية الرسمية وغير الرسمية. فعندما تعمل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية على الخط نفسه فذلك يعني تنمية مجتمعية. فالدولة التي يتميز مجتمعها بالتفكك تتولى هي بذاتها وبشكل مركزي عملية التنمية مما يضعف دور المجتمعات المحلية ويحول دون تمكنهم من إمكانية دفاعهم عن أنفسهم أو الحفاظ على وظيفتهم(Fournier, 2000).

ومن جانب تأثير رأس المال الاجتماعيّ في التنمية فهو ليس عاملاً مستقلاً من عوامل الإنتاج؛ لأنّ تأثيره غير مباشر، فهو يعمل على تقوية عوامل الإنتاج، والتنمية، وزيادتها كرأس مال مادي و بشري وذلك بتقليل كلفة التعامل (Transaction cost)، ويسهل من نقل المعرفة و التكنولوجيا وتطوير قنوات التسويق،ومن هنا تأتي عملية قياس رأس المال الاجتماعي على التنمية بقياس تأثيره في رأس المال الماديّ والبشريّ.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس رأس المال الاجتماعي في مناطق جيوب الفقر الريفيّة في الأردن، وربط النتائج بنسبة الفقر في كل تجمع ريفي مسح من قبل الباحثة، واختيرت المناطق الريفية؛لأنها تعاني من الفقر وبالتالي بحاجة لدراسة رأس المال الاجتماعي فيها.

2.1: مشكلة الدراسة

عمدت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على ربط فقر ورفاه المجتمعات إلى وجود الموارد الطبيعية، وقد كان Ricardo (1778 – 1623) من رواد هذا الاتجاه. ولكن التطورات الاقتصادية المتلاحقة منذ ذلك الوقت أثبتت أن العلاقة بين الموارد الاقتصادية والتطور الاقتصادي ليست بهذه الآلية. فوفرة الموارد قد تؤدي إلى سوء الاستغلال وتفشي الجشع بين أفراد المجتمع وإلى تراجع الأداء الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فقد يكون نقص الموارد حافزاً للنشاط والإبداع والتنمية. وهذا يعني أن الموارد بحد ذاتها لا تصنع تنمية، وينبغي النظر إليها " كقضية محايدة ".

وبالمقابل فقد عمد عدد كبير من الباحثين على اعتبار التنمية قضية اجتماعية مرتبطة بالبنية المؤسسية (الرسمية وغير الرسمية) كما أوضحها نورث North (1990) وكما فهمت في الجغرافيا الاقتصادية الحديثة (Martin, 2003).

وتفرز المؤسسية علاقات وارتباطات بين أفراد المجتمع من خلال تنظيم رسميّ وغير رسميّ. ورأس المال الاجتماعي هوأحد أشكال هذه العلاقات والارتباطات التي تلعب دوراً حاسماً في تسهيل عملية التنمية الإقتصادية، وفي حالات أخرى قد تقف عائقاً في وجهها.

سيتم في هذه الدراسة التركيز على رأس المال الاجتماعيّ، ودوره في التنمية، والحد من مشكلة الفقر في الريف الأردني. وسوف يتم اعتماد تعريف North للمؤسسية لتشكل إطاراً لفهمنا لرأس المال الاجتماعي وهو:

" ضوابط بشرية لطبيعة العلاقات الانسانية وقوة تطبيقها في المجتمع، وتتكون من ضوابط أو محددات رسمية (قواعد وقوانين ودساتير) وأخرى غير رسمية (تشمل قواعد السلوك والتقاليد والقيم). إنها تحدد طبيعة الحوافز لدى المجتمع وبخاصة في إقتصادياته" (North, 1993).

ونظراً للدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسية، فقد ظهرت الكثير من الدراسات تحت مفهوم " الاقتصاد المؤسسيّ " والتي تندرج هذه الدراسة تحت مضمونه.

بناءً على ما تقدم، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع رأس المال الاجتماعي في جيوب الفقر الريفية، وقياسه في تلك المناطق، فبالرغم من الجهود الحكومية و المنظمات الدولية في الحد من مشكلة الفقر، إلا أن هذه المشكلة لم يتم التخلص منها أو التخفيف من آثارها، بل العكس تزايدت في عام 2010 عن الأعوام السابقة، حيث إن هذه الجهود تلخصت في تقديم المساعدات وتمويل المشاريع الصغيرة ورفع رأس المال البشري، ولم تركز في مجملها على الفكر الحديث في معالجة ظاهرة الفقر المتمثل في بناء رأس المال الاجتماعي لدى الفقراء، كثقة الأفراد بالمؤسسات الرسمية، وزرع حب العمل التطوعي و المشاركة في الجمعيات والاتحادات، وزرع القيم والسلوكيات التي من شأنها النهوض بالمستوى الاجتماعي لدى الفقراء، وبالتالي النهوض بمستواهم الاقتصادي.

ويمكن تحقيق غرض الدراسة من خلال الإجابة عن أبعاد رأس المال الاجتماعي التالية:

أسئلة الدراسة:

من خلال سؤال الدراسة الأساسي : هل يوجد لنقص رأس المال الاجتماعي تأثير في الحد من مشكلة الفقر؟ تفرع منه مجموعة من أسئلة الدراسة التالية :

1. هل يوجد لنقص الشبكات الاجتماعية غير الرسمية تأثير في الحد من مشكلة الفقر؟
2. هل يوجد لنقص ثقة الأفراد بالمؤسسات الرسمية تأثير في الحد من مشكلة الفقر؟
3. هل يوجد لنقص قيم الأفراد وسلوكهم تأثير في الحد من مشكلة الفقر ؟
4. هل يوجد لنقص الاندماج في الأبعاد الاجتماعيّة والمدنيّة والسياسيّة والدينيّة تأثير في الحد من مشكلة الفقر ؟

3.1 أهمية الدراسة ومبرراتها

تأتي هذه الدراسة لتبين دور رأس المال الاجتماعي Social Capital عند السكان المحليين في تنمية مناطقهم. وهي تسلط الضوء على ربط العوامل الاقتصادية للفقر بالعوامل الاجتماعية من خلال قياس رأس المال الاجتماعي لدى الفقراء؛ أي ربط الجانب الاقتصادي للفقر برأس المال الاجتماعي، وبالتالي معرفة مدى تأثيره في حياة الفقراء. هذا ويمكن إجمال مبررات الدراسة بما يأتي:

1. أهمية دور رأس المال الاجتماعي في تفسير ظاهرة اقتصادية كالفقر ، وعدم وجود أي دراسة في الأردن تقيس رأس المال الاجتماعي، وتبين دوره في مناطق جيوب الفقر

الريفيّة، حيث ربطت معظم الدراسات بين الفقر و التنمية من جوانب مختلفة كرأس المال البشري، والجوانب المادية المختلفة، وتعاملت مع السكان كأفراد، فجاءت هذه الدراسة للوقوف على هذه الظاهرة من جانب جديد.

2. عدم إدراج رأس المال الاجتماعي في خطط التنمية كسبب (في حالة نقصه)من أسباب الفقر في الأردن، وبالتالي التركيز على بنائه واستثماره،و الحد من مشكلة الفقر من جوانب أخرى غير المعمول بها حالياً.

4.1 أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي:

1. قياس رأس المال الاجتماعي في مناطق جيوب الفقر الريفية قياساً واقعياً باستخدام مؤشرات تتناسب مع طبيعة الحياة الريفيّة في الأردن.
2. تفسير تزايد مشكلة الفقر وعدم الحد منها بشكل ملحوظ من خلال المؤسسية الاجتماعية للفقراء (رأس المال الاجتماعي) وربطه بمعدلات الفقر الموجودة في هذه الجيوب.
3. اضافة جانب جديد إلى جغرافية التنمية في البيئة الأردنية وفتح الطريق للباحثين لتطوير هذا الاتجاه أو ضحده.
4. لفت انتباه متخذي القرار إلى هذا الاتجاه بهدف تضمينه بخطط التنمية، وبخاصة تنمية المجتمعات المحلية.

5.1 فرضيات الدراسة

تتلخص أهم الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة بما يلي:

1. لا يوجد لنقص الشبكات الاجتماعية غير الرسمية تأثير في الحد من مشكلة الفقر.
2. لا يوجد لنقص الثقة بالأفراد و المؤسسات الرسمية تأثير في الحد من مشكلة الفقر.
3. لا يوجد لنقص قيم الأفراد وسلوكهم تأثير في الحد من مشكلة الفقر.
4. لا يوجد لنقص الاندماج في الابعاد الاجتماعيّة والمدنيّة والسياسيّة والدينيّة تأثير في الحد من مشكلة الفقر.
5. لا يوجد لنقص رأس المال الاجتماعي تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

6.1 منهجية البحث

استخدم في هذه الدراسة منهجان هما:

1. **المنهج السلوكي Behavioral Approach:**

وهو من المناهج الحديثة في الجغرافيا، ويركز على النواحي السيكولوجيّة التي تفسر السلوك المكاني للأفراد، وقد أوضح كل من "Golledge و Stimson" في كتاب Spatial Behavior Geographic Perspective (1997) دور الجغرافيا السلوكيّة في تفسير عمليّات صنع القرار للأفراد، والجماعات، والمؤسسات في الحيز المكانيّ.

يدرس هذا المنهج الخصائص الشخصيّة للسكان المحليين التي تعكس بدورها قوة أو ضعف رأس المال الاجتماعيّ Social Capital، بالتالي يفسر السلوك الاقتصادي الريادي لسكان جيوب الفقر في الأردن إزاء المشاريع التنموية المنفذة، فهو لا يدرس مشكلة الفقر من الجوانب الاقتصادية، بل يدرس سلوك الإنسان ودوره في هذه المشكلة.

2. **المنهج البنيوي "الهيكلي" Structuralism Approach :**

يرتكز هذا المنهج على وجهة نظر فحواها أنّ العالم العملي التجريبيّ (Empirical World) يحدد بنيته من خلال عدة مستويات غير ظاهرة (Underling Structural).

زود المنهج البنيوي أو الهيكلي الجغرافيين بأفكار، وحلول دقيقة لمشكلة الوصف للظواهر بوصف بنيتها غير المنظورة بمستوياتها الثلاثة الرمزية التي صُوِّرت من قبل شتراوس (Strauss) كما قام بتفسيرها (Gregory) عام 1978.

وتتمثل هذه المستويات في:

1. المستوى الخارجيّ (Outer Level) أو المستوى الظاهر (Level of Appearance) حيث يتم من خلاله تمييز الأنماط المكانية وهو المستوى التجريبي الذي يمكن من خلاله فهم وتصور البنى أو الهياكل المكانية.
2. المستوى الهيكليّ -الاجتماعيّ -أو البنية التي تمثل العمليات ضمن المستوى غير الظاهر (Socio-Structural or Infrastructure Representing Processes):

ويوجد أسفل المستوى الظاهر ويلاحظ بشكل مباشر، وإنّما يتصف بطبيعة نظريّة تستنتج من خلال الدراسات.

3. البنية السفلى (في العمق) Deep Structure:

وهو المستوى الأساس أو القاعدة، و يكتشف من خلال المقارنة (دودين،2003).

والهدف من تطبيق هذا المنهج هو ربط موضوع الدراسة (دور رأس المال الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر في الأردن) بالواقع الاقتصاديّ، والاجتماعيّ للفقر في الأردن.

7.1 الدراسات السابقة

ركزت معظم الدراسات التي تناولت موضوع الفقر في الأردن على الجوانب الماديّة، وعلى التوصيات المقترحة من قبل الباحثين لمشكلة الفقر، ومن هذه الدراسات:

•جاءت دراسة **يوسف عيسى مجدلاوي** (1995)، بعنوان "دور صندوق المعونة الوطنية في معالجة ظاهرة الفقر في الأردن "، حيث قام الباحث بتقييم عمل صندوق المعونة الوطنيّة بعد سبع سنوات من تأسيسه، من خلال وضع أربع فرضيات، واختبارها، وتحليلها إحصائياً، وتوصل في دراسته إلى أنّ تزايد أعداد المستفيدين من الصندوق يدل على تزايد الفقراء من عام لآخر، وتحيز الصندوق في معوناته لفقراء الجنوب؛ لأنه اعتمد نسبة الأسر الفقيرة إلى عدد الأسر الكلي في المحافظات، مما أوجد جيوباً كثيرة لم يتم التوصل إليها، مما يدل على عدم وجود سياسة واضحة، ومدروسة لعمل الصندوق،وتجاهل الجوانب الاجتماعية لهؤلاء الفقراء.

•جاءت دراسة **محمد طوالبة** (2002، جامعة اليرموك) ، بعنوان " الفقر و الفقراء: دراسة في الخطاب التنموي في الأردن "، حول تفعيل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الحد من انتشار الفقر؛ وذلك بمعاملة المشاريع الصغيرة معاملة المشاريع الاقتصاديّة ذات الامتيازات الكبيرة، وتشجيع صناديق المال الحكوميّة وغير الحكوميّة لمساعدة المواطنين في الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم الإنتاجية. وتوصل إلى اعتماد الأسر الفقيرة المدقعة على قطاع الزراعة و الأسر الفقيرة غير المدقعة على قطاع الخدمات و الإدارة العامة.

ربطت معظم الدراسات العربية الفقر، ومستوى الدخل، وقياسه بمؤشرات اقتصاديّة فقط، إلا أنّ التوجه الحديث في الجغرافيا الاقتصاديّة أعطى العوامل الاجتماعيّة دورا بارزا في هذه المشكلة، غير أن هذه الدراسات اقتصرت على الدول الغربيّة كالولايات المتحدة الأمريكية. لقد أغفلت الدراسات العربية دور رأس المال الاجتماعيّ في مناطق جيوب الفقر باستثناء دراسات قليلة في بعض الدول العربية.

•في دراسة **Cornelia Butler Flora** (1999) أوضحت أنّ الثقة المتبادلة والهوية الجماعيّة في المجتمع هي إحدى مكونات رأس المال الاجتماعي الذي يساعد المجتمعات الفقيرة على حل مشاكلها، وتغيير حياتها، وتوسيع مداركها، وتطوير قدراتها، وزيادة دافعيتها للتنمية والنمو، فبناء رأس المال الاجتماعي يساعد الفقراء في حل مشكلاتهم و النهوض بمجتمعاتهم، ورفض الواقع والسعي لتغييره من خلال شبكة العلاقات القوية والثقة وغيرها.

•وهناك فكر حديث ركز على وجود الريادية أكثر لدى الناس الفقراء في دراسة **Amoros and Oscar (2009)** بعنوان (Poverty, Human Development and Entrepreneurship) فقد أوضحت بأن النسب المئوية للسكان الذين يمكنهم المشاركة في نشاطات ريادية تكثر في المناطق الأقل نمواً ؛ لأن الفقراء لا يجدون في مناطقهم فرص عمل لزيادة دخلهم، وليس لهم موارد مالية أو بشرية، فقيامهم بأنشطة ريادية نابعة من قوة رأس مالهم الاجتماعي هي خيارهم الوحيد للنهوض بمستوى معيشتهم.

•أجرى الباحثان **Narayan و Pritchett (1997)** دراسة عن علاقة رأس المال الاجتماعي بالدخل في ريف تنزانيا، وتوصلا إلى أن حجم رأس المال الاجتماعي وتأثيره في الدخل كبير جدا، بالإضافة إلى توصلهما إلى أن القرى التي يزداد فيها رأس المال الاجتماعي يزداد فيها مستوى الدخل، وقد توصلا إلى هذا الاستنتاج من خلال استخدامهم مؤشرات العضوية في الجمعيات، وخصائصها، وقيم الأفراد وواجباتهم.

ربط عدد كبير من الباحثين رأس المال الاجتماعي بالمشاركة في المجتمع المدني، حيث أكدت وجود علاقة وثيقة بين الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال الاجتماعي في دعم قيم الديموقراطية ومبادئها، وجوهرها في الثقة المتبادلة التي تسهم في توجيه الأفراد نحو المشاركة الفعالة، والإيجابية في الحياة العامة:

•من أهم الدراسات في هذا الاتجاه، دراسة **Putnam** (1993) بعنوان **Making Democracy Work** الذي حاز على ثلاثة جوائز عالميّة، فقد وضح فيها سبب فشل بعض الحكومات في تحقيق التنمية، والحكومات في شمال إيطاليا تعمل بكفاءة، وديمقراطيّة أكثر من جنوبها، وخلص إلى تفسير أساسي وهو رأس المال الاجتماعيّ؛ أي عدد تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة ونوعيتها، ورأى أيضاً أن معدلات التنمية الاقتصاديّة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً برأس المال الاجتماعيّ (Putnam et al,1993).

وتعد هذه الدراسة أحد الدراسات التي تناولت مفهوم رأس المال الاجتماعي، إذ افترض في دراسته أن رأس المال الاجتماعيّ يلعب دوراً كبيرا في نجاح الحياة السياسيّة في شمال إيطاليا، وانخفاض النشاطات السياسية في جنوبها، وركز بوتنام على دور رأس المال الاجتماعي في المشاركة السياسية التي تعتمد على تفعيل العادات و القيم.

واعتمد بوتنام على المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال الملاحظة، والمشاركة من خلال المعايشة، فقد أمضى الباحث أكثر من عقدين لدراسة مجتمع إيطاليا. وقد أوجد **Putnam.et** al (1997) علاقة وثيقة بين الثقة السائدة في الدولة ووجود منظمات كبيرة فيها. فعندما يرتفع

رأس المال الاجتماعي في المنظمات الكبيرة تشجع أفرادها ليقوموا بدور مهم في حياتهم؛ ليطوروا المجتمع من حولهم، و يوظفوا مهاراتهم التي تؤثر بشكل كبير في الأداء الاقتصاديّ.

•وفي دراسة **Putnam** عام (2000) بعنوان: **Bowling alone** اللعب المنفرد للبولنج، قام الباحث بقياس رأس المال الاجتماعيّ على المجتمع الأمريكيّ معتمداً على العضويّة في الأندية الرياضيّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة. وتوصل الباحث إلى تدهور رأس المال الاجتماعيّ في العقود القليلة الماضية من خلال انهيار مستوى المشاركة في الأنشطة التقليديّة، وعزى سبب هذا التدهور إلى التناقضات التي خلفتها السياسة الأمريكيّة، وفشل السياسات الاقتصاديّة، و الاجتماعيّة، وأشار إلى أنّ دور هذه الدول إعادة و ترميم رأس المال الاجتماعي الذي هدمته.

•في دراسة **Stones Hughes (2002)** بعنوان: **Families, Social Capital and Citizenship Project"** توصل الباحث في دراسته التي طبقت على عينة مقدارها 1500 مواطن أسترالي إلى أن المواطنة تلعب دوراً كبيراً في تنمية رأس المال الاجتماعي، وتفعيله من خلال المشاركات المختلفة؛ أي أنه يرى أنّ المواطنة هي سبب لرأس المال الاجتماعي وليس نتيجة، على عكس العديد من الدراسات السابقة.

ظهرت دراسات سابقة ناقضت فوائد رأس المال الاجتماعي في المجتمعات حيث يرى كل من **dler, Paul S, and Seok-Woo Kwon** عام (2000) في دراسة بعنوان: **Social Capital: Prospects for a New Concept)** أن رأس المال الاجتماعي يعزز السلوكيات الخاطئة أكثر من تحسين الأداء الاقتصاديّ، وهو يؤدي إلى تقسيم المجتمعات بدلاً من توحيدها، ووقوع الجريمة بدلاً من الحد منها.

•ومن ناحية أخرى يرى كل من: **(Morrow.1999 Hunter,2000and.(Szreter.2000**

أن رأس المال الاجتماعي وبالرغم من أنه يخفض كلفة التعامل؛ أي تسهيل الاتصالات مع الآخرين من الشبكة الاجتماعية نفسها قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، فالجمعيات والتجمعات التي تولد رأس المال الاجتماعيّ يمكن أن تعمل على استبعاد الآخرين.

•وفي تقرير التنمية العالمي الصادر عن البنك الدوليّ (2009) ترى بعض الجهات المانحة **Donors** أن زيادة تكوين رأس المال الاجتماعيّ محاولة غير ناجحة للحد من الفقر. .(Qyen,2000)

أما عن الدراسات السابقة التي تعزز دور رأس المال الاجتماعيّ في بنـــاء رأس المـــال البشريّ الذي يسهم بدوره في تحقيق التنمية و التطـــور، فقـــد جـــاءت دراســـة **Coleman (1988)** بعنوان **Social Capital in the Creation Human Capital** : وقد هـــدفت إلى تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعيّ، ودوره في بناء رأس المال البشريّ، من خلال عينـــة لـــ (500) طفلا في مرحلة التعليم الأساسيّ في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصل إلـــى دور رأس المال الاجتماعي الكبير في خلق رأس مال بشريّ، فالعلاقات الاجتماعية تجعـــل الأفـــراد أكثر قدرة على المنافسة، والعمل، والنشاط، وتهيئ المجال أمامهم للتفكيـــر والعمـــل وتطـــوير أنفسهم.

وحول تأثير رأس المال الاجتماعي في التنمية في بوركينوفاسو، استخدم **(Grootaert, Oh and Swamy, 1999)** ثمانية أبعاد أو مظـــاهر للهيئـــات المحليّـــة (المـــشاركة فـــي الجمعيات(كمؤشر لرأس المال الاجتماعي. وتشمل هذه الأبعاد: كثافة العضويّة في الجمعيّات (وهو مؤشر يقيس عدد العضويّة الفعالة للأسرة في الجمعيّات أو الهيئات الموجودة)، ومؤشـــر التبـــاين (ويقيس مدى تجانس أو اختلاف أعضاء المجموعة من حيـــث القرابـــة، أو الـــدين، أو الوضـــع الاقتصاديّ، أو المهنة، أو العمر، أو مستوى التعليم، أو التوجه السياسي)، وحضور الاجتماعـــات (متوسط عدد مرات حضور أحد أفراد الأسرةلاجتماعات الجمعية، إذ لا معنـــى للمـــشاركة فـــي الجمعيات إذا كان الشخص لا يحضر الاجتماعات)، والمشاركة الفعالة في الجمعيّات، والمساهمة في اتخاذ القرارات، ورسوم العضويّة تعكس مدى رغبة الشخص في دفـــع رســـوم عـــضويّة، والمساهمة بالعمل التطوعيّ في الهيئات، أو الجمعيّات، والمبادرة المجتمعية، وشـــكل التنظـــيم أو العضوية (رسمي أو غير رسمي).

استخدم **Grootaert (1999)** ستة من الأبعاد الـــسابقة لقيـــاس تـــأثير رأس المـــال الاجتماعي في الفقر، والرفاهية في إندونيسيا. كما استخدم **Temple and Johnson(1998)** التنوع الإثني، والحراك الاجتماعيّ، وانتشار خدمات الهاتف في دول شبه الـــصحراء الإفريقيـــة كمؤشر بالإنابة لكثافة الشبكات الاجتماعي. وقد قاما بتجميع مؤشرات عدة وجعلا منها" مؤشـــرًا للقدرات الاجتماعيّة " ؛ لتفسير التغير في معدلا ت النمو الاقتصاديّ الوطنيّ. وهناك مجموعـــة أخرى من الدراسات التي استخدمت مؤشرات مختلفة أو جمعت عددا من المؤشرات لقياس تأثيرها في بعض المتغيرات الاجتماعيّة.

وفيما يتعلق بالدراسات العربيّة السابقة التي تناولت موضوع رأس المال الاجتماعيّ:

وجدت الباحثة دراسات ضئيلة حول رأس المال الاجتماعيّ، حيث كانت معظمها مقالات منشورة وغير منشورة في بعض المجلات والمواقع الالكترونية، باستثناء بعض الدراسات مثل **دراسة النقيب (2006)** بعنوان " مفهوم رأس المال الاجتماعيّ و أهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينيّة المحتلة ".

هدفت الدراسة إلى البحث عن مكونات رأس المال الاجتماعيّ في الأراضي الفلسطينيّة وتحديد مؤشراته، و آلياته في عمليّة التنمية الاجتماعيّة، والثقافيّة، وعدّ الباحث رأس المال الاجتماعي عاملا مساعدا لعوامل الإنتاج، واعتمدت الدراسة المنهج التحليليّ، وأجرى مسحا شاملا لكل من الجمعيّات الاقتصاديّة، والثقافيّة، والخيريّة وغيرها، وخلصت الدراسة إلى أنّ لرأس المال الاجتماعيّ دورا ثانويا لا أساسيا في عملية النمو الاقتصاديّ و يصعب قياسه، وأفضل النتائج ما كان بتقدير مؤشراته.

ودراسة شادية عمران : دور المرأة في صعيد مصر في تراكم رأس المال الاجتماعي ، دراسة ميدانية على عينة من السيدات العاملات في جامعة سوهاج ، مؤتمر المرأة في مجتمعاتنا.

ورسالة ماجستير غير منشورة من جامعة دمشق للطالب **ابراهيم ملحم** (2008)، بعنوان " رأس المال الاجتماعيّ:عناصره، ومؤشرات قياسه، وأهميته في حياة المؤسسة الاقتصادية " – دراسة ميدانية اجتماعية لشركة الوليد للغزل والنسيج في حمص –، حيث قام الباحث بدراسة دور رأس المال الاجتماعي في هذه الشركة من خلال منهج وصفي تحليلي لـ 350 مبحوث اختير عشوائياً، وتوصلت الدراسة – التي طبقت من خلال استبانة وزعت على العينة– إلى انخفاض رأس المال الاجتماعي في الشركة، وضعف ثقة المرؤوسين بالرئيس، واقتصار العلاقات بين العاملين على المصالح فقط، وبالتالي ضعف التكافل الاجتماعي بين الأفراد مما انعكس على الوضع الانتاجي للشركة.

وقد قام **البنك الدولي** بمجموعة من الدراسات تحت" مبادرة رأس المال الاجتماعيّ" ، فقد ميزت بين نوعين من رأس المال الاجتماعيّ: النوع الأول هو رأس المال الهيكليّ (structural)، ويشمل تركيبة وممارسات المؤسسات المحليّة، سواء على المستوى الرسمي أم غير الرسمي، التي تشجع العمل الجماعيّ، وتسهل تبادل المعلومات، اتخاذ القرارات من خلال الأسس، والشبكات،

والهياكل الاجتماعيّة الأخرى، بالإضافة إلى مجموعة القواعد، والإجراءات، والأولويات، وهي جميعها عناصر موضوعية يمكن ملاحظتها من الخارج.

والنوع الثاني هو رأس المال الاجتماعي الإدراكي أو المعرفي (cognitive) الذي يشير إلى المعايير الاجتماعيّة، والقيم، والثقة، والمعتقدات، والمواقف (وتشمل التضامن والتبادليّة التي يتقاسمها أعضاء المجتمع، وتخلق ظروفًا يمكن من خلالها للمجتمعات أو التجمعات أن تعمل مع بعضها للصالح العام)، وهي أمور شخصية ذاتيّة، ومفاهيم غير ملموسة. (Grootaert and Bastelaer, 2001).

وقد تم القيام بمجموعة من تلك الدراسات حول بعض الدول النامية، منها الهند، ومدغشقر، ومالي، وإندونيسيا، وبنغلادش، وكينيا، وكمبوديا، ورواندا وغيرها، فعلى سبيل المثال، قام **Krishna and Uphoff (1999)** بدراسة تأثير العمل الجماعي في المحافظة على تجمعات الأمطار وتحسينها في 64 قرية في ولاية راجاستان الهندية. وقد طورا مؤشرًا لرأس المال الاجتماعي يضم عددًا متساويًا من العناصر الهيكلية، والمعرفية تمثل بدراسة البيئة الاجتماعيّة في المنطقة. وقد اعتمدا على العضويّة في الشبكات، وبالذات الشبكات غير الرسمية، كمؤشر لرأس المال الاجتماعيّ الهيكلي، بينما استخدما التضامن، والثقة المتبادلة كمؤشر لرأس المال الاجتماعي الإدراكي أو المعرفي.

Fafchamps and Minten (1999) فقد استخدما الثقة الناجمة عن الاتصالات الشخصيّة كمؤشر لرأس المال الاجتماعي، و أوضحا أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة دخل التجار الزراعيين وعائلاتهم؛ نظرًا لأن الثقة بين التجار تخفض تكاليف الحصول على الائتمان، وتسهل عملية الحصول على معلومات موثوقة حول الأسعار، وتسهل فحص الجودة .أما Pargal, Huq and GIilligan (1999) فقد استخدموا مؤشرات الثقة، ومعايير التبادلية، والمشاركة بين السكان في الحي كمؤشر بديل لرأس المال الاجتماعيّ المعرفي، كما استخدموا مؤشرات النشاط المجتمعي لتقدير رأس المال الاجتماعيّ الهيكليّ.

وفي دراسة قام بها **Isham and Kahkanen (2002)** حول تأثير رأس المال الاجتماعي في مشاريع المياه في منطقة" جاوا "بإندونيسيا، طور الباحثان مؤشرات عدة لقياس رأس المال الاجتماعيّ تشمل كثافة العضويّة، وتعني عدد المنظمات، أو المجموعات، أو الهيئات المحليّة التي تقول الأسرة إنها تنتمي إليها، وحضور الاجتماعات، وهو متغير يشير إلى مشاركة الأسرة بشكل فعال في أنشطة المجموعات التي ينتمون إليها، بالإضافة إلى المشاركة، وهو رقم تجميعي على مستوى الأسرة يعتمد على كيفية اختيار رئيس المجموعة، والتفاعل الاجتماعيّ،

والثقة بالجيران. كما طوّر الباحثان رقما قياسيا لرأس المال الاجتماعيّ وهوعبارة عن رقم مركب على مستوى الأسرة لكمية المجموعات المحليّة ونوعيتها،مبني على أساس رقم بوتنام، وهو حاصل ضرب كثافة العضويّة في عدد المجموعات المجتمعيّة التي تنتمي إليها.

من ناحية أخرى، فقد كانت هناك مجموعة أخرى من الدراسات تمت تحت مظلة البنك الدوليّ ضمن دراسة مؤسسات المستوى المحليّ، وطورت مؤشرات مختلفة بالإنابة عن رأس المال الاجتماعيّ. فقد استخدم **Narayan and Pritchett (1990)** بيانات من مسح رأس المال الاجتماعيّ والفقر في تنزانيا، الذي صمم خصيصا لهذا الغرض.

ويشمل الجزء الخاص برأس المال الاجتماعيّ في هذا المسح أسئلة للأسرة حول ثلاثة أبعاد لرأس المال الاجتماعيّ، هي أولا :عضويّتهم في المجموعات، وثانيًا : خصائص المجموعات التي تنتمي الأسر إلى عضويتها، وثالثا: قيم الأفراد ومواقفهم، وبخاصة تعريفهم وتقديرهم لمستوى الثقة في المجموعات المختلفة، ومفهوم الترابط الاجتماعيّ لديهم. ومن خلال البيانات التي جمعت حول هذه الأسئلة، طور الباحثان مؤشرًا قياسيًا عن الحياة الاجتماعية في القرية، وعدّا ذلك مؤشرًا بالإنابة لرأس المال الاجتماعيّ.

تعقيب على الدراسات السابقة

نستخلص من استعراض تلك التجارب المختلفة، والدراسات السابقة أمرين مهمين، أولهما عدم وجود اتفاق على آلية قياس رأس المال الاجتماعيّ وعناصره، والثاني أنّ هناك محاولات حثيثة للوصول إلى مفهوم موحد يسهل عملية المقارنة الدوليّة. ولكن تلك المحاولات لا تزال في بداياتها ولم تصل إلى مرحلة النضج بعد.

وعلى صعيد آخر، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنّ أغلب الدراسات حول رأس المال الاجتماعيّ غربية ولم تطبق على دول الشرق الأوسط باستثناء دراسة النقيب – وهو أستاذ في جامعة واترلوا في كندا –، ورسالتين غير منشورتين من جامعة دمشق و الجامعة العربيّة المفتوحة، وهذا يدل على عدم نقص هذا الموضوع في أدبيّات العلوم الاجتماعيّة.

أما الدراسات الغربيّة فاختلفت مؤشراتها ومفاهيمها لرأس المال الاجتماعيّ باختلاف موضوع الدراسة، ومنطقة الدراسة، وهذا يدل على وجود جدل حول هذا الموضوع. وانطلق قياس الباحثين لرأس المال الاجتماعي من بيانات موجودة أصلا في هذه الدول من خلال المؤسسات والجمعيّات كمؤسسات التنمية البشريّة، وهذا ما افتقدته الباحثة في دولة عربيّة كالأردن، حيث واجهت مشكلة وجود بيانات رقميّة حول الفقر دون وجود بيانات اجتماعيّة

خاصة بهم تقيس رأس مالهم الاجتماعيّ، وشبكاتهم الاجتماعيّة، ومجتمعهم المدنيّ، وبعض قيم الأفراد مما جعل هذا المجهود شخصيا في هذه الدراسة، والتي طبقت أساليب علميّة في قياس رأس المال الاجتماعيّ بالتعاون مع بعض الباحثين من الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومن هنا تأتي هذه الدراسة كأول دراسة عربية تقيس رأس المال الاجتماعيّ في جيوب الفقر الريفيّة في دولة عربيّة كالأردن على أمل أن تتتابع الدراسات وتكمل وتطور هذه البداية.

8.1 اختيار العينة وجمع البيانات:

يضم الأردن(32) جيبا من جيوب الفقر الأردنية موزعة على مناطق الحضر والريف، واقتصرت الدراسة على مناطق جيوب الفقر الريفية، حيث تم اختيار عينة عنقودية عشوائية لمناطق الدراسة، ويمكن توضيح خطوات اختيار عينة الدراسة في الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تم اعتماد مناطق جيوب الفقرالأردنية والبالغة 32 جيباً من خلال تقرير غير منشور صادر عن دائرة الإحصاءات العامة استناداً إلى مسح عام 2008 كإطار إحصائي للدراسة، شكل رقم (1) وتم توزيع هذه الجيوب على محافظات المملكة جدول رقم (1).

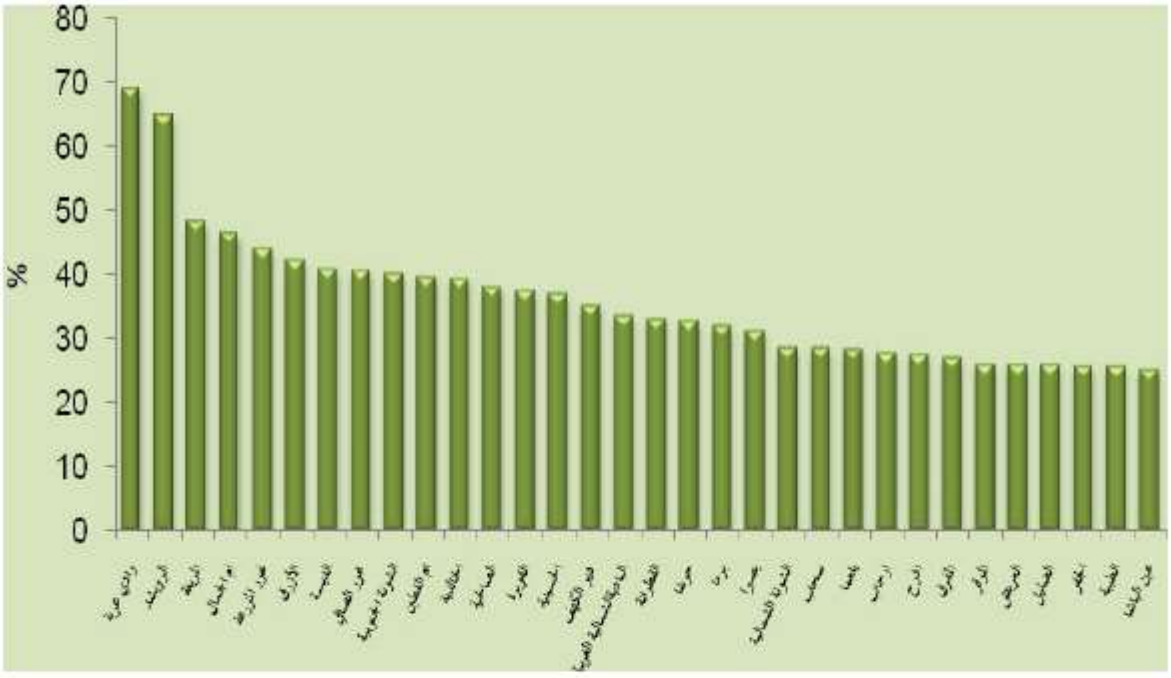

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الشكل 1.

جيوب الفقر الأردنية لعام 2010 اعتماداً على مسح عام 2008

(1) قامت الباحثة بعمل استبانة الدراسة بالتعاون مع كل من الباحثين:Dr. David Zimet و الباحثة Cornelia Butler Flora من الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التواصل معهم طوال فترة الدراسة ومقارنة نتائج هذه الدراسة بالدراسات التي قاموا بها في الموضوع نفسه.

الجدول 1. جيوب الفقر موزعة حسب محافظات المملكة الأردنية الهاشمية استناداً إلى مسح عام 2008

المحافظة	جيوب الفقر
محافظة المفرق	الرويشد/ الخالدية/ الصالحية / دير الكهف / البادية الشمالية الغربية / حوشا / بلعما / أم الجمال / أم القطين /رحاب /المفرق.
محافظة إربد	الشونة الشمالية / الطيبة.
محافظة جرش	برما.
محافظة العاصمة	سحاب / الموقر.
محافظة الزرقاء	الأزرق / الضليل.
محافظة البلقاء	عين الباشا / الشونة الجنوبية.
محافظة مادبا	العريض.
محافظة الكرك	غور المزرعة / غور الصافي / القطرانة.
محافظة معان	المريغة / الجفر / الحسينية / أذرح.
محافظة الطفيلة	بصيرا.
محافظة العقبة	وادي عربة / القويرة / الديسة.

* **المصدر:- تنظيم الباحثة اعتماداً على تقرير دائرة الإحصاءات العامة لعام 2010.**

الخطوة الثانيـــة: تم اختيار ثماني محافظات عشوائياً باستخدام جدول الأرقام العـــشوائية رقم (2) وبما أن الدراسة تقتصر على الريف فقد تم استثناء مناطق الحضر، التي ميّزت عـــن الريف من قبل دائرة الإحصاءات العامة بأنها كل منطقة يزيد عدد سكانها عن 5000 نـــسمة، وبناءً عليه تم استثناء جميع جيوب الفقر الحضرية،ملحق رقم (1).

الخطوة الثالثة: حصر عدد الأسر الفقيرة في كل قضاء من أقضية إقليم الشمال، وإقلـــيم الوسط، وإقليم الجنوب.

الخطوة الرابعة: تم تحديد حجم العينة من خلال معادلة البيانات الرمزية الآتية:

$$N = \frac{z^2 \times p \times q}{e^2}$$

(شحادة، 2011)

حيث إن:

N: حجم العينة.

Z: الدرجة المعيارية عند مستوى ثقة (95%) وهي (1.96).

P: النسبة المئوية للإجابات بـــ (لا) على أحد الأسئلة في العينة الاستطلاعية.

Q: النسبة المئوية للإجابات بـــ (نعم) على السؤال نفسه في العينة الاستطلاعية.

e: مستوى المعنوية وتساوي(5%).

وتم تطبيق المعادلة كالآتي:

$3.8416 \times 0.70 \times 0.30 \div 0.5^2$

$0.8064 \div 0.0025 = \mathbf{323}$

وبناء على النعادلة السابقة فقد تم اختيار العينة بالاضافة الى 13 عائلة وذلك بسبب وجود أكثر من عائلة في بعض المنازل، فكان حجم العينة (336) أسرة من أسر الفقراء للعينة وهي عينة صادقة، مستوى الثقة فيها (95%).

الخطوة الخامسة: من خلال جدول الأرقام العشوائية تم اختيار جيوب الفقـــر فـــي كـــل محافظة، جدول رقم (2).

الجدول 2. عينة الدراسة موزعة حسب الأقاليم

الاقليم	المحافظة	القضاء	عدد الأسر في القضاء	مجموع الأسر الفقيرة في الاقليم	التجمع الريفي الذي تم اختياره	عدد عائلات القرية	العائلات المختارة
الشمال	المفرق	رحاب	3279	14670 أسرة فقيرة	أم خروبة	18	7
		بلعما	3991		البستان	80	31
	إربد	الطيبة	5666		أبسر أبو علي	64	25
	جرش	برما	1734		الهونة	18	7
الوسط	عمان	سحاب	11514	44965 أسرة فقيرة	المناخر	91	40
	البلقاء	عين الباشا	25598		أم سنديانة	41	18
		الشونة الجنوبية	7155		الكفرين	351	158
	مادبا	العريض	698		عطروز	19	9
الجنوب	الكرك	غور الصافي	3126	7137 أسرة فقيرة	الغويبة	84	26
		غور المزرعة	1991		غور عسال	32	10
	الطفيلة	بصيرا	2020		ضانا	13	5

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم الفقر.

سادساً: اختيرت عينة نسبية تمثل أقاليم الشمال، والوسط، والجنوب بقسمة عدد أسر كـل إقليم على عدد أسر جميع الأقاليم (66772) كما في الجدول (3) :

الجدول 3. العينة النسبية للأقاليم و الأسر المختارة

الإقليم	نسبة التكرار	عدد أسر العينة
الشمال	%21	70 أسرة
الوسط	%67	225 أسرة
الجنوب	%12	41 أسرة
المجموع	%100	336 أسرة

* **المصدر: الباحثة**(*).

سابعاً: بناءً على الجدول (3)، فقد وزعت استبانات على الأسر المختارة ملحق رقم (3)، و حللت البيانات الناتجة، وتوزيع هذه النسب على الأقضية في مختلف الأقاليم كالآتي:

الجدول 4. عدد الأسر الموزعة على الأقاليم في عينة الدراسة.

الإقليم	نسبة التكرار	عدد أسر العينة	توزيع الأسر على الأقضية			
الشمال	%21	70 أسرة	7	31	25	
الوسط	%67	225 أسرة	40	18	158	9
الجنوب	%12	41 أسرة	26	10	5	
المجموع	%100	336 أسرة				

* **المصدر: الباحثة.**

(*)قامت الباحثة باستخراج عدد العائلات في القرية بقسمة عدد سكانها على متوسط حجم الأسرة في كل قرية.

منطقة الدراسة

توضح الشكل رقم (2) توزيع عينة الدراسة الموزعة على أقاليم الشمال، والوسـط، والجنوب، من خلال أقضية أو جيوب الفقر الموزعة أيضاً على محافظات هذه الأقاليم،حيث تم إعداد هذه الخريطة من خلال برنامج نظم المعلومات الجغرافية.

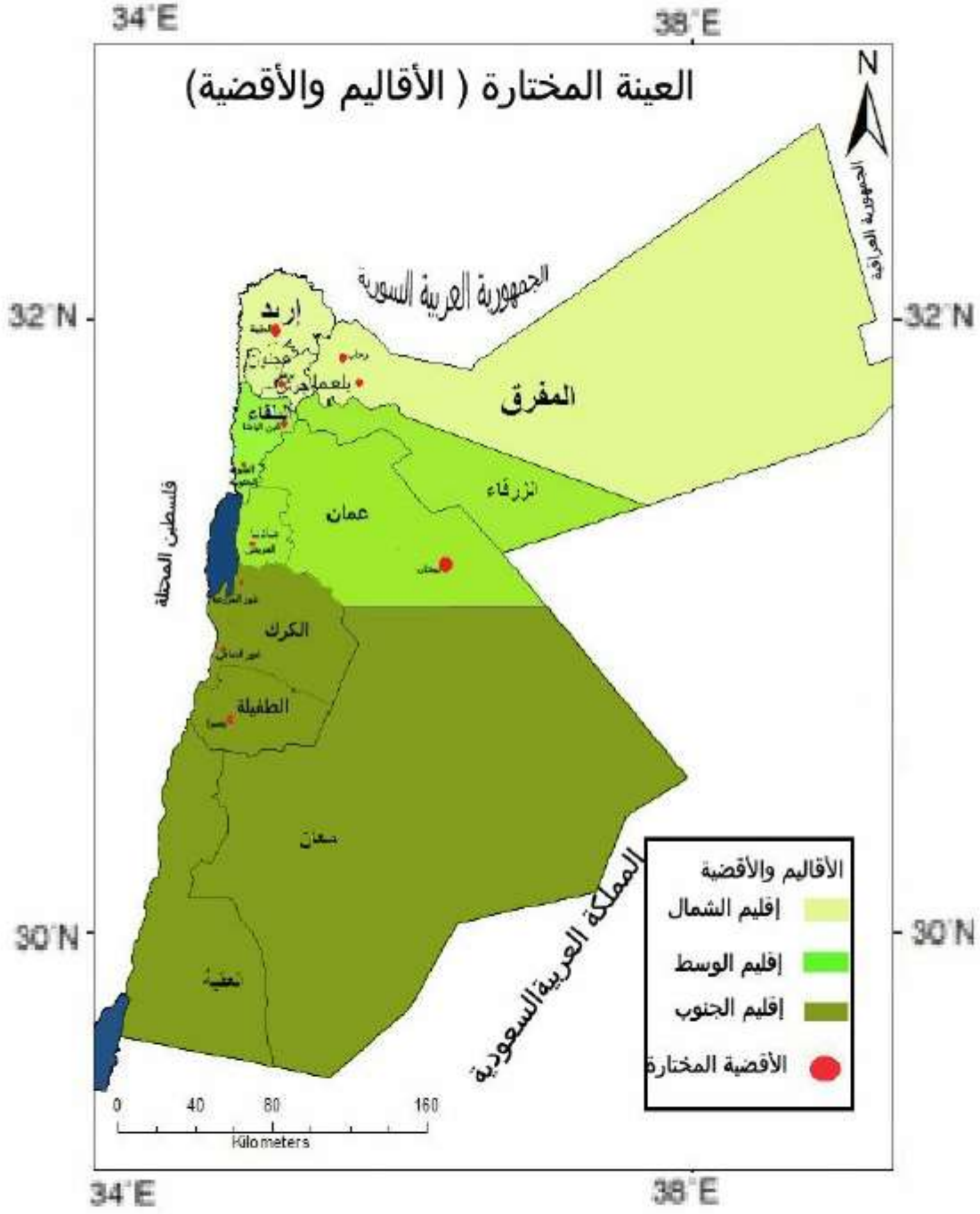

* المصدر: الباحثة.

الشكل 2.

منطقة الدراسة

ثامناً: تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة كالتالي:

صدق الأداة:

عرضت الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين من أساتذة كلية الآداب، وكلية العلوم التربوية، وقد حظيت بالقبول، وهذا ما يعرف بالصدق الظاهري، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث الصياغة، وقد تم إضافة وحذف بعض الفقرات وفقاً لآراء لجنة المحكمين، بحيث تؤدي الاستبانة الغرض المطلوب منها.

ثبات الأداة:

ويقصد به المتوسط الحسابي لمعاملات تشبع المتغيرات على العوامل في التحليل العاملي ، واتساقه فيما يزودنا به من معلومات، وقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معامل كرونباخ ألفا، واتضح أنه يساوي (0.80) وهو معامل ارتباط دال عند مستوى معنوية (0.05)، وتشير هذه القيمة إلى معامل ثبات جيد، مما يجعل أداة الدراسة مناسبة لأغراض البحث العلمي.

صدق المحتوى:

فقد تم التأكيد منه بصياغة الاستبانة وفق الإطار النظري للدراسة.

الفصل الثاني
الفقر في الأردن

1.2 مفهوم الفقر.

2.2 قياس الفقر.

3.2 قياس الفقر في الأردن.

4.2 جيوب الفقر في الأردن لعام 2008.

5.2 جهود الحكومة الأردنية في مكافحة الفقر.

الفصل الثاني
الفقر في الأردن

الفقر في الأردن

1.2 مفهوم الفقر:

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر؛ نظراً لتداخل العوامل الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر فيه، إلا أنّ هناك اتفاقا بوجود ارتباط بين الفقر وإشباع الحاجات الأساسية الماديّة أو غير الماديّة، وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان الماديّ الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كمّا ونوعا، وتدني الوضع الصحيّ، والمستوى التعليمي، والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة، والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والإعاقة، والبطالة وغيرها. وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر مثل عدم الشعور بالأمان، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات، وممارسة حرية الاختيار، ومواجهة الصدمات الخارجيّة والداخليّة يعد الفرد فقيراً إذا كان الدخل المتأتي له غير كافٍ للحصول على أدنى مستوى من الضروريات اللازمة للمحافظة على نشاطات حياته، وحيويتها (World Bank,2002). وقد تم تبني هذا المفهوم الشامل للفقر في هذه الدراسة.

2.2 قياس الفقر:

تتعدد طرق وأساليب قياس الفقر تبعا للغرض الذي تستهدفه عملية القياس، وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيقها وعوامل أخرى.

أدرك الخبراء في مجال قياسات الفقر بأن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي هو مقياس غير كافٍ للفقر؛لأنه لا يقيس الفقر الواقعي. كما أن للفقر أعراض كثيرة ومتشابكة، ومن الصعب وصف حياة الفقراء بالاعتماد على مؤشر منفرد. وهناك مؤشرات منفردة متعددة كمؤشر مستوى المعيشة Living Standard Indicator لقياس الفقر، والتفاوت في مستوى الرفاه والمعيشة بشرائح المجتمع المختلفة، وبناء على هذا المؤشر حدد الفقر بأنّه المستوى الذي يجب أن يزيد فيه دخل الفرد عن نصف متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي، ولكن كما ذكر سابقا هذا المعيار أحادي القياس، أي يعتمد على مؤشر واحد هو الدخل المالي دون إعطاء اعتبار لمجالات أخرى.

تمثلت الأساليب التي اعتمدت من قبل البنك الدولي مؤخراً في:

1. أسلوب خط الفقر: يقسم هذا الأسلوب المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء، وفئة غير الفقراء، عن طريق ما يدعى بخط أو عتبة الفقر. وعلى أساس خط الفقر يتم تقدير عدد من مستويات الفقر، أهمها الفقر المطلق، و المدقع، ونسبة الفقر، وفجوة الفقر، وشدة الفقر. وهو الأسلوب الأوسع استخداما لقياس الفقر وتحليله، وطبق في معظم الدول العربية. ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات أو دخول الأسر.
2. أسلوب الحاجات الأساسيّة غير المشبعة (Unsatisfied Basic Needs: UBN): يعتمد هذا الأسلوب على ملاحظة واقع إشباع الحاجات الأساسية للأسرة أو الفرد. ويمتاز بأنه لا يعتمد على الحاجات الأساسية المعتمدة على دخل الأسرة فقط، بل يضاف إليه البيانات المطلوبة لتطبيق هذا الأسلوب أكثر إتاحة، وتوفرا، ودقة. ويمكن تطبيق أسلوب الحاجات الأساسية باستخدام بيانات التعداد العام للسكان، أو مسوحات الأسرة عموما، دون الحاجة إلى بيانات مسوحات نفقات الأسرة ودخلها، أو إلى بيانات تفصيلية عن الإنفاق، والدخل من مصادر أخرى (الرفاعي،2007).

وقد اعتمدت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن منهجية خط الفقر المتمثلة بالغذاء مقاسة بالسعرات الحرارية، وفيما يأتي توضيح لمستويات الفقر:

1. **خط الفقر المطلق:** يعرف بأنه مستوى الدّخل أو الإنفاق اللازم للفرد؛ لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن، والملبس، والتعليم، والصحة، والمواصلات. (الإحصاءات العامة،2010).
2. **خط الفقر المدقع:** يعرف بخط فقر الغذاء، وهو مستوى الإنفاق اللازم لتأمين الحاجات الغذائية الأساسيّة التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته اليومية الاعتيادية، وبقائه حياً. ويقاس بالحد الأدنى من الإنفاق اللازم؛ لتغطية حاجات الفرد / الأسرة من السعرات الحرارية التي يحصل عليها من المواد الغذائية الأساسية وفق النمط الغذائي للمجتمع (الإحصاءات العامة،2010).

وضع البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك، ومستوى المعيشة، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1985. فالحد الأدنى للدخل هو (275) دولارا للفرد سنويا، وهو ما أسماه البنك بالفقر المدقع، والحد الأدنى للدخل هو (370) دولارا للفرد سنويا، وهو ما أسماه البنك بالفقر المطلق.

3. **نسبة الفقر:** تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان.
4. **فجوة الفقر:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخـــول الفقـــراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر.
5. **شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، وهو الوســـط الحـــسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة .

3.2 قياس خط الفقر في الأردن Poverty Line

خط الفقر هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء من غير الفقراء، يعد الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه يقل عن مستوى الحد الأدنى لقيمة الحاجات الأساسية اللازمة للفرد. ويعـــرف الحد الأدنى لقيمة حاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر، فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة وفيما يلي توضيح لخط الفقر المدقع والمطلق في الأردن.

خط الفقر المدقع في الأردن Abjective poverty Line

بلغ متوسط قيمة خط الفقر المدقع على مستوى المملكة (292) ديناراً للفرد سنوياً في عام 2008؛ أي حوالي (24.3) ديناراً شهريا، وتتباين هذه القيمة من محافظة لأخـــرى؛ إذ ســـجلت محافظة العاصمة أعلى قيمة لخط الفقر المدقع بمقدار (300)ديناراً للفرد سنوياً، في حين بلغـــت أدنى قيمة لخط الفقر المدقع في محافظة المفرق بمقدار (277) ديناراً للفرد سنوياً، (شكل 3).

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2010.

الشكل 3.

خط فقر الغذاء (الفقر المدقع) للفرد سنوياً حسب المحافظة لعام 2008

خط الفقر المطلق في الأردن Absolute Poverty Line

يقصد بخط الفقر المطلق بأنه الحد الأدنى من الإنفاق المطلوب لتغطيـــة حاجـــات الفـــرد الأساسية، الغذائية وغير الغذائية. بلغت قيمة الفقر المطلق(680) ديناراً للفرد سنوياً بالأســـعار الثابتة على مستوى المملكة، بناء على مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2008. أما على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى قيمة اذ بلغت (703) ديناراً للفرد في السنة، أمـــا أدنى خط فقر مطلق فقد سجل في المفرق وجرش إذ بلغ (656) ديناراً فـــي الـــسنة، ويوضـــح الشكل (4) خط فقر الغذاء وغير الغذاء (الفقر المطلق) للفرد سنويا حسب المحافظة في عـــام 2008.

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (2010).

الشكل 4.

خط فقر الغذاء وغير الغذاء(الفقر المطلق) للفرد سنويا حسب المحافظة في عام 2008

نسبة الفقر المطلق في المحافظات Absolute Poverty Indices

ويسمى هذا المؤشر بمؤشر تعداد الرؤوس Head Count Index[1]، حيث حُدد السكان الفقراء حسب نتائج 2008 بأنهم من يقل إنفاقهم عن خط الفقر المطلق البـــالغ (680) ديـنـــاراً سنوياً. وعليه فقد بلغت نسبة الفقر فـــي الأردن(13.3 %) لعـــام 2008، ويوضـــح الـــشكل (5) نسبة الفقر حسب المحافظات 2008.

(1) حاصل قسمة عدد السكان الذين يقل إنفاقهم عن خط الفقر العام على إجمالي السكان على مستوى المملكة.

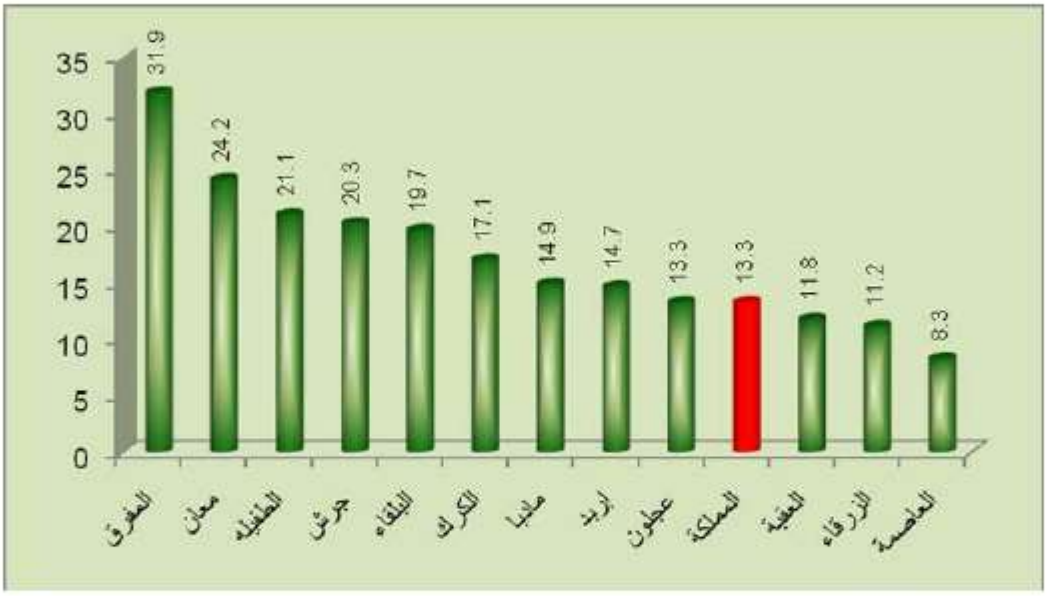

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (2010).

الشكل 5.

التوزع الجغرافي للفقراء في الأردن

تزداد نسبة الفقراء في محافظة العاصمة و إربد؛ نظراً لزيادة عدد السكان فيهما، وتقل في محافظة العقبة والطفيلة؛ لانخفاض عدد السكان مقارنة بمحافظات الوسط والشمال، ويوضح الشكل (5) نسبة هؤلاء الفقراء في محافظات المملكة.

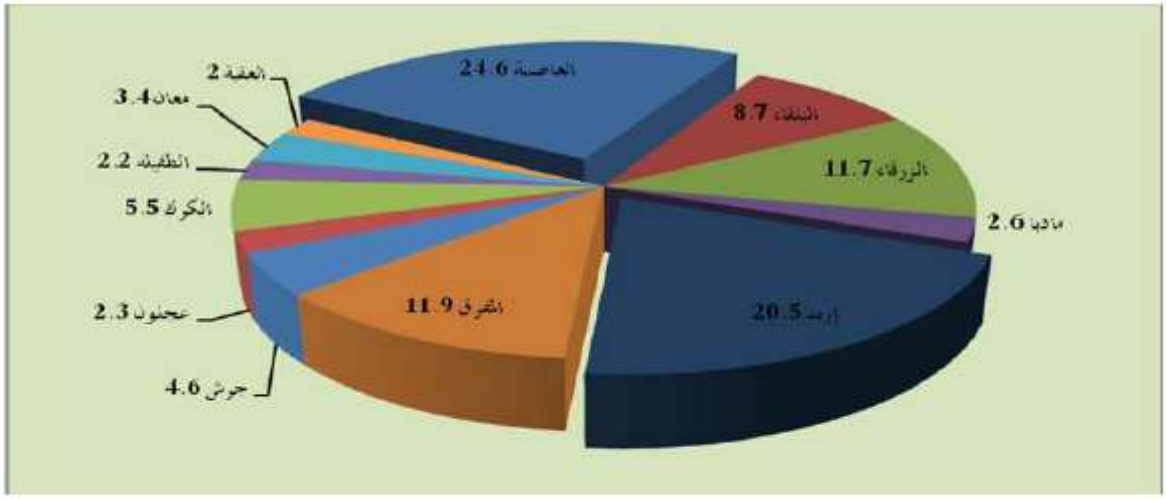

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة 2010.

الشكل 6.

التوزيح الجغرافي للفقراء حسب المحافظة لعام 2008

يتركز الفقر بشكل واضح في المناطق الريفية , ولأن (82%) من السكان يعيشون في المدن فانعكس ذلك على الاهتمام بفقراء المدينة، ومعالجة مشكلاتهم في استهلاك الغذاء أكثر من فقراء الريف، مما أدى إلى تراجع إنتاجهم بشكل عام، وضعف دعمه وتطويره.

4.2 جيوب الفقر في الأردن لعام Poverty Pockets 2008

جيوب الفقر هي الأقضية التي بلغت نسبة الفقر فيها (25%) فأكثر، وبناء على هذا المعيار بلغ عدد جيوب الفقر(32) جيباً لعام 2008، وبتحليل تطور جيوب الفقر من تغير بين عامي 2006 و2008 يلاحظ ارتفاع عدد جيوب الفقر من (22)جيباً عام 2006 إلى (32) جيباً عام 2008 حيث دخلت عشرة جيوب جديدة وهي :أم الجمال ، الأزرق، الشونة الجنوبية ، أم القطين ، الحسينية ،سحاب ،ارحاب ، أذرح ،المفرق، الموقر ، العريض، الضليل الطيبة وعين الباشان ويوضح الشكل (7) هذه الجيوب .

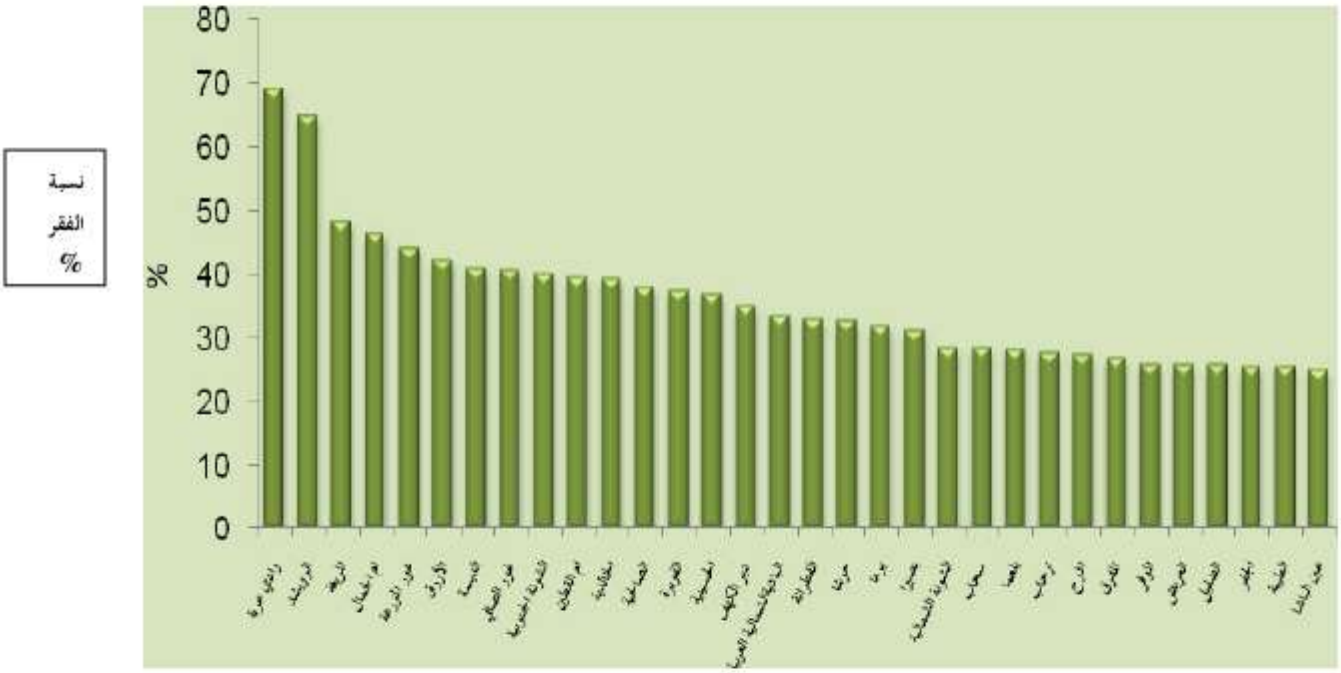

* المصدر: الباحثة.

الشكل 7.

جيوب الفقر في الأردن لعام 2008

5.2 جهود الحكومة الأردنية في مكافحة الفقر:

قامت الحكومة الأردنية بمجموعة إجراءات للتخفيف من مشكلة الفقر، إلا أن هذا التدخل الحكومي اقتصر على الجانب الماديّ. وبناءً على تقرير دائرة الإحصاءات العامة لعام 2010 فقد كانت آخر التدخلات الحكومية كالآتي:

1. رفع قيمة إنفاق صندوق المعونة الوطنيّة خلال عام 2008 مقارنة بعام 2007 بنسبة 43.2%، ورفع سقف المعونة للأسرة من 156 دينار إلى 180 دينار شهريًا.
2. زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين بقيمة 50 دينارا شهريا .
3. منحة المكرمة الملكية المتمثلة بصرف 100 دينار للعاملين في القطاع المدني والعسكريّ والمستفيدين من صندوق المعونة خلال شهر رمضان.
4. خفض الضريبة العامة على المبيعات والرسوم الجمركية على 13 سلعة غذائية.
5. الحفاظ على دعم سعر الخبز بالرغم من ارتفاع أسعار القمح عالمياً.
6. ربط الأجور والرواتب بمعدلات التضخم.

ويوضح الجدول الآتي تأثير التدخلات الحكومية الماليّة في خفض نسبة الفقر، إلا أنه يلاحظ أن هذا التأثير لم يكن ملموساً، وواضحاً لهؤلاء الفقراء، بالإضافة إلى عدم شمول سياسات رفع رأس المال الاجتماعي وحتى البشري إلى هذه التدخلات.

جدول 5. أثر التدخلات الحكومية في خفض نسبة الفقر

نوع التدخل	القيمة النقدية للتدخل (مليون دينار)	نسبة الفقر قبل التدخل (%)	نسبة الفقر بعد التدخل (%)
إعانات صندوق المعونة الوطنية.	74.2	13.9	13.3
إعانات صندوق المعونة الوطنية+ إعانات من جهات حكومية أخرى.	183		
إعانات صندوق المعونة الوطنية+ إعانات من جهات حكومية أخرى+التحويلات الحكومية وزيادة الرواتب.	307		

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (2010).

وأما فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة لدى الفقراء، فقد قامت وزارة التخطيط و التعاون الدولي بالتنسيق مع المنظمات الدوليّة والوزارات الحكوميّة بتمويل هذه المشاريع من باب زيادة دخل هؤلاء الفقراء، إلا أننا نلاحظ مرة أخرى عدم شمول برنامج تنمية رأس المال الاجتماعيّ للفقراء في قراهم، ويمثل الجدول الآتي نموذجاً لطبيعة التمويل.

الجدول 6

برنامج المشاريع الصغيرة لمكافحة الفقر والبطالة في الأردن لعام 2008.

<table>
<tr><td>اسم المشروع</td><td colspan="5">برنامج المشاريع الصغيرة لمكافحة الفقر والبطالة في الأردن لعام 2008</td></tr>
<tr><td>أهداف المشروع</td><td colspan="5">▪ تمويل المشاريع الريادية للأفراد، والجماعات بقروض؛ بهدف خلق فرص عمل، وتنمية المناطق الأقل حظا لمكافحة الفقر والبطالة.
▪ تمويل مؤسسات الإقراض الميكروي (المؤسسات الوسيطة MFI,s) بقروض ميسرة؛ بهدف إعادة إقراضها للمستهدفين.</td></tr>
<tr><td>عناصر المشروع</td><td colspan="5">▪ مشاريع صغيرة (إقراض مباشر).
▪ مشاريع ميكروية (إقراض غير مباشر).</td></tr>
<tr><td>الجهة المعنية بالتنفيذ</td><td colspan="5">صندوق التنمية والتشغيل.</td></tr>
<tr><td>موقع المشروع</td><td colspan="5">محافظات: العاصمة، إربد، العقبة، مادبا، الزرقاء.</td></tr>
<tr><td>الكلفة الكلية</td><td colspan="5">7.752.644 دينارا</td></tr>
<tr><td>مصادر التمويل</td><td>الجهة</td><td>قيمة القرض/المنحة</td><td>تاريخ التوقيع</td><td>تاريخ الانتهاء</td><td>التمديد لغاية</td></tr>
<tr><td></td><td>وزارة التخطيط والتعاون الدولي</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>مدة التنفيذ</td><td></td><td>تاريخ البدء بالتنفيذ</td><td>تاريخ الانتهاء المخطط</td><td colspan="2">تاريخ الانتهاء المتوقع</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>2008/1/1</td><td>2008 /12/31</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>الوضع الحالي</td><td colspan="5">المشاريع الممولة خلال النصف الأول من عام 2008
تم خلال الفترة من 2008/6/30_1/1 تمويل ما مجموعه (20) مشروعا بحجم استثمار بلغ (1.206.526 دينارا أردنيا، وبحجم تمويل بلغ (525.448 دينارا؛ أي أنّ متوسط حجم القرض بلغ 26.272 دينارا، ومتوسط الاستثمار في المشروع الواحد بلغ 60.326 دينارا؛ لخلق حوالي (178) فرصة عمل بمعدل (9) فرصة عمل لكل مشروع. علما بأنّ إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة من 2002-2007 للمؤسسات الوسيطة MFIs والبالغة 5.496.685 دينارا قد شكلت ما نسبته (66%) من إجمالي القروض الممنوحة، والبالغة (8.278.092)</td></tr>
</table>

	دينارا، وعادلت قروض المؤسسات الوسيطة لعام 2007 2.500.000 دينارا ما نسبته (45.5%) من إجمالي الإقراض لهذه المؤسسات منذ عام 2002 وحتى عام 2007 والبالغة (5.496.685) دينارا. تم خلال النصف الأول من عام 2008 تمويل 83% من عدد الطلبات المقدمة للحصول على التمويل. تمويل 79% من قيمة التمويل المطلوبة حيث بلغ عدد الطلبات التي لم تمول أربع طلبات؛ أي 20% من إجمالي الطلبات المقدمة ويعزى السبب في ذلك إلى: عدم استكمال الضمانات المطلوبة. عدم متابعة المقترض الطلب. عدم جدية المفترض الطلب

*** المصدر: وزارة التخطيط (2010)، تقارير غير منشورة.**

بالرغم من المساعدات الدولية الخارجية للمشاريع في معظم القطاعات، إلا أنّ نسبة الفقر لا زالت في تزايد، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على ضعف برامج معالجة الفقر، ووجود حلقة مفقودة، وهي رأس المال الاجتماعيّ، كما يعني في الوقت نفسه عدم جدوى المساعدات الدوليّة في إحداث تطور اقتصادي في الدول؛ لأنها لا تحدث تغييراً في عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى عدم استدامة رأس المال "المستورد"، وعدم بذل جهد في الحصول عليه. بالإضافة إلى أنّه يزيد من تبعية المجتمع، والفقراء بوجه خاص، لهذه المساعدات،ويمثل الجدول التالي قائمة بعدد هذه المشاريع، وضخامة تمويلها لعام 2009 دون وجود أثر علاجيّ واضح لها، ومن المتوقع أن تصل قيمة المنح، والمساعدات الخارجيّة إلى 600 مليون دولار لعام 2011. (وزارة التخطيط، تقارير غير منشورة).

الجدول 7. **المشاريع القائمة والممولة من المساعدات الخارجية حسب القطاعات**

القطاعات	عدد المشاريع	المنح بالمليون دينار	القروض الميسرة بالمليون دينار	المجموع
1) المياه والصرف الصحي.	48	269,9	769,17	1039
2) الصحة.	26	172,525	263,85	436,375
3) التعليم والبحث العلمي.	23	246,882	95,101	341,983
4) البنية التحتية.	7	6,96	253,67	260,63
5) الطاقة.	16	15,162	198	213,162
6) التجارة والاستثمار وتطوير القطاع الخاص.	11	156,7	--	156,7
7) السياحة.	9	35,39	116	151,39
8) التنمية المحلية ومكافحة الفقر.	10	20,484	76,1	96,584
9) الإصلاح المالي.	3	93,458	--	93,458

القطاعات	عدد المشاريع	المنح بالمليون دينار	القروض الميسرة بالمليون دينار	المجموع
10) البيئة.	15	45,61	25	70,61
11) الزراعة.	18	40,43	21,673	62,103
12) حقوق الإنسان والحكم الرشيد.	15	48,67	--	48,67
13) التمويل المايكروي.	5	0,399	47	47,4
14) النقل.	4	42,24	--	42,24
15) الشباب.	3	33,98	--	33,98
16) التشغيل والتدريب المهني.	8	18,80	7,5	26,30
17) القضاء.	5	26,3	--	26,3
18) النوع الاجتماعي.	5	9,655	--	9,655
19) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	4	8,70	--	8,70
20) بناء القدرات.	8	6,16	--	6,16
21) إزالة الألغام.	1	6,6	--	6,6
22) أخرى.	5	47	--	47
المجموع	249	1352	1873	3225

* المصدر: وزارة التخطيط،تقارير غير منشورة.

أما فيما يتعلق بالجهات المانحة والداعمة للحد من مشكلة الفقر في الأردن فتتمثل بالآتي:

الجدول 8. تصنيف الداعمين للحد من مشكلة الفقر Stakeholders List

الجهات المانحة Donors	الجهات التمويلية الأمريكية، والكندية، والأسترالية ودول أمريكا الجنوبية، وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة: / UNDP / ILO / UNFPA / UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / COMCEC / IFAD ،UNIFEM / IOM / UNESCO. الاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي. الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، الخ). الدول والجهات الآسيويّة (اليابان، الصين، كوريا الجنوبية). البنك الدوليّ. الوكالة البريطانية للإنماء. الصناديق العربيّة والإسلاميّة: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ / الصندوق السعوديّ للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتيّ للتنمية الاقتصاديّة العربية / صندوق أوبك للتنمية الدوليّة.

المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية (Governmental Entities, Civil Societies, NGOs)	جميع الوزارات. المؤسسات الرسميّة على سبيل المثال لا الحصر: البنك المركزي الأردنيّ، مؤسسة التدريب المهنيّ، مؤسسة الإقراض الزراعيّ، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضريّ، مؤسسة الغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعيّة، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، مديرية التأمين الصحيّ، مؤسسة الضمان الاجتماعيّ، مؤسسة المناطق الحرة، مديرية التقاعد، المؤسسات الإعلاميّة، سلطة المصادر الطبيعيّة، البنك المركزيّ، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنيّة، سلطة الطيران المدنيّ. الدوائر الرسميّة على سبيل المثال لا الحصر: دائرة الإحصاءات العامّة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنيّة، دائرة العطاءات الحكوميّة. الشركات الوطنيّة: شركة توليد الكهرباء، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنيّة، شركة توليد السمرا. المراكز الوطنيّة: المركز الوطنيّ لبحوث الطاقة،المركز الوطنيّ للبحوث الزراعيّة، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطنيّ NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونيّة. الجامعات والمعاهد الحكوميّة. دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسيّة. الهيئات المحلية الوطنيّة: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل العام، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النوويّة، هيئة الطيران المدنيّ. النقابات، مراكز التنمية الاجتماعيّة، التعاونيات.
رئاسة الوزراء (Prime Ministry)	مجلس الوزراء.

*** المصدر: وزارة التخطيط، التقرير السنوي 2008.**

نلاحظ من الجداول السابقة أن معظم المشاريع المقدمة للفقراء ممولة من الخارج، ويتمثل دور الوزارات المسؤولة في توزيع هذه المساعدات الخارجيّة بشكل روتينيّ على أنها منح، يجب تسليمها للجهات المطلوبة، ويتماشى ذلك مع المفهوم العام لدولة المعـاش **(Rentier States)** حيث يتحول السكان إلى مستقبلين للمساعدات بدلاً من أن يكونوا منتجين،ومن الملاحظ أن هـذه المساعدات توزع لدعم الفقراء، وتحسين الخدمات، دون وجود خطط منهجيّة في تحسين أو رفع رأس المال الاجتماعيّ للفقراء الذي يضمن الحد من فقرهم، واستخدامهم وسائل اجتماعيّة تضمن ديمومة الحلول، والمساعدات و المشاريع التي ترفع إنتاجية هؤلاء الفقراء دون أن يكونوا عالة على المجتمع من خلال اقتصار دورهم على استلام المساعدات للإنفاق فقط، أو عمل مـشاريع صغيرة على المدى القريب.

وإذا اطلعنا على قانون وزارة الشؤون الاجتماعيّة لعام 1956 المعمول به حاليـاً، فـإن المادة رقم (4) من القانون تنص على:

" لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير وبموافقة الملك أن يصدر أنظمة تتعلق بالأمور الآتية:-

1- تقديم المساعدات الماديّة إلى الأفراد، والعائلات، والجمعيات التعاونيّـة، ونقابـات العمال، والهيئات، والمؤسسات التي تشتغل بالرعايـة الاجتماعيّـة، وأعمـال البـر والإحسان، أو تشرف عليها.
2- تقديم المساعدات الماديّة إلى الفقراء والطلاب المحتاجين.
3- الإشراف على الهيئات، والمؤسسات المحليّة، والأجنبيّة، والدوليّة الخاصة والعامـة التي تقدم مساعدات ماديّة أو معنويّة التي تشتغل بالرعاية الاجتماعيّة، وأعمال البـر والإحسان أو تشرف عليها، وكذلك الإشراف على تسجيل هذه المؤسـسات المختلفـة وتوجيهها، ودعم الجهود التي تبذلها هـذه فـي خدمـة المجتمـع (وزارة الـشؤون الاجتماعية والعمل،2010).

نلاحظ ثبات القوانين المتعلقة بتطوير أوضاع الفقراء، فالقانون الذي وضع بهذا الشأن من عام 1956 إلى الوقت الحالي، لم يأخذ بعين الاعتبار رفع رأس المـال الاجتمـاعي لـدى الفقراء، بل ركز على تقديم الخدمات والمعونات للفقراء فقط، واقتصر دور الفقراء أنفسهم على استلام هذه المساعدات واستهلاكها وهكذا.

الفصل الثالث

رأس المال الاجتماعيّ

1.3 مفهوم رأس المال الاجتماعيّ.

2.3 مقاييس رأس المال الاجتماعيّ.

3.3 رأس المال البشريّ و رأس المال الاجتماعيّ.

4.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعيّ والتنمية.

5.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعيّ والفقر.

6.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعيّ والرياديّة.

الفصل الثالث

رأس المال الاجتماعيّ

1.3 مفهوم رأس المال الاجتماعي

تركز معظم تعريفات رأس المال الاجتماعيّ على العلاقات الاجتماعيّة التي تفرز فوائد إنتاجيّة،إلا أنّه لا يوجد معنىً واضحاً لرأس المال الاجتماعيّ (Dolfsma and Dannreuther,2003) ولا يوجد اتفاق على مفهوم رأس المال الاجتماعيّ.

فقد وضح علماء الاجتماع بأنّ وجود رأس مال اجتماعيّ في أي مجتمع هو بسبب قوة القواعد الداخليّة التي أطلق عليها علماء الاجتماع " السلوك الاستهلاكيّ "." consummatory behaviour "، فهم يتبرعون للجمعيّات الخيريّة،ويدفعون الضرائب في الوقت المحدد لسبب بسيط وهو أنهم يشعرون أن عليهم الالتزام بذلك (Portes, 1998).

يعدّ كل من بورديو وكولمان "علماء اجتماع" و بونتام" عالم سياسة"، هم أصحاب الفضل في وضع الأفكار الرئيسة، والنقاش المعاصر حول رأس المال الاجتماعيّ (Caroll/ Stanfield , 2003) .

فقد عرف Bourdieu (1986) رأس المال الاجتماعيّ على أنها ارتباطات اجتماعية قابلة لأن تحول في بعض الظروف إلى رأس مال اقتصاديّ.

وعرف Putnam (1993) رأس المال الاجتماعيّ على أنه ملامح الحياة الاجتماعيّة، والشبكات، والقواعد، والثقة التي تمكن المشاركين من العمل معاً بفاعلية أكثر لتحقيق أهداف مشتركة. كما عرفه Putnam عام 2000على أنه الترابطات الاجتماعيّة المختلفة التي نحن أعضاء فيها فرأس المال الاجتماعيّ يعمل على التصاق العلاقات داخل الشبكة.

في حين عرفه Coleman (1988) من خلال وظيفته، فهو ليس كيانا مستقلا، بل هو عدة كيانات مختلفة تشترك بخاصيتين: أنّها تتكون من بعض جوانب البناء الاجتماعيّ، وتسهل بعض الأعمال المحددة للأفراد ضمن هذا البناء. وأضاف بأنها القواعد الفعالة التي تسهل إمكانية المشي خارج المنزل في الليل بحريّة والمقصود به الأمن و الثقة و الإطمئنان(coleman,1990). وهو بالنسبة له مورد للأفراد تفرزه الروابط الاجتماعيّة، وهو امتداد كامل للعلاقات الأفقيّة داخل المجتمع، ولها دور في تعزيز السلطة، وتوزيع كافٍ للقوانين الاجتماعيّة (coleman,1990).

وضع الباحث Stefanie, B (2004) تعريفه الخاص لرأس المال الاجتماعيّ وعرف رأس المال الاجتماعي على أنه مورد Social capital as a resource: ؛لأنه يبني هيكليّة الشبكات، والاتصالات، والثقة، فهو يسهل الحصول على المعلومات. وعرفه على أنّه قدرة ؛ (Social capital as a capability): القدرة في تطوير وتنشيط الحصول على الموارد مثل الشبكات، والاتصالات، والثقة. فالشخص الذي لديه قدرة يمكنه بسهولة خلق تحالفات، وتسهيل التعاون، والتحكم، وزيادة العلاقات العامة، وربط بين القدرة والمورد، فكلاهما لا يتم دون تفاعل اجتماعيّ، فبناء مورد يتطلب القدرة على القيام بذلك، والقدرة تتطلب وجود مورد كالثقة.

حدد Fournier (2002) ثلاثة أبعاد لرأس المال الاجتماعيّ: الثقة، والجمعيّات، والشبكات. ويعتبر رأس المال الاجتماعي جزءا من الحياة الطبيعية للإنسان حتى يتفاعل ويشارك في حياة الآخرين، كما يؤخذ بناء الهياكل الرسميّة وغير الرسميّة من احتياجات الإنسان، قد تكون الشبكات غير متجانسة؛ أي تسمح بدخول واسع لأي كان، أو متجانسة فتكون فقط للأشخاص من النوع نفسه.(Qyen,2002).

نلاحظ تقارب الباحثين في تعريف رأس المال الاجتماعي ، وعليه فقد اعتمدت الباحثة تعريف البنك الدولي والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي لرأس المال الاجتماعي، ويوضح جدول رقم (9) هذه التعريفات .

جدول 9. تعريف بعض المنظمات الدولية لرأس المال الاجتماعيّ.

المنظمة	تعريفها لرأس المال الاجتماعيّ
البنك الدوليّ. World Bank	المؤسسات، والعلاقات، والمعايير النوعيّة، والكميّة للمجتمع، فهو لا يعني المؤسسة بحد ذاتها التي يتشكل منها المجتمع، وإنّما هو بمثابة المادة اللاصقة التي تؤدي إلى تماسكها مع بعضها.(Grootaert and Bastelaer,2001)
المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ للأمم المتحدة. Economic and Social Council Of United Nation.	الاتصالات بين الأفراد، الشبكات الاجتماعيّة، قواعد التبادليّة، والثقة التي تنشأ منهم. (Economic and Social Council,2006)

العناصر الرئيسة في تعريف رأس المال الاجتماعيّ:

وبشكل عام، فانه على اختلاف مفهوم رأس المال الاجتماعيّ من باحث لآخر إلا أنها تشترك في عنصرين رئيسين، هما:

1. عناصر هيكليّة: تشمل المنظمات، والجمعيات، والشبكات...الخ.
2. عناصر معرفيّة: تشمل المواقف، والقيم، والمعايير، والثقة، وغيرها (Francis,2002).

2:3 مقاييس رأس المال الاجتماعيّ:

تتباين مقاييس رأس المال الاجتماعيّ تبعاً للحقول العلميّة، ركز علماء السياسة أمثال بوتنام في قياس رأس المال الاجتماعيّ على مستوى المشاركة في الحياة المدنيّة، إذ إنّ تماسك المجتمع لا يولد فقط ثقافة مدنيّة فحسب، بل يشجعهم على الحياة الديمقراطيّة. فقد ركز في دراسته عن إيطاليا على مقياس عضويّة الجمعيّات والأندية والتي تعبر عن التعددية الاثنية (Putnam, 1993).

بينما يرى Tocqueville (1986) أن مقاييس رأس المال الاجتماعي تتمثل في: المشاركة في الجمعيات التطوعيّة / المساواة / والعلاقات الأفقية، وهي التي تطور رأس المال الاجتماعيّ.

وفيما يتعلق بمقاييس رأس المال الاجتماعيّ في دراسة الفقر في الريف، قامت الباحثة فلورا بوضع مؤشرات لتطبيقه في ولاية إيوا وهي: شرعية البدائل، وتنوع الشبكات الداخليّة والخارجيّة، واستغلال واسع للموارد المحليّة،من خلال الجمعيّات التعاونيّة،إذ عدّت هذه المؤشرات عناصر لتنمية البنية التحتيّة اللازمة لإفراز رياديين، ورأت أنّ مقياس ESI:Entrepreneurial Social Infrastructure، مقياس كليّ لرأس المال الاجتماعيّ (Flora,C, and et al., 1999)

بينما قامت مجموعة أخرى من باحثي علم الاجتماع بقياس رأس المال الاجتماعيّ للولاية نفسها بقيادة Vern Ryan اعتماداً على مؤشرات مختلفة، تتضمن: الثقة، والعلاقات الشخصيّة، والعمل الجماعيّ (Flora, et al., 1999) .

وفي دراسة Renzull (2000) في شمال كاليفورنيا فقد اعتمدت على مؤشر واحد لرأس المال الاجتماعيّ وهو نسبة الأقارب في الشبكة.

3.3 رأس المال البشريّ ورأس المال الاجتماعيّ:

يشير مفهوم رأس المال البشريّ إلى المعارف، والمهارات التي يكتسبها الفاعلون الاقتصاديون التي يمكن استخدامها لأغراض إنتاجيّة، وبالتالي توليد الدخل، أما رأس المال الاجتماعيّ فهو الموارد الماديّة وغير الماديّة التي يجنيها الأفراد أو المجموعات بحكم وجود شبكة متينة من العلاقات(Rooks,et al, 2009).

1.جوانب تركيز الاهتمام:

يركز رأس المال البشري على السلوك الاقتصاديّ للأفراد وخصوصاً طريقتهم في تراكم المعرفة، والمهارات التي تزيد من الإنتاج والأرباح، وبالتالي تزداد الثروة في المجتمعات التي يعيشون فيها، والهدف الأساسي لرأس المال البشري هو الاستثمار في المعارف، والمهارات التي تجلب عوائد اقتصاديّة بصورة فرديّة أو جماعيّة.

بينما يركز رأس المال الاجتماعيّ على الشبكات، والعلاقات داخل المجتمع، والقواعد التي تحكم هذه العلاقات، وله دلالات معياريّة مبنية على الثقة الضروريّة للنجاح الاقتصادي.

فالفرق الرئيس بين رأس المال البشريّ ورأس المال الاجتماعيّ أن الأول يركز على الفرديّة، بينما يركز الثاني على العلاقات بين الأفراد، والشبكات التي يشكلونها (Guiso.et al,2001).

2.المدخلات و المقاييس:

يقاس رأس المال البشريّ حسب مستويات الكفاءة، ولم يكن معترفا بهذا المقياس في البداية، لكن وجود بيانات كبيرة سهلت عملية القياس مما جعل هذا المؤشر هو الغالب.

بينما يعدّ رأس المال الاجتماعي منتشرا أكثر، وعلى نطاق واسع وبشكل مبسط، فهو يقيس الاتجاهات و القيم، ومستويات المشاركة الفعالة في الحياة المدنيّة أو في شبكات أخرى. وهذا يجعلنا نقيس مستوى النمو الاقتصاديّ بعدة طرق، فالعضوية في الشبكات، والقيم والثقة كلها تفرز فوائد إنتاجية تتمثل بإنتاج مهارات، وأفكار، وعلاقات، ومعلومات مهمة وغيرها من الوسائل الضرورية للنمو الاقتصاديّ (Guiso. ,et al ,2001).

3.المخرجات:

تقاس مخرجات رأس المال البشريّ بشكل عام من خلال تعزيز الإنتاجية و الدخل، أما رأس المال الاجتماعيّ فيمكن ربطه مباشرة بالأداء الاقتصاديّ من عدة مستويات مختلفة:

1. المستوى الدولي كما حدده فوكوياما (Fukuyama,1996).
2. المستوى الإقليمي كما حدده ماسكل (Maskell et al, 1998).
3. وقد تكون بين وداخل المجتمعات المحليّة أو المنظمات (Grootaert,1999).

ولرأس المال الاجتماعيّ مخرجات واسعة، فمثلاً الحفاظ على التماسك الاجتماعيّ يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز الأداء الاقتصاديّ.من خلال تقوية الشبكات، وزيادة تدفق المعلومات.(Guiso. ,et al, 2001). فهو يعدّ وسيلة لتحقيق غاية، وهي الوصول إلى رأس المال البشريّ من خلال زيادة مهارات المجتمع المحلي وقدراته (C. Flora, et al., 1999).

بالنسبة للأعمال الرياديّة فإن لرأس المال الاجتماعيّ تأثير واسع في هذه الأعمال على عكس عدم تأثير رأس المال البشري فيها ذلك أن الفكر الحديث اعتبر الريادي هو الشخص الذي يعمل بالتعاون مع أشخاص آخرين (Rooks,et al 2009).

4.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعيّ و التنمية:

في كتاب نشره بوتنام وآخرون عام 1993 بعنوان (Making Democracy Work) الذي حاز على ثلاثة جوائز عالميّة، وضح فيه سبب فشل بعض الحكومات في تحقيق التنمية، فركز على صناع القرار، والناشطين في المجتمع، وقدم أدلة تجريبيّة تبرهن أهمية المجتمع المدنيّ في تطويرالمؤسسات وإنجاحها، فقد ركز على تجربة إيطاليا عام 1970 عندما أنشأت حكومات محليّة في مناطقها، وبعد أن مضى عقدين من الزمن، حلل بوتنام فعاليّة هذه الحكومات في أكثر من مجال،حيث كشف عن أنماط الترابطات، والشبكات، والثقة، والتعاون التي تسهل عملية النمو والازدهار الاقتصاديّ (Putnam et al,1993).

بدأ الحديث عن العلاقة بين رأس المال الاجتماعيّ و التنمية في البداية من قبل علماء الاجتماع فقد كتب Banfield (1958) في أطروحته عن The Moral Basis of a Backward Society (الأساس الأخلاقيّ للمجتمعات المتخلفة)، فقال إنّ " سبب تخلف جنوب إيطاليا هو عدم وجود ثقة اجتماعيّة خارج إطار الأسرة " (Banfield,1958).

ساعدت التطورات في النظريّة الاقتصاديّة بعد أربعين عاماً على فهم القيود التي يواجهها العملاء عند قيامهم بعمل مشاريع، ويمكن أن يكون لرأس المال الاجتماعيّ دور في

التخفيف من الخسائر التي سببتها هذه القيود، ولهذا السبب بدأ اهتمام الاقتصاديين بهذا الجانب مثل: Putnam (2003)، و Fukuyama(1995)، (Guiso et al,2001).

أوجد La Porta et al. (1997) علاقة وثيقة بين الثقة السائدة في الدولة ووجود منظمات كبيرة فيها، فعندما يرتفع رأس المال الاجتماعيّ في المنظمات الكبيرة فإنها تعمل على تشجيع أفرادها لأن يقوموا بدور مهم في حياتهم؛ ليطوروا المجتمع من حولهم، ويوظفوا مهاراتهم التي تؤثر بشكل كبير في الأداء الاقتصاديّ (Schuller,2000).

بينما أوجد كل من Knack و Kneefer عام 1996 الارتباط بين مستوى الثقة السائدة في الدولة ومعدل نموها. وهناك من ربط بين رأس المال الاجتماعيّ والنمو بطريقة غير مباشرة مثل Solow (1995) و Butnam (1993) الذي قال: إنّ الآليات التي تتم من خلالها قواعد المجتمع المدني و شبكاته تساهم في الازدهار الاقتصاديّ ومن أمثلة هذه الآليات وجود الثقة.

فالمجتمعات ذات رأس المال الاجتماعيّ الكبير تزيد ثقة الناس ببعضهم البعض ؛ لأن شبكات المجتمعات تعطي فرصة لمعاقبة المنحرفين عنها (Coleman,1990).وهذا ما أكده Banfield عن المجتمعات ذات رأس المال الاجتماعيّ المرتفع التي تسعى لأن تحافظ على وعودها كنتيجة لموقف أخلاقيّ نابع من مستوى الوعي لديهم (Banfield,1958).

وتنفيذاً لبرنامج كوبنهاجن (1995) في التنمية الاجتماعيّة ركزت اليونسكو جهودها على حقوق الإنسان كمبدأ من مبادئ التنمية، التي تندرج تحت مفهوم التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، فحريّة الإنسان أن يختار ماذا يفعل، وحقه في المشاركة، وإسماع صوته. فالمشاركة عنصر رئيس لتكوين رأس المال الاجتماعيّ الذي يحقق التنمية (Fournier,2000).

يرى البعض أنّ العضويّة في المنظمات المختلفة، وشبكات الأفراد تعمل على تطوير مصالح مشتركة وبالتالي معايير مشتركة فتؤدي إلى الثقة ومن ثم فهم أفضل للخلفيّات الثقافيّة المختلفة، ونمط الحياة فتظهر الديمقراطيّة يأخذ الأفراد فرصهم في الحصول على الحقوق جني الفوائد وبالتالي تنمية. (Qyen,2000).

ويرى البعض الآخر أن رأس المال الاجتماعيّ يتكون ضمن البنية الاجتماعية، مثل تقديم المعونة المتبادلة، وزيادة فرص العمل الجماعي، وبالتالي تحصل على تشجيع من المجتمع المدنيّ والمنظمات التنمويّة.

وفي تقرير التنمية العالميّ الصادر عن البنك الدولي (2009) فإن زيادة تكوين رأس المال الاجتماعيّ هو إستراتيجية رئيسة للحد من الفقر، فدعا إلى تعزيز المجتمع المدنيّ من خلال تعزيز رأس المال الاجتماعيّ وتقليص دور الدولة.(World Bank,2009)

وتحدث التنمية الفعلية عندما تعمل المؤسسات الرسميّة وغير الرسميّة جنباً إلى جنب، عندها تسعى الحكومة إلى تقديم الدعم الشامل للتنمية (Fournier,2000).

وقد نشر Butnam (2003) في كتابه بعنوان: " جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنيّة في إيطاليا الحديثة " أن سبب تقدم شمال إيطاليا على جنوبها ارتفاع رأس المال الاجتماعيّ فيها، ووضح أنّ رأس المال الاجتماعيّ هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدنيّ في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها، حيث يمكن حساب الفقر بمؤشرات تقريبيّة طبقا لهذا المعدل. وتحدث عن سبب زيادة النمو الاقتصاديّ في الولايات المتحدة الأمريكيّة عام (1990) أنّها ارتبطت ارتباطا وثيقا برأس المال الاجتماعيّ؛ أي بقوة المجتمع المدنيّ، وارتفاع الثقة في ذلك الوقت (Putnam,1993).

وتبين في الدراسة التي أجراها Fafchamps (2002) عن العلاقة بين رأس المال الاجتماعيّ و التنمية، أنّ الشبكات والأندية مهمة لجميع مستويات التنمية، إذ إنّ وظيفتها توسيع معدل التبادل الاجتماعي، وتسريعه إلى ما بعد حدود الثقة الشخصيّة.

وتعدّ المشاركة التطوعيّة ضرورية للحد من الفساد، وتوفير المصلحة العامة، ويوفر رأس المال الاجتماعيّ البدائل اللازمة، فالأندية التي شكلت لأهداف غير اقتصاديّة " مثل العبادات الدينيّة) لها قادة وزعماء، في حال عجز الدولة عن توفير المصلحة العامة، يقرر هؤلاء القادة تحريك أعضاء النادي مثل " الجماعات الدينيّة "؛ لتوفير المصلحة العامة المفقودة، والتاريخ مليء بأمثلة من ذلك، مثل الجمعيات الإسلامية و الكنائسية التي تدخلت لبناء مدارس، وعيادات، وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات العامة، والرابط المشترك هو الأساس للثقة، وكذلك بعض المنظمات العلمانيّة الكبيرة اعتمدت الممارسة نفسها، مثل الأحزاب الشيوعيّة، والمنظمات الدوليّة غير الحكوميّة NGOs.

وتتحقق المصلحة العامة في حال الجمع بين أهداف المؤسسية الرسميّة وغير الرسميّة، وفي حال عدم التشارك بينهما فإنّ الضرائب لا تُدفع، والقوانين لا تُتبع، ويؤدي إلى فساد موظفي الخدمة المدنيّة، حيث يعتمد الانضباط على شرعيّة العمل الحكوميّ، ودرجة إشراك المجتمعات في عمليات صنع القرار، وإذا فقد المجتمع دافعيّة العمل التطوعيّ فإنّ جهود الحكومة في توفير المصلحة العامة من المرجح أن تفشل (Fafchamps,2002).

5.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعيّ والفقر:

قدم Qyen (2000) ورقة بحثية في مؤتمر اليونسكو في جنيف تحدث فيها عن دور تكوين رأس المال الاجتماعيّ في الحد من الفقر، حيث أشار إلى أنّ رأس المال الاجتماعيّ تحول إلى أداة سياسيّة مهمة جدا، وخاصة في الحد من مشكلة الفقر، ويكتسبه الفرد من خلال مشاركته في الشبكات غير الرسميّة، و المنظمات، والجمعيات بمختلف أشكالها، والحركات الاجتماعيّة يمثل مجموع هذه التجارب. وأشار إلى أنّ الفقراء ليسوا من نفس نوع شبكات الأغنياء، وأنهم لا يُسمح لهم بالمشاركة في شبكاتهم، ذلك أنّ معظم المجتمعات طبقيّة، فالطبقيّة والتمييز هدفها قبل كل شيء، فالأغنياء يكونون أعضاء في جهاز الدولة، ومنظماتها، والفقراء يلقى بهم في الخارج، فالأقليّة من الأغنياء تتلقى جميع الامتيازات، والحقوق كونهم أعضاء في الدولة، والغالبية من الفقراء هم في الجزء السفلي من هذه الطبقات، فقد أكدت كثير من الدراسات أنّ عدم مشاركة الفقراء في الحياة السياسيّة والمدنيّة هي جزء من الفقر السياسيّ الذي يؤثر في أشكال الفقر الأخرى، فتطوير الشبكات بين الفقراء يشكل جماعات من أجل الدفاع عن المصلحة العامة التي يسيطر عليها دائماً الناس الأغنياء (Qyen,2000).

أما سبب عدم السماح للفقراء بالدخول إلى الشبكات، فلأنّ أي عضو في الشبكة يتوقع منه أن يساهم بشيء مادي أو غير مادي، وليس لدى الفقراء الكثير كي يقدموه كموارد ماديّة لأي شبكة من شبكات غير الفقراء، ومواردهم غير المادية قد لا تكون محل تقدير كبير من قبل الأغنياء؛ لأنها جاءت من خلفيات مختلفة.

والسؤال هنا، لماذا يجب زيادة تكوين رأس المال الاجتماعيّ بين الفقراء ؟

1. لأنه من الضروري تعريف الفقراء بالتغيرات التي تطرأ على ظروف معيشتهم.
2. ومن الضروري جعل الفقراء جزء من الحياة السياسيّة حتى يكون صوتهم مسموعاً.
3. ومن الضروري انفتاح الفقراء وجعلهم جزءا من المجتمع المدني.
4. وزيادة رأس المال الاجتماعيّ ضروري لتجنب الصراعات داخل المجتمع.

أما وظائف الفقراء تتلخص في أنهم مصدر دخل للباحثين " مؤتمرات ، ندوات ، تمويل " ، واستهلاك المستهلك ، ورمز للمكانة الاجتماعية ، بالاضافة الى دورهم في الحياة السياسية من خلال الانتخاب أي أنهم مستودع لقطع الغيار.

واعتبرت فلورا أن زيادة رأس المال الاجتماعي مع مرور الوقت وبالاشتراك مع مجموعة أخرى من الاستراتيجيات مثل إعادة توزيع الموارد الرئيسة، فإنه يقودنا إلى الحد من الفقر.

أما بالنسبة للتعليم فهو لا يعد ذا فائدة كبيرة للفقراء كما هو للأغنياء، الذي يجعلهم أكثر فهماً للقيود الموجودة أمام هؤلاء الفقراء، ولجعلهم أكثر فهماً لانفتاح المجتمع على نحو أفضل لإدماج الفقراء في مجتمعاتهم (Qyen,2000).

والتدخلات من أجل الحد من الفقر يجب أن تُرسم ليس فقط للعلاج الآني للفقر، بل يجب أن تعزز شبكة غنيّة من الروابط القويّة داخل المجتمع،" بين المؤسسية الرسميّة وغير الرسميّة " (Fournier,2000).

قامت **Cornelia Flora** و**Stephen Aigner** مع باحثين في وزارة الزراعة الأمريكيّة للتنمية الريفيّة بدراسة لقياس رأس المال الاجتماعيّ في مناطق الفقر الذي اعتمده الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، من خلال تطبيقها منهجية مشروع المنطقة، ومشروع المجتمع المحليّ)**Enterprise /Zone/ Community (EZ/EC)** ، والتي اعتمدت على أربعة مبادئ هي:

1. التنمية المجتمعيّة المستدامة.
2. توفر الفرص الاقتصاديّة للجميع.
3. مشاركة المواطنين في بناء رؤية وخطة الإستراتيجيّة المحليّة.
4. عمل شراكات مجتمعيّة لتنفيذ النشاطات.

حيث أوجدت عددا من المؤشرات التي تشير إلى انخفاض رأس المال الاجتماعيّ أو ارتفاعه في المناطق الفقيرة وهي:

1. الصراع بين الجماعات.
2. الانقسامات داخل المجتمع التي تعيق تنفيذ الخطة الإستراتيجيّة.
3. المناقشة المفتوحة لأي مشروع وبالتالي تسهيل تنفيذه.
4. الاستعداد للعمل التطوعيّ.
5. النقص في القيادة.
6. مركزيّة الزعماء التقليديين.
7. الحكومة المحليّة ودورها في تسهيل تنفيذ الخطة الإستراتيجيّة.
8. الحكومة المحليّة المعارضة.

9. ضعف قدرات الحكومة المحليّة.
10. رغبة المجتمعات في التغيير.
11. جو العمل الملائم.

ورأت الباحثة فلورا أن تنمية الريف تبدأ من إشراك المواطنين في التنمية، وفي رسم رؤيتهم الإستراتيجيّة، والابتعاد عن النموذج القديم في السلطة " المركزيّة "، وتطبيق منهجيّة Grassroots في صنع التنمية من خلال إشراك ذوي الدخل المنخفض في عملية التصويت، واتخاذ القرارات حول المشاريع التنمويّة (Flora, et al, 1999).

أي أن الباحثة فلورا تتلخص فكرتها في تحويل رأس المال الاجتماعي الى رصيد مادي ، كما يحدث أن يتحول رأس المال المادي الى رصيد اجتماعي .

6.3 العلاقة بين رأس المال الاجتماعيّ والرياديّة:

تعدّ دراسة رأس المال الاجتماعيّ ذات أهميّة أكبر في البلدان النامية عنها في المتقدمة،ذلك أن القصور في رأس المال الاجتماعيّ يؤثر في الأعمال الرياديّة (Woolcock,1998). وفي الرياديّة يشير رأس المال الاجتماعيّ إلى الموارد الاجتماعيّة التي يمكن الاعتماد عليها في الأعمال الريادية و الإنتاج (Rooks,et al 2009).

ولقياس الرياديّة في أي مجتمع من المجتمعات ولا سيما الريفيّة، فان ذلك يتطلب وجود متغيرات رئيسة مستقلة وهي:

1. نجاح الأعمال.
2. الأنشطة الفكريّة.
3. الأداء الإبداعيّ أو الرياديّ.

فرأس المال الاجتماعيّ يتكون من بعدين يؤثران على الأداء الرياديّ هما حجم الشبكة، والوصول إلى موارد الشبكة، ويركز رأس المال الاجتماعي على دور الرياديّ؛ لأنّه يرى أنّ الرياديين هم الأشخاص الذين اختفوا داخل الصندوق الأسود في وظائفهم الإنتاجيّة للاقتصاد الحديث، فهو العنصر الرئيس في التنمية الاقتصاديّة الذي يبدع في إدماج الموارد لإنشاء نشاطات اقتصاديّة جديدة/ منتجات جديدة،أسواق جديدة، وتركيبات جديدة من المدخلات للاقتصاد (Rooks,et al, 2009).

والعلاقة بين الرياديّ ونسبة وجود أقارب في الشبكة تتحدد في أنه كلما زاد عدد الأقارب في الشبكة زادت الأعمال الرياديّة، والسبب في ذلك أنّ علاقات الأقارب تزيد إمكانيّة توفير

موارد مفيدة، ومعلومات فريدة من نوعها، ففي الـشبكات المتجانـسة يبـدأ الريـاديّ بالعمـل (Renzull,2000).

وتساهم قوة رأس المال الاجتماعيّ في أي مجتمع بإيجاد بنية تحتيّة اجتماعيّة قادرة على خلق رياديين، وهذا ما أطلقت عليه Entrepreneurial Social Infrastructure (ESI).

حيث أشارت إلى أنّ خلق هؤلاء الرياديين مرتبط بنجاح التنمية الاقتصاديّة على مستوى المجتمع، سواء من خلال التنمية المحليّة أو توظيف الصناعة (Flora, et al,2007).

الفصل الرابع

الفقر ورأس المال الاجتماعيّ في جيوب الفقر الأردنيّة

1.4 إجراءات الدراسة.

2.4 الأبعاد الديموغرافية " رأس المال البشري ".

3.4 أبعاد رأس المال الاجتماعيّ.

4.4 اختبار فرضيّات الدراسة.

5.4 تحليل العوامل.

الفصل الرابع

الفقر ورأس المال الاجتماعيّ في جيوب الفقر الأردنيّة

1.4 إجراءات الدراسة

يتناول هذا الفصل نتائج قياس رأس المال الاجتماعيّ، ومن أجل ذلك فقد أجري التحليل العاملي أي تحليل المتغيرات على العوامل والبالغ عددها (20) متغيرا، والأسئلة التي استخدمت في استبانة الدراسة، وتمت هذه العمليّة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، واستخراج النتائج النهائية، واختبار الفرضيّات من خلال اختبار مربع كاي.

اختلفت منهجية الباحثين في قياس رأس المال الاجتماعيّ تبعاً لاختلاف الدول، وتركيبتها،ومن هنا تم وضع منهجيّة تلائم واقع جيوب الفقر في الأردن، من خلال المراحل الآتية:

أولاً: عمل إطار عام لقياس رأس المال الاجتماعيّ في جيوب الفقر الريفيّة في الأردن،من خلال اختيار مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعيّ تتناسب مع واقع مناطق الدراسة وقد تبينت من خلال العينة الاستطلاعيّة التي أجرتها الباحثة مع الفقراء.

ثانياً: جمع البيانات، تم تصميم استبانة تعكس مؤشرات رأس المال الاجتماعيّ، وأبعاده من خلال مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تغطي جوانب مختلفة من جوانب رأس المال الاجتماعيّ في الأردن، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل مجموعة من أساتذة الجامعة الأردنيّة، ووزعت استبانة الدراسة على (336) أسرة فقيرة موزعة على ثلاثة أقاليم: إقليم الشمال، والوسط، والجنوب شكلت بمجملها قاعدة بيانات لغايات التحليل، وتصميم خريطة نسب رأس المال الاجتماعي من خلال برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

ثالثاً: تحليل العوامل، يمثل تحليل العوامل نوعًا من الإحصاءات المتعددة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى اختزال البيانات وتلخيصها، بحيث تفحص العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات، ومن ثم اختزال المتغيرات في عدد قليل من العوامل (Factors) أو المكونات (Component).ويكمن الهدف الأساسي لاختزال البيانات في تلخيص، وإيجاز متغيرات البحث الكثيرة في عدد قليل من العوامل، وذلك بأقل خسارة في البيانات، الأمر الذي يساعد على بناء صيغة بسيطة وسهلة للنموذج المطلوب تقديره، بالإضافة إلى تلخيص وتوضيح العلاقات القائمة بين المتغيرات المستخدمة. وغالبًا ما يستخدم التحليل العاملي لاكتشاف المكونات التي تعكس التأثيرات غير المعروفة للمتغيرات الثانوية في الدراسة محل البحث، من خلال تحديد الظواهر المترابطة بين المتغيرات الأساسيّة في الدراسة (شحادة، 2010).

في هذه الدراسة، سوف يتم تجميع الأسئلة التي تشملها الاستبانة ضمن مجموعات أو أبعـــاد مختلفة، ثم يتم بعد ذلك احتساب مؤشر لكل" بُعد "من هذه الأبعاد، كما سيتم احتساب مؤشر شامل لرأس المال الاجتماعيّ في جيوب الفقر الريفية الأردنيّة.

استهدفت الدراسة قياس مؤشرات رأس المال الاجتماعيّ؛ لربطها بواقع الفقر في جيـــوب الفقر الريفيّة في الأردن،حيث سحبت عينة عشوائية قوامها (336) أسرة فقيرة من أصل (811) أسرة فقيرة، موزعة على جيوب الفقر لثماني محافظات من أصل 11 محافظة، اختيرت بطريقة عشوائية، واستخدمت استبانة كأداة دراسة لتحقيق الغرض من خلال المقابلة الشخـــصيّة مـــع أرباب الأسر الفقيرة.

اشتملت استبانة الدراسة على جانبين رئيسين هما:

1. الأبعاد الديموغرافية: وتمثل في معظمها مؤشرات لرأس المال البشريّ لدى الفقـــراء، وقد وضعت لمعرفة أثر رأس المال البشريّ في تنمية رأس المال الاجتماعيّ لهم.
2. أبعاد أو مؤشرات رأس المال الاجتماعيّ وتشمل:

أ. الشبكات الاجتماعيّة غير الرسميّة.

ب. الثقة بالأفراد، والمؤسسات الرسميّة " السياسيّة، المحليّة،الدوليّة.

ت. قيم الأفراد وسلوكهم.

ث. المشاركة الاجتماعيّة، والمدنيّة، والدينيّة، والسياسيّة.

2.4 الأبعاد الديموغرافية للفقراء .

1. توزع العينة على الأقاليم:

يتوزع سكان الأردن بطريقة غير متساوية على الأقاليم الثلاث، حيث يتركز السكان في إقليم الوسط بالرغم من صغر مساحته، ويقل في إقليم الجنوب بالرغم من كبر مـــساحته،ويمثل الجدول رقم (10) توزع سكان الأردن تبعاً للأقاليم كالآتي:

الجدول 10. توزع سكان الأردن على الأقاليم.

الإقليم	نسبة السكان %
الشمال	28
الوسط	63
الجنوب	9

*** المصدر: المجلس الأعلى للسكان، التقرير السنوي 2010.**

وبناء على ما تقدم تركزت عينة الدراسة في إقليم الوسط فقد بلغت (66.96%)، وانخفضت في إقليم الجنوب (12.20%)، ووصلت في إقليم الشمال إلى (20.83%)، شكل (8).

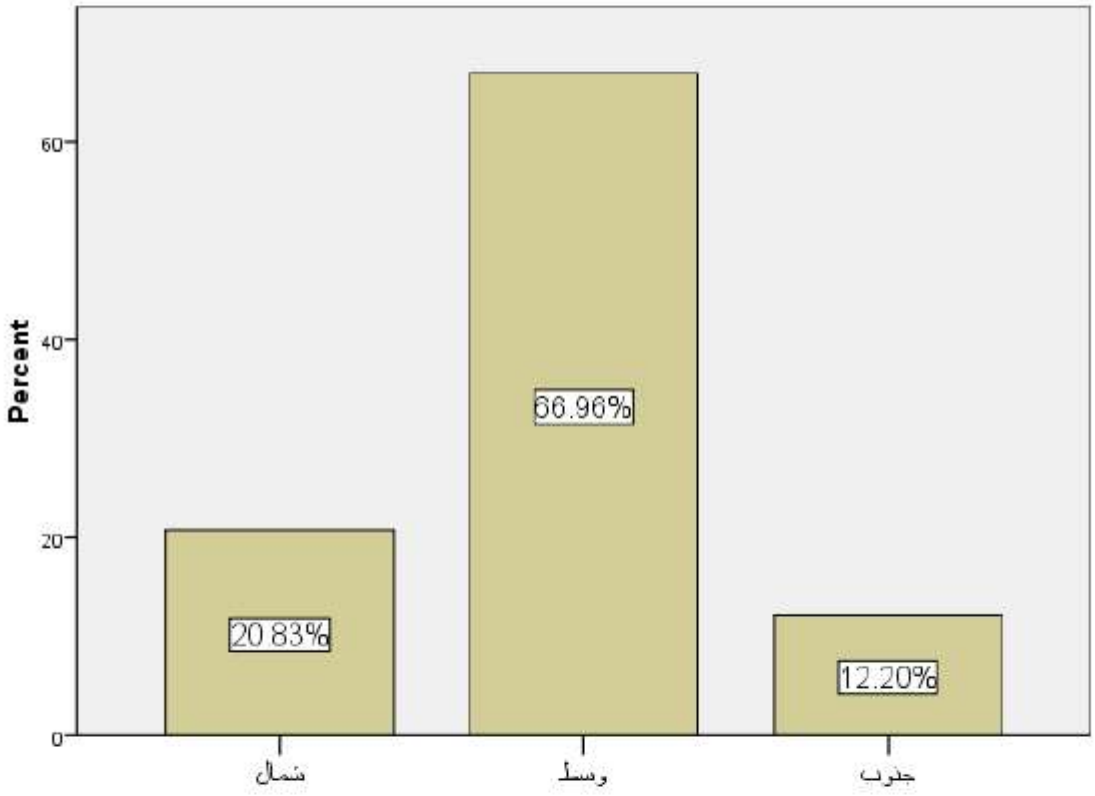

***المصدر: الدراسة الميدانية– مسح بالعينة 2011.**

الشكل 8.
نسبة أفراد عينة الدراسة في الأقاليم

2. توزيع العينة على المحافظات:

يتوزع الفقراء على محافظات المملكة بطريقة غير متساوية، حيث نسبة الفقر وعدد الأسر الفقيرة وشدة الفقر، والفقر المطلق، والمدقع يتفاوت من محافظة لأخرى ومن جيب لآخر، فلكل محافظة خصائصها وظروفها التي تختلف عن غيرها، فمن خلال سحب عينة عشوائية من المحافظات لدراسة واقع جيوب الفقر فيها، توزعت العينة على أرباب الأسر الفقيرة، فكان تركزها في المحافظات كالآتي:

محافظة البلقاء (49.85%)، محافظة عمان (11.94%) التابعة لإقليم الوسط والذي يتميز بارتفاع نسبة الفقراء عن غيره من الأقاليم، أما بقية العينة فقد توزعت على المحافظات كالاتي: (11.04%) من محافظة المفرق، (8.06%) من محافظة الكرك، (7.46%) من محافظة إربد، (6.87%) من محافظة الطفيلة، (2.69%) من محافظة مادبا، (2.09%) من محافظة جرش.ويمثل الشكل (9) توزع هذه العينة.

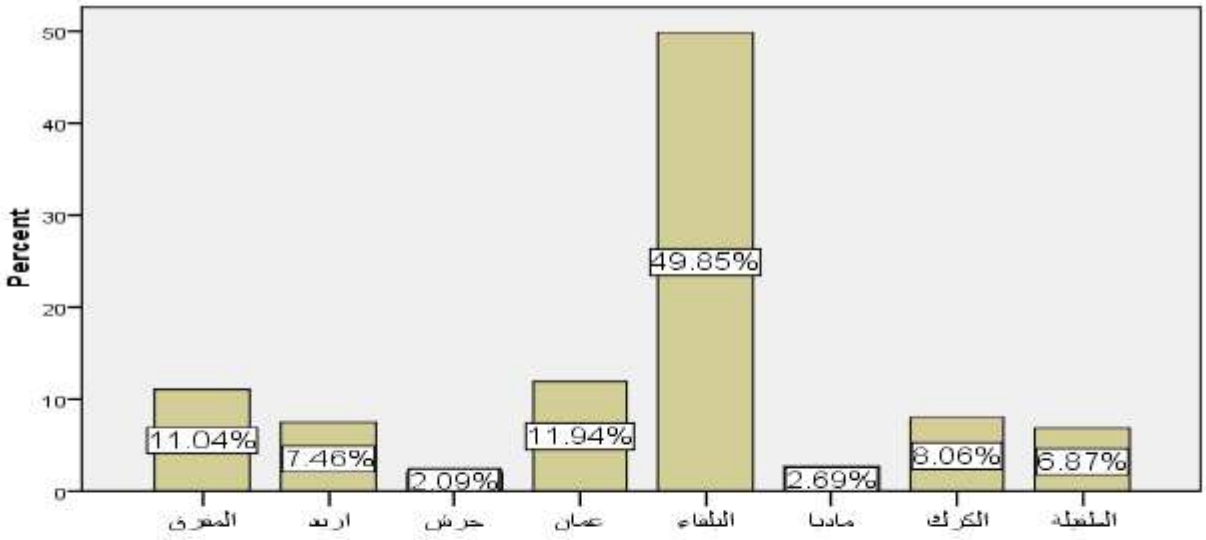

***المصدر: الدراسة الميدانية– مسح بالعينة 2011.**

الشكل 9.
نسبة أفراد عينة الدراسة تبعاً للمحافظة

3. عدد أفراد الأسرة:

من خلال المقابلات الميدانية للفقراء ، تركزت الإجابات على ارتفاع نسبة الأسر من أربعة أفراد فما فوق ، فكانت نسبة الذين أجابوا بأن عدد أسرهم من 4 إلى 8 ما نسبته (48.51%)، وما نسبته (51.49%) يزيد عدد أفراد أسرهم عن (8) .

ويعود السبب في ذلك الارتفاع، إلى أن الفقراء يميلون إلى الإنجاب بشكل أكبر من غير الفقراء كونهم ينظرون إلى الأبناء كمصدر دخل (دائرة الإحصاءات العامة،2010).

في حين لم تكن هناك إجابات حول عدد أفراد الأسرة التي تقل عن (4) أفراد ، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الإنجاب لدى هذه الأسر بالرغم من انخفاض مستوى الدخل ، وتفشي البطالة، والفقر .

4. مستوى الدخل:

يرى كولمان أن الدخل المنخفض يكون عند الأسر التي يكون رأس مالها الاجتماعيّ منخفضا، وارتفاع الدخل يقود الأسر للاستثمار في رأس المال الاجتماعيّ ، الذي ينعكس على الاستقرار السكنيّ، وتشجيع التعليم ، وبالتالي زيادة دخل الأسرة، فانخفاض رأس المال البشريّ المتمثل بالدخل، والتعليم يعمل على انخفاض رأس المال الاجتماعيّ وانخفاض الدخل (Coleman,1988).

تبين من خلال استجابات الفقراء ارتفاع نسبة فئة الدخل الشهري من (100–299) ديناراً إذ بلغت (58.93%)، ما نسبته (41.07%) تراوح دخلهم ما بين (300–499)، في حين لم تكن هناك أية إجابات لدخل 500 دينار فأكثر، إذ لاحظنا تجنب الفقراء الإجابة عن هذا الخيار كي يُعدوا فقراء مدى الحياة ، وبالتالي يستحقون المساعدات، والأعطيات على الدوام،روقد تبين ذلك من خلال سؤالهم لهم بعد المقابلة عن تقديم مساعدات لهم، وعن سوء وضعهم .

5. مصدر الدخل:

معظم مصدر دخل الفقراء من القطاع العسكريّ أو المدني، حيث وصل إلى (43.15 %) وهذا ما ارتبط بمستوى التعليم، حيث لوحظ أنّ معظم الفقراء غير المتعلمين هم ممن التحقوا بالقطاع العسكريّ و الجيش .

في حين لم تكن هناك استجابات حول مصدر الدخل من مشروع خاص ، فانخفضت الإجابات لتصل إلى (2.68 %) ، وهذا مؤشر حول ضعف المشاريع الخاصة أو الريادية التي

يصنعها هؤلاء الفقراء الناتج من ضعف المبادرة، وتمسكهم إما بالوظائف الجاهزة من الحكومة ، أو مما تنتجه أراضيهم ومراعيهم المتذبذبة من عام لأخر.

كما تبين اعتماد هؤلاء الفقراء على أكثر من مصدر لدخلهم لسد نقص احتياجاتهم ، وحاجتهم من الغذاء، فبلغت نسبة الفقراء المعتمدين على أكثر من مصدر للدخل (38.69%) ، أما العاملون في القطاع الخاص فبلغت نسبتهم (15.48 %)، ومعظمهم ممن أكمل تعليمه بعد المرحلة الثانوية، والتحق بالقطاع الخاص المتمثل بالشركات والمؤسسات غير الرسميّة، وما نسبته (43.15%) قطاع حكوميّ مدني أو عسكريّ، وما نسبته (2.68%) مشروع خاص، ويوضح الشكل (10) نسبة عينة الدراسة تبعاً لمصدر الدخل .

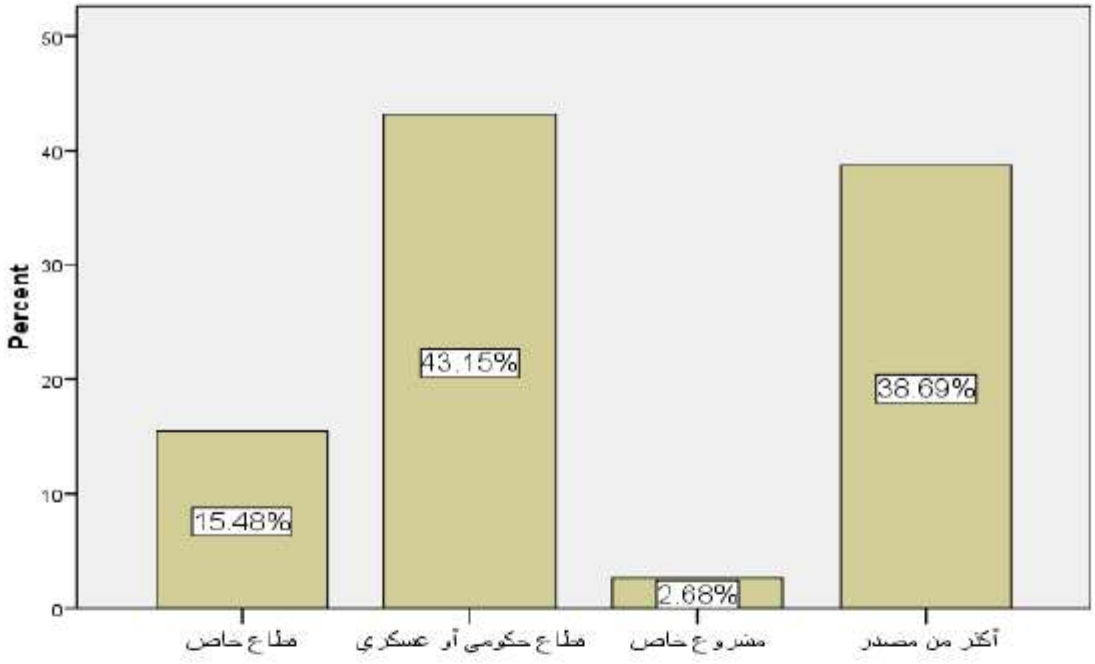

*المصدر: الدراسة الميدانية- مسح بالعينة 2011.

الشكل10.

نسبة أفراد عينة الدراسة تبعاً لمصدر الدخل

6. المستوى التعليميّ لرب الأسرة:

لوحظ ارتفاع نسبة شريحة الفقراء من حملة شهادة الثانوية العامة فما دون بنسبة (52.08) عن شرائح الفقراء من حملة شهادة البكالوريوس، أو الدبلوم التي بلغت ما نسبته (33.63%) بكالوريوس، و ما نسبته (14.29%) دبلوم، شكل (11).

ومن خلال مقابلة أرباب الأسر الفقيرة تم التوصل إلى الأسباب الآتية حول عدم إكمال هؤلاء الفقراء مسيرتهم التعليميّة بعد المدرسة :

1. عدم وجود دخل كاف يشجعهم على الالتحاق بالجامعات والكليات.
2. توارث مهنة الزراعة والرعي من الآباء إلى الأبناء ، حيث كانت أولوية لتأمين مصدر دخلهم وحاجتهم من الغذاء .
3. الالتحاق بالقطاع العسكريّ تلقائياً دون الحاجة لإكمال الدراسة الجامعية .
4. ميل رب الأسرة لتشغيل أبنائه منذ الصغر لسد احتياجات الأسرة ونفقاتها.

أما عن علاقة المستوى التعليمي للأسرة في بناء رأس المال الاجتماعيّ ، فإن ارتفاع المستوى التعليمي في الأسرة يعني بناء رأس المال البشري وبالتالي رفع رأس المال الاجتماعي ، وانخفاض المستوى التعليميّ في الأسرة يعني انخفاض رأس المال البشري ومن ثم انخفاض رأس المال الاجتماعي ، فعلاقات الفقراء مع بعضهم تظهر نتائجها من خلال إكمال المراحل التعليميّة حيث تزيد الشبكات الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعيّ من وعي المواطنين ، وينمي طريقة تفكيرهم ، ويساعد الأسرة على التقدم إلى الأمام (Sandefur, et al,1999).

وقد أشارت دائرة الإحصاءات العامة في تقريرها إلى أن نسبة المتعلمين في شريحة الفقراء أقل بكثير من نسبة المتعلمين في شريحة غير الفقراء (دائرة الإحصاءات العامة،2010).

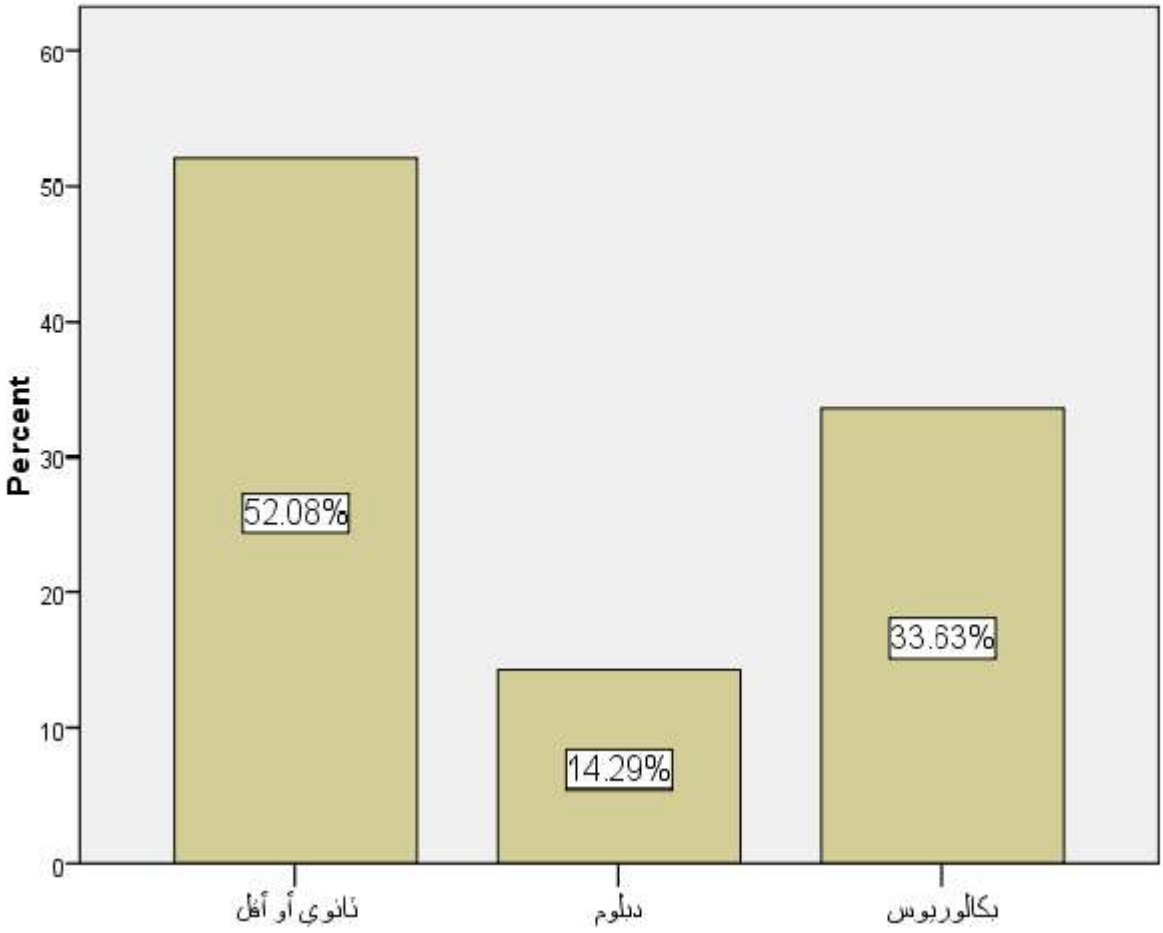

*المصدر: الدراسة الميدانية– مسح بالعينة 2011.

الشكل 11.
نسبة أفراد عينة الدراسة تبعاً للمستوى التعليميّ في الأسرة

3.4 أبعاد رأس المال الاجتماعيّ:

طور البنك الدولي أداة تقييم رأس المال الاجتماعيّ Social Capital (SCAT) Assessment Tool ، واختبرت واستخدمت في أكثر من (26) دراسة لأكثر من (16) دولة في العالم (Krishna and Shrader,1999).

وبناءً على ذلك، قامت الباحثة بتحديد أربعة أبعاد رئيسة لرأس المال الاجتماعيّ مقسمة إلى أربعة أبعاد فرعيّة ، آخذة بعين الاعتبار معطيات حياة الفقراء في الأردن ، كما هو موضح في الجدول رقم (11).

جدول 11. أبعاد رأس المال الاجتماعيّ في الدراسة

البعد الرئيس لرأس المال الاجتماعيّ	الأبعاد الفرعيّة
الشبكات الاجتماعيّة غير الرسمية	1. التواصل مع الأصدقاء في القرية. 2. زيارة الجيران واستضافتهم على الغداء. 3. زيارة الأقارب. 4. التواصل مع الأصدقاء خارج القرية. 5. التواصل مع الأقارب خارج القرية.
الثقة بالأفراد والمؤسسات الرسميّة	1.الثقة بأفراد القرية. 2.الثقة بدور الأحزاب السياسيّة . 3.عمل مشروع تنمويّ مشترك مع أفراد القرية. 4.أثر المنظمات الدوليّة على زيادة الدخل من خلال المشاريع والمساعدات. 5.دور الجمعيّات والمجالس البلديّة.
قيم الأفراد وسلوكهم	1.إزالة الثلوج أو الأوساخ على طريق القرية. 2.انتخاب شخص من العائلة نفسها. 3.مساعدة الجيران. 4.دفع الضرائب والفواتير. 5.تسليم النقود المفقودة للشرطة .
المشاركة الاجتماعيّة والمدنيّة والدينيّة والسياسيّة.	1.العضوية في الأحزاب السياسية. 2.حضور درس دينيّ دائم في المسجد. 3.الانتساب لجمعيّات أو اتحادات أو نقابات. 4.المشاركة في نادي رياضيّ أو ترفيهيّ. 5.المشاركة في انتخابات البلديّة أو مجلس النواب.

***المصدر : الباحثة بالتعاون مع مجموعة باحثين متخصصين بموضوع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية .**

وقبل الإشارة إلى المتوسطات الحسابيّة لأبعاد رأس المال الاجتماعيّ، يجدر التنويه هنا إلى أنه اعتمدت مسمى المستوى المقبول للمتوسطات الحسابية (3) فما فوق؛ أي (60%) كنسبة مئوية، فالنسب التي تقل عن(60%) تعتبر نسب منخفضة .

البعد الأول: الشبكات الاجتماعيّة غير الرسميّة:

يتناول هذا البعد الارتباطات العائلية، والجيران، والأصدقاء من خلال تكرار الاتصال، والتواصل بالطرق المختلفة داخل القرية الأردنية وخارجها، حيث تعبر هذه الشبكات عن مصدر حماية الفقراء من التعرض لمشكلات، أو ضغوطات، أو أزمات ماديّة، أو نفسيّة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها .

بلغت أعلى نسبة للإجابات (46.40 %) للسؤال عن التواصل مع الأصدقاء خارج القرية ، لكن تعدّ نسبة منخفضة بشكل عام ، واقتصرت على التواصل هاتفياً في المناسبات .

بلغت نسبة الفقراء الذين يتواصلون مع أصدقائهم داخل القرية باستمرار (45.80 %) كما هو موضح في الجدول (12)، أما عن سبب هذا التواصل، فقد تبين من خلال المسح الميدانيّ أن قرى العينة صغيرة نوعا ما ، وتتوزع البيوت بطريقة عشوائيّة لكنها متقاربة ، مما يسهل التواصل مع أفراد القرية و الأصدقاء ، بالإضافة إلى أن الفقراء يقضون آخر نهارهم مع هؤلاء الأصدقاء كنوع من الترفيه لديهم بعد يوم عمل شاق ، إلا أن هذا التواصل اقتصر على الأحاديث العادية، وتداول الأخبار بشكل عام ، ونادراً ما يكون عن فكرة تنموية تنهض بمستوى الدخل ، فالجميع يؤمن بمصدر دخلهم التقليديّ المتعارف .

أما عن أقل نسبة مئوية للإجابات فقد كان لسؤال الفقراء عن تواصلهم مع أقاربهم خارج القرية ، بلغ (42.80 %) فقط وهو مستوى متدن ، أما عن الأسباب وراء ذلك الانخفاض، فقد تبين من المقابلات الميدانيّة أنّ معظم العائلات تعيش في القرية نفسها ، ويقتصر التواصل مع من هم خارج القرية على الاتصالات الهاتفيّة ، ولاحظنا انخفاض عدد مرات زيارة الزوجة لأهلها ممن هم خارج القرية ، وقد تساوت هذه النسبة مع نسبة الذين تكون زيارتهم للأقارب فقط في المناسبات (42.80 %) وسبب اقتصار هذه الزيارات في المناسبات يعود لارتفاع عدد الأقارب في القرية الواحدة ، فاذا قام بزيارة أخيه الأول فعليه أن يقوم الزيارة نفسها لأخيه الثاني، والثالث وهكذا ، فيقوم رب الأسرة باختصار هذه الزيارات مرات محدودة تقتصر على المناسبات، وأداء الواجب الاجتماعيّ المطلوب لا أكثر.

أما نسبة الاستجابات حول استضافة الأصدقاء لتناول الغذاء فكانت (44.80%)؛ لأن الوضع الماديّ للأسرة لا يسمح بعمل لقاءات غداء، أو زيارات دوريّة تتطلب زيادة في المصروف ، فيقتصر ذلك التواصل على إلقاء التحية لهؤلاء الجيران إذا صادفهم في الطريق أو واقفاً أمام منزله الذي يقرب من منزل الأسرة .

جدول 12. نسبة عناصر بعد الشبكات الاجتماعية غير الرسمية.

الفقرة	النسبة المئوية%
هل تتواصل مع أصدقائك من خارج القرية باستمرار من خلال الهاتف والزيارات.	46.40
هل تتواصل مع أصدقائك في القرية باستمرار.	45.80
هل تقوم باستضافة جيرانك على الغداء أو عمل زيارات دورية لهم.	44.80
هل تتواصل مع أقاربك من خارج القرية باستمرار من خلال الهاتف والزيارات.	42.80
زيارتك لأقاربك أو أفراد عشيرتك هي فقط في المناسبات.	42.80
المعدل	44.52

*** المصدر: الدراسة الميدانية- مسح بالعينة 2011.**

البعد الثاني: الثقة بالأفراد والمؤسسات الرسميّة " السياسيّة،المحليّة،الدوليّة":

تعدّ الثقة من أهم عناصر رأس المال الاجتماعيّ لدى الكثير من الباحثين، سواء الثقة بالأفراد أم المؤسسات ، حيث تعطي الفرد الراحة، والطمأنينة، والرضا عن الأشخاص الذين يتعامل معهم ، وهي تعبر في الوقت نفسه عن قبول الأفراد للخدمات، والمزايا المقدمة إليهم من المؤسسات السياسيّة المحليّة والدوليّة، كما ترتبط الثقة بالسلوك التعاوني القائم على المعايير المشتركة لأفراد المجموعة (Fukuyama,1996).

قامت الباحثة بوضع معايير معينة في بعد الثقة، اشتمل الثقة بأفراد القرية، ودور الأحزاب السياسيّة، وعمل مشروع مشترك ، ودور المنظمات الدوليّة، والمجالس، والبلديات . وقامت بقياس كل بعد فرعي على حده، إذ لوحظ انخفاض الأبعاد الفرعيّة للثقة من جانب الأفراد، والمؤسسات ، فقد بلغت أعلى نسبة (35.60%) عند السؤال حول عمل مشروع تنمويّ مشترك في القرية ، وقد تبين من خلال المسح عدم رغبة الفقراء الخوض في مشاريع تنمويّة ، ولوحظ تهرب الكثير من الموافقة ورضاهم عن مصادر الدخل التقليديّة المعتمدين عليها ، وهي إما من

الزراعة أو الرعي أو وظيفة حكوميّة وغيرها ، وعند سؤالهم عن رغبتهم في الاندماج مع أفراد القرية في مشاريع تنمويّة تبين بروز ظاهرة الأنا لدى هؤلاء الفقراء ، وأولويتهم في تحقيق مصالحهم أولا دون معرفة الأثر المترتب على هذه المشاركة ، أما عن سبب ارتفاع نسبة الإجابة عن هذا السؤال عن غيره من أسئلة البعد فقد أجمع هؤلاء الفقراء على رغبتهم بعمل أي شيء يزيد من دخلهم، ويجلب لهم النقود ،ولكن دون أي استعداد عملي لهذه الأفكار .

وعند السؤال حول ثقة الفرد بأفراد قريته لاحظنا أنّها كانت بنسبة (35%) كما هو موضح في الجدول رقم (13)، وهي نسبة منخفضة، ذلك أنّ رابطة العشيرة تعزز ثقة أفرادها ،مما يجعل ثقة هؤلاء الأفراد بأشخاص خارج القبيلة أو العشيرة قليلة.

أما بالنسبة لثقة الفقراء بدور الأحزاب السياسيّة فقد كان حسب الدراسة (33%) وهومستوى متدن ، أما عن أسباب انخفاض هذه النسبة فقد لوحظ أثناء المسح أنّ هناك نسبة عالية من الفقراء لا يوجد لديها وعي أو خلفيّة عن دور الأحزاب السياسيّة ، حتى أنه يكاد يكون معدوماً في معظم القرى ، فلم تكن هناك مقرات حزبية، أو منشورات في قرى العينة ، ولم يجد الفقراء من تلك الأحزاب أي أثر ملموس وواضح لها في تحسين أوضاعهم المعيشية ، بالإضافة إلى ظهور ثقافة الخوف من الخوض في موضوع الأحزاب السياسيّة التي توارثها الآباء والأبناء ، وهي على حد قولهم تعبر عن عدم الانتماء للدولة، وبالتالي قد تلحق الضرر بالفرد أو بعائلته.

وفيما يتعلق بالمنظمات الدوليّة والدول المانحة التي من شأنها زيادة دخل الأسر الفقيرة، فقد قامت الباحثة بعمل مقابلات مع المسؤولين في وزارة التخطيط، والتعاون الدوليّ، ووزارة التنمية الاجتماعية، وغيرها قبل مقابلة الفقراء أنفسهم ، فقد لوحظ وجود فجوة كبيرة بين خطط هذه الوزارات وواقع الفقراءأنفسهم ، فقد حققت هذه الوزارات برأيها إنجازات كبيرة مع المنظمات الدوليّة في الحد من مشكلة الفقر، بينما يعدّ الفقراء أنفسهم غير مستفيدين تلك الاستفادة الكبيرة من هذه المنظمات ، ودورها غير ملموس في زيادة دخلهم، حيث بلغت نسبة الإجابات (34%) كما هو موضح في الجدول (13)، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع عدد المشاريع السنويّة التي تنفقها هذه المنظمات على تلك الشريحة .

من جانب آخر بلغت نسبة ثقة الفقراء بالمجالس البلديّة و الجمعيّات (31.20%) وهي نسبة منخفضة جدا، وقد تبين من خلال المسح أنّ عدم ثقة الفقراء بهذه المجالس ناجم عن عدم وجود تأثير واضح لها على دخلهم ، أو قد يوجد تأثير بسيط، لكن سخط الفقراء على واقعهم دفعهم إلى الإجابة بطريقة سلبية حول أي تأثيرات إيجابية في مستوى معيشتهم .

الجدول 13 . النسبة المئوية لإجابات الفقراء حول الثقة

الفقرة	النسبة المئوية%
أؤيد عمل مشروع تنموي مشترك مع أفراد قريتي.	35.60
أتثق بأفراد قريتي.	35.00
تأثير المنظمات الدوليّة والدول المانحة على زيادة دخلك واضح وملموس.	34.00
أثق بدور الأحزاب السياسيّة في منطقتي.	33.00
المجالس البلديّة والجمعيّات الخيريّة دورها واضح في الحد من الفقر في قريتك.	31.20
المعدل	33.76

المصدر : الدراسة الميدانية- مسح بالعينة 2011.

البعد الثالث: قيم الأفراد وسلوكهم:

يبين هذا البعد القيم و السلوك التي تتعلق بالمواقف المشتركة، وسلوكيات الفقراء في قراهم التي تعد مقبولة لدى معظم المجموعات فيها ، ويشمل أيضا العمل التطوعيّ النابع من الفرد نفسه وتعكس رغبته في العمل والتغيير، فقامت الباحثة بإعداد أسئلة حول هذا البعد في استبانة الدراسة بحيث عكست الوازع الإيجابي للقيم والسلوكيات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد(2.13) كما هو موضح في الجدول (14) وهومعدل غيرمقبول ، في حين نلاحظ ارتفاع النسبة المئوية للإجابات عند السؤال حول الالتزام بدفع الضرائب، والفواتير- بالمقارنة مع إجابات الأسئلة الأخرى للبعد- لكن لم يكن ذلك ناجماً عن دافع إيجابي لدى الفقراء في ذلك الالتزام ، بل لخوفهم من تراكم هذه الضرائب، وزيادتها أحياناً، أو تجنباً لانقطاع المياه، أو الكهرباء عنهم ، حيث وصلت النسبة عند هذا السؤال (47.60%) ، لكن ارتفاعه لا يعبر عن ارتفاع هذا البعد في رأس المال الاجتماعيّ للأسباب التي ذكرت سابقاً .

أما بالنسبة للإجابات عند سؤالهم انتخاب شخص في القرية من الأقارب، وصل المتوسط الحسابي للإجابات (1.48) بنسبة (29.60%)، أما عن سبب انخفاض نسبة الاستجابات فقد تبين عدم مصداقية شريحة كبيرة من العينة حول سبب انتخاب شخص؛ لأنه من الأقارب لأسباب غير واضحة ، فقد أكدت هذه النسبة (29.60) أنّ انتخاب الأشخاص في القرية يتم فقط على أساس عشائري مناقضين إجابات بقية الشريحة ، فهم من القرية نفسها على حد قولهم، ولديهم معرفة بوضع الانتخابات في القرية .

وفي الوقت نفسه نلاحظ انخفاض المتوسط الحسابي لبقية الإجابات، وتقارب هذه النسبة، فعند السؤال حول إزالة الأوساخ أو الثلوج كانت النسبة (46.60%) ،أما إرجاع النقود المفقودة وصلت (2.25) نسبتها إلى (45%)، وهومستوى غير مقبول، ويعبر عن انخفاض القيم التي تعكس رغبة الفرد العمل بإيجابية، وفقدان السلوكيات التي من شأنها إصلاح حال الفرد، وبالتالي إصلاح المجتمع وتغييره ،فمن خلال المسح الميداني وسؤال الباحثة لأرباب الأسر حول إزالة الأوساخ أو الثلوج المتراكمة، كانت معظم الإجابات أن هذه من مهمة البلديّة، وليست مهمة الأفراد ، وتبين عدم رغبة الفقراء مساعدة البلديّة بأي عمل تطوعي كهذا بسبب عدم رضاهم عن أداء البلديات في تحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي انعكس سلباً على تعاون الأفراد معها.

كما نلاحظ انخفاض نسبة الإجابات عند سؤال الفقراء عن مساعدة جيرانهم إذا مروا بضائقة مالية ، حيث وصلت إلى (40.80%) وهي نسبة منخفضة بناء على مقياس الدراسة المقبول البالغ 60%، ويعود سبب انخفاضها كما تبين من المسح عدم اكتفاء الفقراء ذاتيّاً كي يقوموا بمساعدة غيرهم ،بالإضافة إلى تراكم التزامات كل أسرة فقيرة ، وعدم وجود جانب المساعدة من هذه الأولويات ، فيوجد الفقراء دائماً الأعذار لجيرانهم إذا وقعوا بضائقة ماليّة ، او قد يرافقه إلى جمعية، أو إلى مؤسسة كي يعالج ضائقته .

جدول 14 .المتوسط الحسابي و النسبة المئويّة لبعد قيم الأفراد وسلوكهم .

الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%
ألتزم بدفع الضرائب و الفواتير المطلوبة مني.	2.38	47.60
أشارك في إزالة الثلوج المتراكمة على طريق قريتي.	2.32	46.40
إذا وجدت مبلغاً من المال أو قطعة أثرية نادرة في قريتي أسلمها للشرطة.	2.25	45.00
أساعد جيراني إذا مروا بضائقة مالية.	2.24	44.80
أنتخب شخص ما في منطقتي: من أقاربي.	1.48	29.60
المعدل	2.134	42.68

*** المصدر: الدراسة الميدانية– مسح بالعينة 2011.**

وبشكل عام وصلت نسبة القيم والسلوك لدى الفقراء (42.68%) وهي نسبة متدينة جدا، جدول (14).

البعد الرابع: المشاركة الاجتماعية والمدنية و الدينية و السياسية:

أكد روبرت بوتنام كما ذكرنا في الفصول السابقة أنّ تفوق وتقدم منطقة ما اقترن بامتلاكها شبكة من التنظيمات المدنيّة التي ساهمت في تكوين القيم الإيجابية (رأس المال الاجتماعيّ)، وفي تشجيع المواطنين على المشاركة في شؤون المجتمع ، وهذا ما افتقدته جيوب الفقر في الأردن، حيث تكررت فكرة العشائرية مرة أخرى عند السؤال حول المشاركة في الانتخابات، فوصلت نسبة الإجابات بنعم (93.6%) وهي نسبة مرتفعة ، في حين وصلت نسبة الذين أجابوا بـــ (لا) (6.2) ؛ وهذا يدل على التحام هذه الرابطة، ووقوفها صفاً واحداً في الانتخابات فقط .فمن خلال المسح الميداني تبين عدم مشاركة الفرد في الانتخابات إذا لم يكن المرشح من عائلته أو عشيرته ، فالإيمان برابطة العشيرة يغلب الإيمان بالمشاركة في العملية الانتخابية بحد ذاتها.

والدليل على أنّ رابطة العشيرة أقوى من أي رابطة أخرى عدم التزام الفقراء بحضور درس دينيّ دائم في المسجد ، ومعظم الصلوات تؤدى في المنزل، باستثناء صلاة الجمعة في بعض الأحيان، فنسبة الملتزمين بهذه الدروس والارتباطات الدينيّة بلغت (3.9%) فقط ، مقابل

(96.1%) من الذين أجابوا (لا)، وعدم رغبتهم الالتزام بهذه الرابطة الدينيّة .ومن جانب آخر تتكرر الفكرة عند السؤال حول ارتباطهم باتحادات أو نقابات ، حيث كانت معظم الإجابات (لا) .

واللافت للانتباه عدم اشتراك أي فقير في أي حزب سياسيّ ، إذ وصلت نسبة الذين أجابوا بـــ (لا) 100% ، وذلك بسبب عدم قبولهم لهذه الأحزاب كما أسلفنا .

من الملاحظ من التحليل انخفاض نسبة مشاركة الفقراء في الأندية الرياضيّة، والألعاب الرياضيّة لتصل إلى (13.1%) بالرغم من دور هذه الأندية في بناء رأس المال الاجتماعيّ ،فالرياضة كما ذكر Okayasu وآخرون – من جامعة طوكيو في دراستهم حول تأثير الرياضة في رأس المال الاجتماعيّ – تعد طريقة لبناء رأس المال الاجتماعيّ، ومحفزة له ، والنوادي لا تقدم فقط ألعابا رياضيّة ، ولكنها فرصة لتواصل أعضاء النادي ، فالرياضة تنتج رأس المال الاجتماعيّ الذي يساهم بدوره في حل مشكلات المجتمع، وتقديم أفكار من شأنها الخروج من حال إلى حال أفضل(Okayasu, 2010).

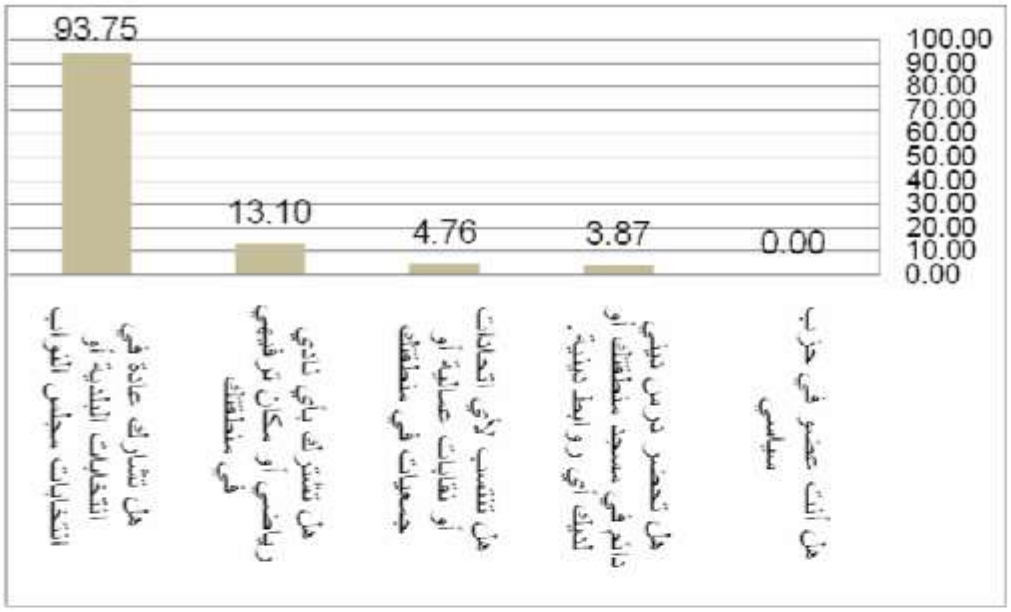

* المصدر: الباحثة.

الشكل 12 .

النسب المئوية (100%) لاستجابات أفراد عينة الدراسة بالقبول على عناصر البعد الرابع (المشاركة الدينية و المدنية و السياسية).

نلاحظ من خلال الشكل (12) أن أثر الفقرات المعبرة عن البعد الرابع (المشاركة الاجتماعيّة، والمدنيّة، والدينيّة، والسياسيّة) الحاصلة على نسبة قبول هي (93.75%)، بينما لم تحصل فقرة "هل أنت عضو في حزب سياسيّ" على أي نسبة، وجاءت نسب باقي الفقرات كالآتي: " هل تشترك بأي نادي رياضيّ أو مكان ترفيهيّ في منطقتك" بنسبة (13.10%)، " هل تنتسب لأي اتحادات أو نقابات عماليّة أو جمعيّات في منطقتك" بنسبة (4.76%)، " هل تحضر درس دينيّ دائم في مسجد منطقتك أو لديك أي روابط دينية" بنسبة (3.87%).

تحليل نتائج قياس أبعاد رأس المال الاجتماعيّ في جيوب الفقر الريفيّة:

يوضح الجدول (16) النسبة المئوية لرأس المال الاجتماعيّ التي وصلت إلى (36.22%) وهي نسبة منخفضة ، تعبر عن تدني مستوى رأس المال الاجتماعيّ على اعتباره من الأسباب التي تساهم في الحد من مشكلة الفقر في هذه الجيوب، وانخفاض مقومات بناء رأس المال الاجتماعيّ في هذه المناطق ، واقتصارها على شبكة العشائريّة التي لا تحقق تلك الغايات المرجوة في تحسين الأوضاع المعيشيّة وتغيير الواقع الذي يعيشه الفقراء .

الجدول 15. النسبة المئوية لأبعاد رأس المال الاجتماعي.

أبعاد رأس المال الاجتماعي	النسبة المئوية%
الشبكات الاجتماعيّة غير الرسمية.	44.54
الثقة بالأفراد والمؤسسات الرسميّة " السياسيّة،المحليّة،الدوليّة.	33.71
قيم الأفراد وسلوكهم.	42.65
المشاركة الاجتماعيّة، والمدنيّة، و الدينيّة ،و السياسيّة.	23.99
متوسط قيم أبعاد رأس المال الاجتماعيّ.	36.22

* المصدر: الباحثة.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة :

1. الفرضية الأولى : لا يوجد لنقص الشبكات الاجتماعية غير الرسمية تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

لاختبار فرضية الدراسة الأولى، قامت الباحثة باستخدام اختبار مربع كاي كما في الجدول (16).

الجدول 16. مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الأولى .

الفقرة	الاجابات	التوزيع الفعلي	التوزيع النظري	مربع كاي	مستوى المعنوية
هل تتواصل مع أصدقائك في القرية باستمرار	1	106	111	20.559[a]	0.000
	2	80	111		
	3	147	111		
هل تقوم باستضافة جيرانك على الغداء أو عمل زيارات دورية لهم	1	288	168	171.429[b]	0.000
	2	48	168		
زيارتك لأقاربك أو أفراد عشيرتك هي فقط في المناسبات.	1	48	112	219.429[c]	0.000
	2	48	112		
	3	240	112		
هل تتواصل مع أصدقائك من خارج القرية باستمرار من خلال الهاتف والزيارات	1	192	112	96.000[c]	0.000
	2	48	112		
	3	96	112		
هل تتواصل مع أقاربك من خارج القرية باستمرار من خلال الهاتف والزيارات	2	48	168	171.429[b]	0.000
	3	288	168		
	المجموع	336			

من خلال الجدول (16) نلاحظ بأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضيّة الصفرية الأولى، والقبول بالبديلة التي تنص على : يوجد لنقص الشبكات الاجتماعيّة غير الرسميّة تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

2.الفرضية الثانية : لا يوجد لنقص الثقة بالأفراد، والمؤسسات الرسميّة تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

لاختبار فرضية الدراسة الثانية، قامت الباحثة باستخدام اختبار مربع كاي و يوضح الجدول (17) مستوى الدلالة الاحصائية .

الجدول17 . مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الثانية.

الفقرة	الاجابات	التوزيع الفعلي	التوزيع النظري	مربع كاي	مستوى المعنوية
أتثق بأفراد قريتي	1	144	112	54.857[c]	0.000
	2	48	112		
	3	144	112		
أثق بدور الأحزاب السياسية في منطقتي	1	336	336		
أؤيد عمل مشروع تنموي مشترك مع أفراد قريتي	1	144	112		
	2	96	112	13.714[c]	0.001
	3	96	112		
تأثير المنظمات الدولية و الدول المانحة على زيادة دخلك واضح وملموس.	1	336	336		
المجالس البلدية والجمعيات الخيرية دورها واضح في الحد من الفقر في قريتك	1	288	168	171.429[b]	0.000
	2	48	168		
	المجموع	336			

من خلال الجدول (17) نلاحظ بأنّ مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضيّة الصفريّة الثانية، والقبول بالبديلة التي تنص على: يوجد لنقص الثقة بالأفراد والمؤسسات الرسمية تأثير في الحد من مشكلة الفقر .

3. الفرضية الثالثة : لايوجد لنقص قيم الأفراد وسلوكهم تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

لاختبار فرضية الدراسة الثالثة، قامت الباحثة باستخدام اختبار مربع كاي و يوضح الجدول (18) مستوى الدلالة الاحصائية .

الجدول18 . مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الثالثة.

الفقرة	الاجابات	التوزيع الفعلي	التوزيع النظري	مربع كاي	مستوى المعنوية
أشارك في إزالة الثلوج المتراكمة على طريق قريتي	1	240	112	219.429[c]	0.000
	2	48	112		
	3	48	112		
أنتخب شخص ما في منطقتي: من أقاربي	3	336	336		
أساعد جيراني اذا مروا بضائقة مالية	1	192	112	96.000[c]	0.000
	2	48	112		
	3	96	112		
ألتزم بدفع الضرائب و الفواتير المطلوبة مني	2	96	168	61.714[b]	0.000
	3	240	168		
إذا وجدت مبلغاً من المال أو قطعة أثرية نادرة في قريتي أسلمها للشرطة	1	240	112	219.429[c]	0.000
	2	48	112		
	3	48	112		
	المجموع	336			

من خلال الجدول (18) نلاحظ بأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفريّة الثالثة، والقبول بالبديلة التي تنص على: يوجد لنقص قيم الأفراد وسلوكهم تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

4.الفرضية الرابعة : لايوجد لنقص الاندماج في الابعاد الاجتماعيّة والمدنيّة والسياسيّة والدينيّة تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

لاختبار فرضية الدراسة الرابعة، قامت الباحثة باستخدام اختبار مربع كاي و يوضح الجدول (19) مستوى الدلالة الاحصائية .

الجدول19 . مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الرابعة.

الفقرة	الاجابات	التوزيع الفعلي	التوزيع النظري	مربع كاي	مستوى المعنوية
هل أنت عضو في حزب سياسي	لا	336	336		
هل تحضر درس ديني دائم في مسجد منطقتك أو لديك أي روابط دينية.	لا	323	168	286.012[b]	0.000
	نعم	13	168		
هل تنتسب لأي اتحادات أو نقابات عمالية أو جمعيات في منطقتك	لا	320	168	275.048[b]	0.000
	نعم	16	168		
هل تشترك بأي نادي رياضي أو مكان ترفيهي في منطقتك	لا	292	168	183.048[b]	0.000
	نعم	44	168		
هل تشارك عادة في انتخابات البلدية أو انتخابات مجلس النواب	لا	21	168	257.250[b]	0.000
	نعم	315	168		
	المجموع	336			

من خلال الجدول (19) نلاحظ بأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفريّة الرابعة، والقبول بالبديلة التي تنص على: يوجد لنقص المشاركة الاجتماعية، والمدنية، والسياسية، والدينية تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

1. الفرضية الخامسة : لا يوجد لنقص رأس المال الاجتماعيّ تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

بناء على اختبار مربع كاي لفرضيات وفقرات الدراسة لاحظنا مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) في جميع فرضيات أبعاد رأس المال الاجتماعي ، مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفريّة الخامسة، والقبول بالبديلة التي تنص على: يوجد لنقص رأس المال الاجتماعيّ تأثير في الحد من مشكلة الفقر.

5.4 تحليل العوامل

استخدمت الباحثة تحليل العوامل من أجل تجميع هذه العوامل التي بلغ عددها (20) حسب الاستبانة، وقد استخدم برنامج الرزم الإحصائية لإجراء التحليل .

ويتمثل تحليل العوامل بتحديد قوة ارتباط العوامل المختلفة بمجموعة الأبعاد المفترضة عن طريق العمل على دراسة قوة الارتباط .وقد بلغ قيمة ارتباط بعض العوامل (901.) وهي أكبر من حد الـ (5.) المطلوب لمثل هذا النوع من الاختبارات .

نلاحظ من الجدول (22) أن هناك(14) متغيرا مرتبطا بشكل قوي نسبيا مع الأبعاد الأربعة المستخلصة من تحليل العوامل .أما بالنسبة للمتغيرات المتبقية من الـ (20)متغيرا التي استخدمت في تحليل العوامل فقد أظهرت النتائج ضعف ارتباطها مع أي بعد من الأبعاد الرئيسة .

جدول 21 . الأبعاد الرئيسة لرأس المال الاجتماعي والعوامل المرتبطة بها .

البُعد (العامل)	المتغيرات المرتبطة فيه	قوة الارتباط
الشبكات الاجتماعيّة غير الرسمية	هل تتواصل مع أصدقائك في القرية باستمرار؟	.717
	هل تقوم باستضافة جيرانك على الغداء أو عمل زيارات دورية لهم ؟	.790
	هل زيارتك لأقاربك أو أفراد عشيرتك في المناسبات فقط؟	.901
	هل تتواصل مع أصدقائك من خارج القرية باستمرار من خلال الهاتف والزيارات؟	.747
	هل تتواصل مع أقاربك من خارج القرية باستمرار من خلال الهاتف والزيارات؟	.901
الثقة بالأفراد والمؤسسات الرسمية	هل دور المجالس البلديّة والجمعيّات الخيرية واضح في الحد من الفقر في قريتك؟	.753
	هل تثق بأفراد قريتك؟	.438
	هل تثق بدور الأحزاب السياسيّة في منطقتك؟	.636

البُعد (العامل)	المتغيرات المرتبطة فيه	قوة الارتباط
	هل تؤيد عمل مشروع تنمويّ مشترك مع أفـراد قريتك؟	.563
	هل ترى تأثير المنظمات الدوليّة والدول المانحة في زيادة دخلك واضح وملموس؟	.379
قيم الأفراد وسلوكهم	هل تشارك في إزالة الثلوج أو الأوساخ المتراكمة على طريق قريتك؟	.665
	هل تنتخب شخص ما في منطقتك من أقاربك؟	.795
	هل تساعد جيرانك إذا مروا بضائقة ماليّة؟	.675
	هل تلتزم بدفع الضرائب و الفـواتير المطلوبـة منك؟	.750
	إذا وجدت مبلغاً من المال أو قطعة أثريّة نـادرة في قريتك هل تسلمه للشرطة؟	.759
المشاركة الاجتماعيّـة، والمدنيّة، والدينيّـة، و السياسية.	هل تشارك عادة في انتخابات البلديّة أو انتخابات مجلس النواب؟	.365
	هل أنت عضو في حزب سياسيّ؟	0.456
	هل تحضر درس دينيّ دائم في مسجد منطقتك أو لديك أي روابط دينيّة؟	0.567
	هل تنتسب لأي اتحادات أو نقابـات عماليّـة أو جمعيات في منطقتك؟	0.466
	هل تشترك بأي نادي رياضيّ أو مكان ترفيهـي في منطقتك؟	0.369

* المصدر : الباحثة.

6.4 قياس نسبة رأس المال الاجتماعيّ بين المحافظات

قامت الباحثة بقياس أبعاد رأس المال الاجتماعيّ للمحافظات ، التي شكلت في مجموعها نسبة رأس المال الاجتماعيّ في كل محافظة على حدا ، إذ ارتفعت هذه النسبة في محافظة العاصمة التابعة لإقليم الوسط لتصل إلى (42%) ، وانخفضت في محافظة الكرك التابعة لإقليم الجنوب إذ بلغت(33.3%)، وربما يعود السبب في ذلك إلى كثرة وسائل الاتصال والتواصل في محافظة العاصمة، وسرعة تبادل الثقافات، والمعلومات ،وارتفاع المستوى التعليميّ لسكان العاصمة ، بينما تنخفض قوة هذه الشبكات في محافظات الجنوب، واقتصارها على رابطة العائلة فقط التي تمنع دخول فئات غريبة إليها، وبالتالي انعدام الثقة، ويوضح الشكل (13) خريطة نسب رأس المال الاجتماعيّ.

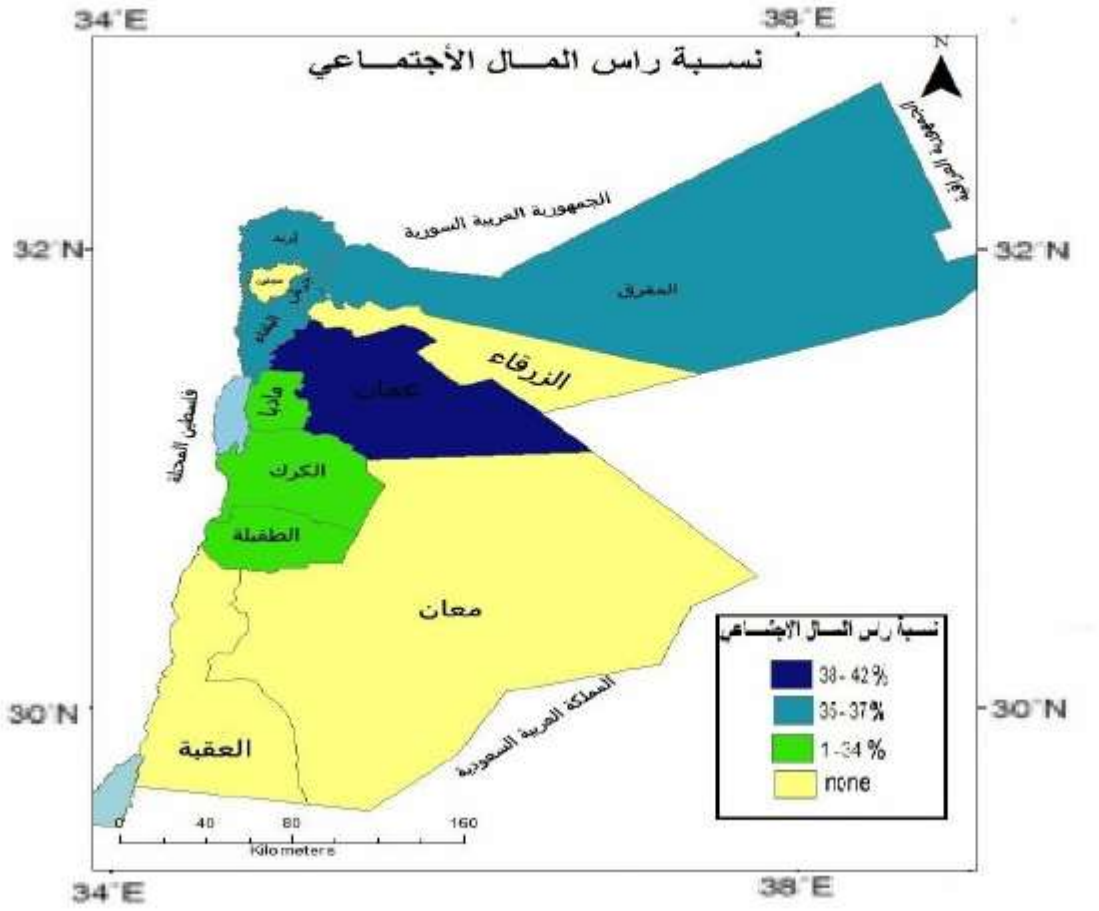

* المصدر: الباحثة .

الشكل 13.

توزع نسبة رأس المال الاجتماعيّ على محافظات المملكة

ويوضح الشكل رقم (15) توزع أبعاد رأس المال الاجتماعيّ في الأقاليم ، فنلاحظ تقارب النسبة بين هذه الأقاليم بشكل عام ،إلا أنها تزداد في إقليم الشمال وتنخفض في إقليم الجنـــوب؛ للأسباب التي ذكرت سابقا.

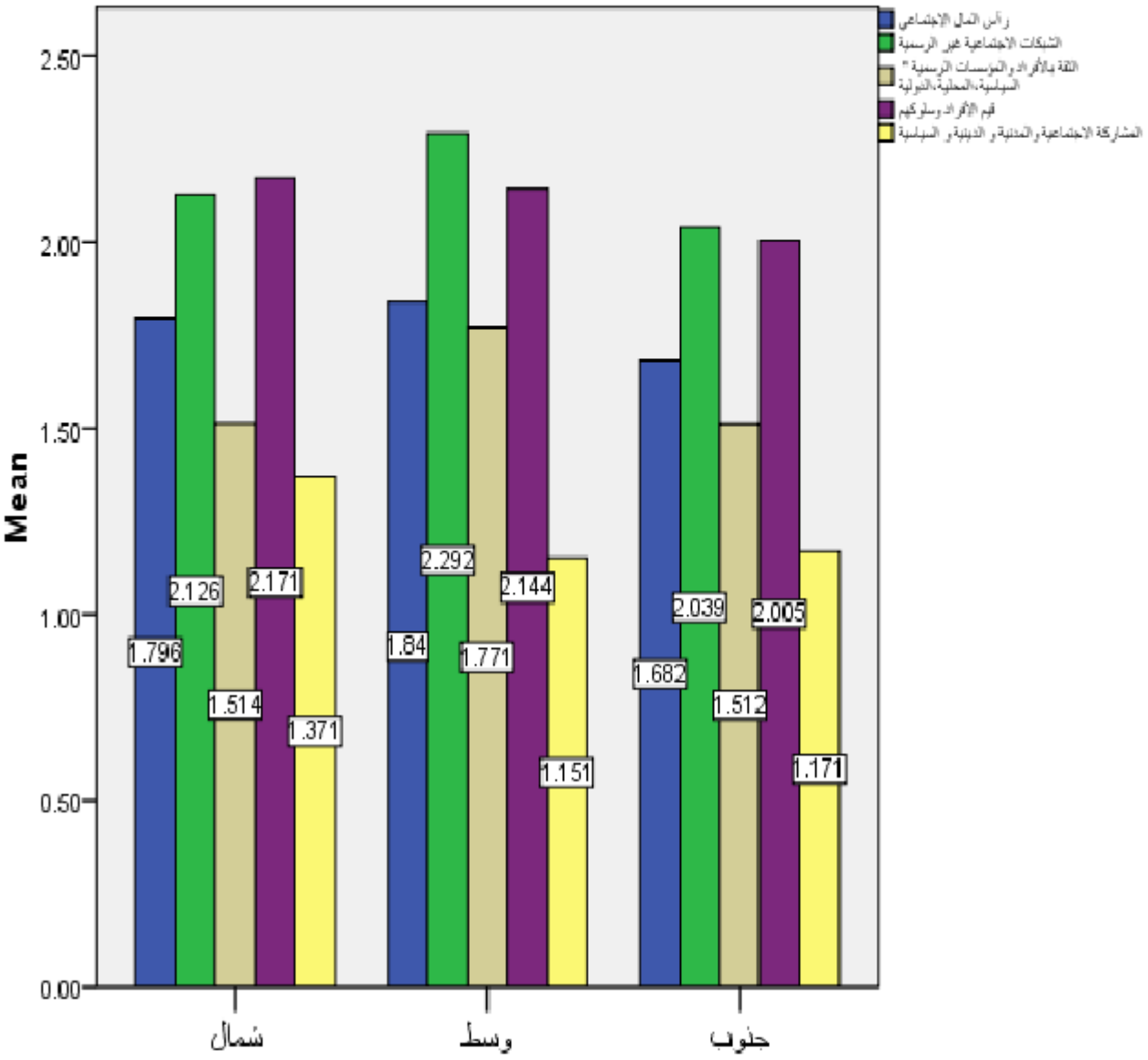

* المصدر: الباحثة .

الشكل 14.

المتوسطات الحسابية لقيم أبعاد رأس المال الاجتماعي في الأقاليم .

ونلاحظ تقارب أبعاد رأس المال الاجتماعي في المحافظات ، إذ يزداد المتوسط الحسابي للمشاركة الاجتماعية غير الرسمية في جميع المحافظات؛ لظهور رابطة العشيرة أو القبيلة ، في حين ينخفض المتوسط الحسابي للمشاركة السياسية والمدنية و الدينية ؛ لعدم رغبة المـــواطنيين

الانخراط في نشاطات خارجية وقلة الوعي بأهميتها وانخفاض المستوى التعليمي وغيرها من الأسباب التي ذكرت سابقا .ويوضح الشكل (17) توزع أبعاد رأس المال الاجتماعي على المحافظات .

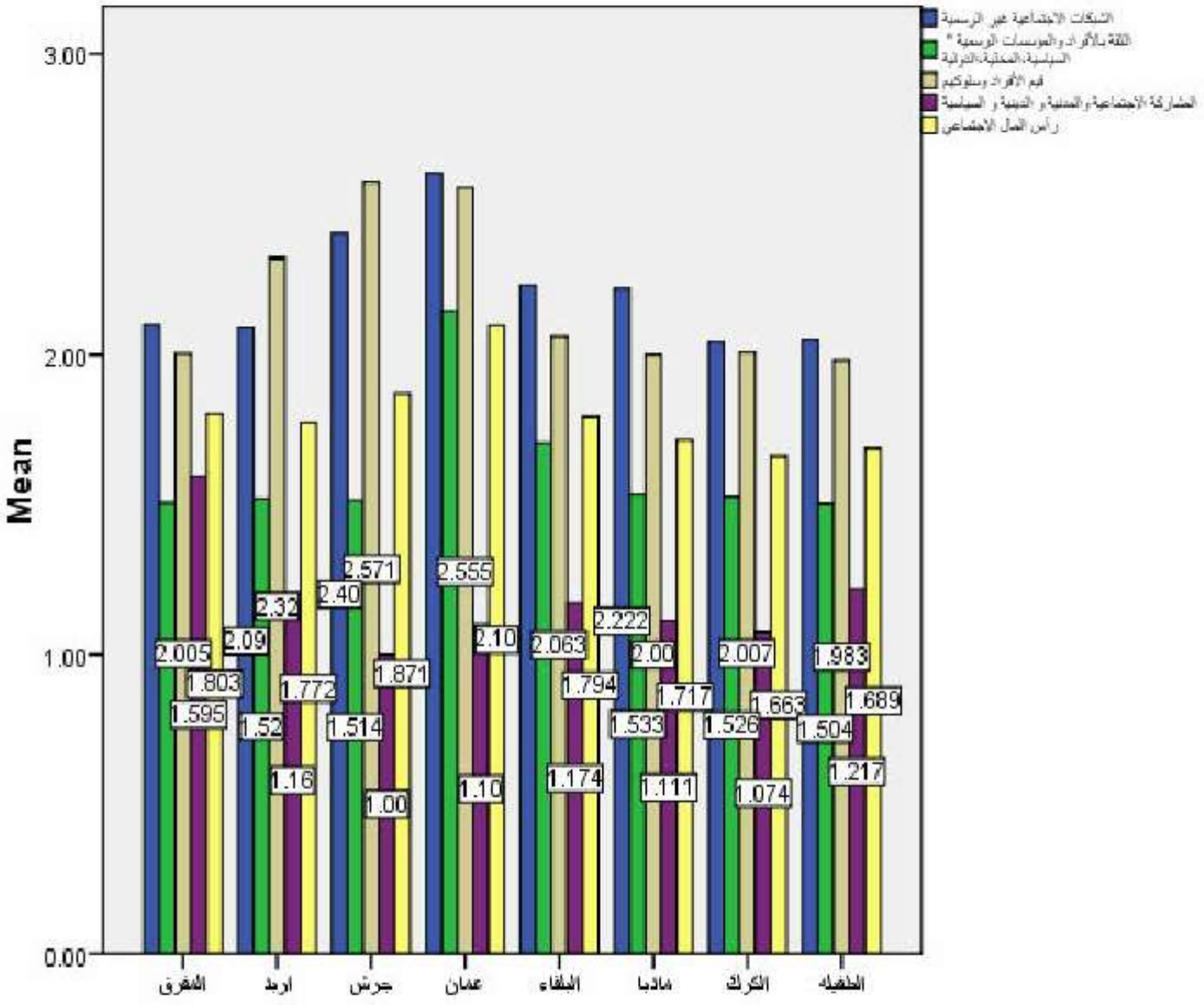

* المصدر: الباحثة .

شكل 15.

المتوسطات الحسابية لقيم أبعاد رأس المال الاجتماعي في المحافظات

الفـــصـــــل الـــخـــامـــــس

النتائج و التوصيات

1:5 النتائج

2:5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1:5النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي لأبعاد رأس المال الاجتماعي ، توصلت الباحثة إلى ما يأتي :

1. انخفاض رأس المال الاجتماعيّ المتمثل بالعلاقات الاجتماعيّة غير الرسميّة ، والثقة بالأفراد والمؤسسات ، وقيم الأفراد وسلوكهم، والمشاركة المدنية، والسياسية ،والدينية في مناطق جيوب الفقر الريفيّة، مما كان له الأثر الواضح في استمرار الفقر، وتزايده من عام لآخركما أثبتته دائرة الاحصاءات العامة،وتقاربه بين أقاليم ومحافظات المملكة.
2. انخفاض رأس المال البشريّ المتمثل في المستوى التعليميّ، والدخل لدى الفقراء مما أثر سلباً في بناء رأس المال الاجتماعيّ، وبالتالي عدم القدرة على حل مشكلة الفقر.
3. اعتماد معظم الفقراء على الوظائف المدنية أو العسكريّة، والمساعدات دون وجود مشاريع ريادّية خاصة كمؤشر على ضعف رأس مال اجتماعيّ لديهم ، وبالتالي عدم وجود مصادر بديلة لرفع مستوى دخل هذه الأسر.
4. بلغت أقل نسبة لأبعاد رأس المال الاجتماعيّ في المشاركة المدنية ،والسياسية، والدينية التي شكلت (23.99%) ، والسبب عدم رغبة الفقراء بالمشاركة في أي نوع من النشاطات على اختلاف أنواعها، ورضاهم بروتين حياتهم اليوميّ وعدم تقبلهم لكل ما هو جديد.
5. بلغت أعلى نسبة لأبعاد رأس المال الاجتماعيّ في الشبكات الاجتماعيّة غير الرسميّة التي شكلت (44.54%) ، والسبب وراء هذا الارتفاع سيطرة رابطة العشيرة، والقبيلة على هذه العلاقات ، وتقارب المسافات بينهم مما سهل هذا التواصل ، حيث اقتصر رأس المال الاجتماعيّ على علاقات العشيرة، التي لم توجه إلى التنمية؛ بسبب ارتباط التنمية بالدولة ، لذلك لم نلحظ أثراً إيجابياً لها، تقارب نسبة الاستجابات على العوامل المؤثرة في الشبكات الاجتماعيّة غير الرسمية ، المتمثلة في التواصل مع الأصدقاء والأقارب . وقد أجمع هؤلاء الفقراء على تواجد هذه العلاقات في القرية تلقائياً؛ بسبب القرابة، أو بسبب الإقامة الدائمة للعائلات في القرية.
6. انخفاض مؤشر الثقة في المستوى الثاني من المؤشرات أو الأبعاد بالرغم من أنها تشكل العمود الفقري لرأس المال الاجتماعيّ لدى العديد من الباحثين ، إذ تقارب انخفاض نسب

العوامل المؤثرة في الثقة ،كالثقة بالأفراد، والمؤسسات، والمنظمات، و البلديات ؛ لعدم وجود أثر واضح وملموس لها على دخل الفقراء .

7. يشكل بُعد قيم الفقراء وسلوكهم عائقاً أمام بناء رأس المال الاجتماعيّ ،إذ لا يؤيد معظم الفقراء العمل التطوعيّ في قريتهم ، أو الوقوف مع الآخرين في أزماتهم ، وانخفاض السلوكيات الإيجابية النابعة من الفقراء أنفسهم كتسليم نقود مفقودة أو قطعة أثريّة ، أما بُعد المشاركة المدنية و السياسية و الدينية تبين انخفاض في نسبة مشاركة الفقراء في الجمعيّات، والأحزاب، والنقابات، وأي اتحادات غير رسميّة يعبر عن ضعف هذه المجتمعات ، وعدم رغبتها بعمل نشاطات إضافية تجلب لهم فوائد، وترفع مستوى رأس المال الاجتماعيّ .

8. لم تحقق المشاريع التنموية من قبل الحكومة أو المنظمات فعالية كبيرة إذ لم تأخذ بعين الاعتبار رفع مستوى رأس المال الاجتماعي الذي يؤثر في فعاليتها وكفاءتها .

9. الصاق تهمة الفقر بالفقراء أنفسهم واعتبارهم مسؤولين عن فقرهم .

2:5 التوصيات

1. ضرورة وضع خطط تنموية أساسها بناء رأس المال الاجتماعي لدى الفقراء، للمساهمة في الحد من مشكلة الفقر،و عمل برامج توعوية للفقراء حول أهمية دمجهم في النشاطات الاجتماعية و السياسية و الدينية و المدنية ، و إشراك الفقراء في برامج تنمية مناطقهم مع الحكومة و المؤسسات غير الرسمية و المنظمات الدولية.
2. التركيز على المنهج المؤسسي في دراسة رأس المال الاجتماعي ، و عمل دراسة لقياس رأس المال الاجتماعي على فترات متقاربة في الريف و الحضر على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية .
3. تحويل رأس المال الاجتماعي إلى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتعزيزه كمورد إنتاج للفرد و المجتمع ، بحيث يتم استغلاله في المشاريع الانتاجية.
4. تشجيع الحكومة للمشاركة المجتمعية ،وتقوية المؤسسات المدنية و التطوعية وزيادة الثقة بين الأفراد و المؤسسات ، و تحويل المساعدات والمعونات إلى جهود تنموية قابلة للاستمرار من خلال استثمار رأس المال الاجتماعي فيها .
5. النهوض بالعلاقات العشائرية السائدة في الريف ،وتحويلها إلى عنصر ايجابي من خلال المشاركة و التعاون في مشاريع اقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

الحمارنة ، مصطفى (1995) ، **مشروع المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، الأردن حالة دراسية** ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة.

الرفاعي،محمد (2007) ،**معوقات بيانات قياس الفقر** ،المؤتمر الاحصائي الأول ،دولة الامارات العربية والمملكة الأردنية الهاشمية .

المجلس الأعلى للسكان (2010)، **تقرير حالة السكان** ،2010 .

النقيب ، فضل (2006) ، مفهوم رأس المال الاجتماعيّ و أهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينيّة المحتلة، مركز الدراسات الاستراتيجية الفلسطينية ، رام الله ، فلسطين.

باقر ، محمد حسين (1996) ، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة ، نيويورك .

تقارير البنك الدولي ،(2010).

دائرة الإحصاءات العامة (2010)، **(تقرير حالة الفقر في الأردن استناداً لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2008)** .

دودين ، عيسى (2003) . **المنشآت الصناعية المشتركة في الأردن – دراسة جغرافية**،رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، الجامعة الأردنية ، عمان – الأردن .

شحادة ، نعمان (2011) ،**التحليل الإحصائي في الجغرافية و العلوم الاجتماعية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن .

طوالبة ، محمد (2002) ،**الفقر و الفقراء : دراسة في الخطاب التنموي في الأردن** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة اليرموك، اربد ، الأردن .

مجدلاوي ، يوسف (1995)، **دور صندوق المعونة الوطنية في معالجة ظاهرة الفقر في الأردن** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية،عمان ، الأردن .

ملحم ، ابراهيم (2008) ، **رأس المال الاجتماعي :عناصره ومؤشرات قياسه وأهميته في حياة المؤسسة الاقتصادية– دراسة ميدانية اجتماعية لشركة الوليد للغزل والنسيج في حمص**، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة دمشق ،سوريا .

وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل ،**التقرير السنوي**، (2010).

وزارة التخطيط و التعاون الدولي، مقابلات شخصية ،قسم الفقر،السيد أحمد اللوزي، (2010).

وزارة التنمية الاجتماعية ، دائرة الفقر ، مقابلات شخصية ،(2010).

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

Akcomak, S., and Weel.B (2006), **'Social Capital, Innovation and Growth, Evidence from Europe'**. UNU-MERIT Working Paper 2006-40. Maastricht: UNU-MERIT.

Banfield E. G.(1958), **The Moral Basis of a Backward Society**, Free Press, New York

Barbier, E.B.(2003), **The Role of Natural Resources in Economic Development**, Blackwell Publishing/ University of Adelaide and Flinders University of South Australia, Pp253 – 272.

Bourdieu, P(1986), **'The Forms of Capital.' p. 241-58 in Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education**, edited by John G Richardson. New York: Greenwood Press.

Caroll, Michael C., and James Ronald Stanfield.(2003), **Social Capital, Karl Polanyi, and American Social and institutional economics.** In Journal of Economic Issues 37, 397-404.

Chhibber, Ajay(1999), **'Social Capital, the state, and development outcomes**. p. 296-310 in Social Capital: A multifaceted perspective, edited by Ismail Serageldin. Washington, DC: World Bank.

Coleman J.S(1990), **Foundations of Social Theory,** Harvard University Press, Cambridge, MA.

Coleman, James S. (1988), **'Social Capital in the Creation of Human Capital.'** The American Journal of Sociology 94: S95.

Coleman J.S.(1990), **Foundations of Social Theory**, Harvard University Press, Cambridge, MA.

Poverty Measurement and Analysis Coudouel et al (2002), **in the PRSP Sourcebook**, World Bank.

Dolfsma, Wilfred, and Charlie Dannreuther.(2003), **'Subjects and Boundaries: Contesting Social Capital-based Policies.'** Journal of Economic Issues 37: 405-413.

Economic and Social Council Of United Nation.(2006**), Definition of Basic Concepts and Terminologies in Governance and Public Administration**, Committee of Experts on Public Administration, New York.

Fafchamps. Marcel (2002) , **'Social Capital, Trust, and Development' University of Oxford,** Social Development in the World Bank.

Fafchamps, M. and Minten, B. (1999), **Social Capital and the Firm: Evidence from Agricultural Trade**. Social Capital Initiative Working Paper No. 17, Washington, DC: Social Development Department, World Bank.

Flora, C,et al. (1999) , **Measuring and Interpreting Social Capital on the Community Level: The Difference and Similarities between Social Capital and Entrepreneurial . Social Infrastructure**

Fukuyama, F. (1996), **Trust: The Social Virtues and the Creation of** Prosperity , **Harmondsworth, Penguin**.

Fournier.Francine and Kazancigil. (2000),**Socail Capital and Poverty Reduction, Which role for the civil society organizations and the state?. United Nations Educational**, Scientific and Cultural Organization . UNESCO.

Francis,Paul (2002), **Social Capital at the World Bank**

Strategic and Operational Implications of the Concept.World Bank.

Gertler,P. and Glee:,P.(1992), **the willingness to pay for education for daughters icontrast to sons: evidence from rural peru**,world bank economic review,vol 6,p188 .

Guiso, Luigi. And Sapienza, Paola.And. Zingales, Luigi.(2001), **The Role of Social Capital in Financial Development**.U.S.A.

Gregori, T. R. (1987), **Resources are not they become: An Institutional Theory, Journal of Economic Issues**, Vol.XXI, No.3, pp 1241 – 1263.

Grootaert, OECD (1998), **Social Capital: The Missing Link?** , World Bank Social Capital Initiative Working Paper No. 3.

Grootaert, C., and Bastelaer, T.V. (2001), **Understanding and Measuring Social Capital: A Synthesis of Findings and Recommendations from the Social Capital Initiative**. Social Capital Initiative Working Paper No. 24. Washington, D.C: World Bank.

Grootaert, C., Oh, G. T., and Swamy, A. (1999), **Social Capital and Development Outcomes in Burkina Faso**. Local Level Institutions Working Paper No. 7. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.

Grootaert, C (1999), **Social Capital: Household Welfare and Poverty in Indonesia.** Local Level Institutions Working Paper No. 6. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.

Grootaert, Christiaan and Thierry van Bastelaer. (2002**), Measuring and Understanding Social Capital**: A Multidisciplinary Tool for Practitioners. World Bank.

Isham, J., and Kahkanen, S. (2002), **How Do Participation and Social Capital Affect Community-Based Water Projects? Evidence from Central Java, Indonesia. In Christiaan Grootaert and Thierry van Bastelaer, eds. The Role of Social Capital in Development**: An Empirical Assessment. New York: Cambridge University Press, 155-187.

Knack, S. and Keefer, P. (1996), **"Does social capital have an economic payo_?: a cross-country investigation",** The Quarterly Journal of Economics, 112(4): 1251.

Krishna, A., and Uphoff, N. (1999)**, Mapping and Measuring Social Capital: A Conceptual and Empirical Study of Collective Action for Conserving and Developing Watersheds in Rajasthan, India.** Social Capital Initiative Working Paper No. 13,. Washington, DC: Social Development Department, World Bank.

Krishna,A.,and Shrader,E.(1999),**Social Capital Assessment Tool,prepared for the confrrence on social capital and poverty reduction**, organized by the World Bank.

Krautkraemer, J.A. (2005), **Economics of Natural Resource Scarcity: The State of the Debate, Resources of the Future**, Discussion Paper 05 – 14.pp 4 -42.

La Porta, R., Florencio, Lopez de Silanes, Andrei Shleifer, and Robert Vishny , (1997),**The Legal Determinants of External Finance", Journal of Finance,** 52, 1131-1150.

Martin, R. (2003), **Institutional Approach in Economic Geography, in: Sheppard, E. and Barrens, T**. (Eds), A Companion to Economic Geography, Oxford.UK.

Maskell, P., Eskelinen, H., Hannibalsson, I., Malmberg, A. and Vatne, E. (1998),**Competitiveness, Localised Learning and Regional Development , London,** Routledge.

Narayan,D., Pritchett,L.(1998), **Cents and Sociability: Household Income and Social Capital in Rural Tanzania Economic Development and Cultural Change,** Washington DC: World Bank.

North, Douglass (1990), **Institutions, Institutional Change and Economic Performance (Political Economy of Institutions and Decisions),**Press Syndicate of the University of Cambridge,United Kingdom.

OECD (2001), **The Well-Being of Nations: the Role of Human and Social Capital.** Centre for Educational Research and Innovation.. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.

Pargal, S., Huq, M., and Gilligan, D. (1999), **Social Capital in Solid Waste Management:** Evidence from Dhaka, Bangladesh. Social Capital Initiative Working Paper No. 16. Washington, D.C: World Bank.

Putnam,D, Robert.(2001), **The Collapse and Revival of American Community**. New York: Simon and Schuster.

Putnam, Robert D., Robert Leonardi & Raffaella Y. Nanetti.(1994), **Making Democracy Work, Civic Institutions in Modern Italy. Princeton:** Princeton University Press.

Portes, A(1998), **Social Capital: Its Origins and Applications in** Modern Sociology" Annual Review of **Sociology** 24: 1-24.

Okayasu.isao.and Kawahra,Yahkio.and Nogawa,Haruo.(2010). **The relationship between community sport clubs and social capital in Japan: A comparative study between the comprehensive community sport clubs and the traditional community sports clubs.** International Review for the Sociology of Sport.SAGE journals online.

Qyen,Else (2000), **Social Capital and Poverty Reduction, Social Capital Formation as a Poverty Reducing StrategyUnited Nations Educational,** Scientific and Cultural Organization . UNESCO, 2002.

Renzulli, L. A., H. Aldrich, and J. Moody. (2000), **'Family Matters: Gender, Networks, and Entrepreneurial Outcomes'. Social Forces,** 79 (2): 523-46.

Rooks, Gerrit. and . Szirmai, Adam.and , Sserwanga, Arthur.(2009), **The Interplay of Human and Social Capital in Entrepreneurship in Developing Countries.** The Case of Uganda, the UNU-WIDER project on Entrepreneurship and Development (Promoting Entrepreneurial Capacity), . The Netherlands.

Rossing,Tine.and Assaf, Sussan (1999) **,Social Capital: Conceptual,Frameworks And Empirical Evidence**.Social Capital Initiative Working Paper.The World Bank.

Sandefur,Gary.and Meier,Ann.and Hernandez,Pperdro .(1999), **Families, Social Capital and Educational Continuation. Center for Demography and Ecology.** University of Wisconsin-Madison.

Solow, R. (1995), **Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity** (Book Review)", The New Republic 213: 36-40.

Stefanie, B.(2004) , **Does Corporate Social Responsibility need Social Capital? The Example of the „Sector Model Social Responsibility" of the "Foreign Trade Association of the German Retail Trade (AVE)",** a Public Private Partnership Project" Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation (CSGR), University of Warwick, Coventry, CV4 7AL, United Kingdom. URL.

Stevens, P.(2004), **National oil companies and international oil companies in the Middle East:** Under the shadow of government and the resource nationalism cycle , 1093/jwelb/jwn004 .

Schuller, T. (2000), **'Social and Human Capital: The Search for Appropriate Technomethodology ,'**Policy Studies **,21:1** , pp25-35

Temple, J., and Johnson, P. (1998), **Social Capability and Economic Growth**. Quarterly Journal of Economics: 113(3):965-90.

Woolcock, Michael (1998) ,**Social capital and economic development: towards a theoretical synthesis and policy framework, Theory and Society** 27: 2: 151-208 (April).

الملاحق

ملحق رقم (1)

توزع جيوب الفقر الريفية على الأقاليم

أولا : إقليم الشمال

محافظة الـــمفرق			محافظة اربد	محافظة جرش
قرى قضاء المفرق	**قضاء ارحاب**	**قرى قضاء بلعما**	**قضاء الطيبة**	**قضاء برما**
ايدون	الدجنية	الزنية	مخربا	المنصورة (الخشيبة)
ام النعام الشرقيه	هويشان	حيان الرويبض الغربي	أبسر أبو علي	الهونة
ام النعام الغربيه	المعمرية	الخربة السمراء (روضة الامير محمد)	زبدة الوسطية	المجدل
حيان المشرف	أم خروبة	المزرعة	مندح	عليمون
المزه	بويضة العليمات (بيوضه الشرقية)	النزهة		همتا
الغدير الابيض	البويضة الغربية	البستان		الفوارة
بويضة الحوامده	حمامة العليمات	خريسان		الجزازة
طيب اسم	حمامة العموش	منشية العليان (الخان)		
رجم سبع الشمالي	الدقمسة	النمرة		
	نادرة	المراجم/حيان رويبض		
	المدور	أم صويوينه		
	أم بطيمة	حمنانة القديمة		
		حمنانة الجديدة/		
		الشريفية/ الظاهرية		

ثانيا : إقليم الوسط

محافظة العاصمة	محافظةالبلقاء		محافظة مادبا
قضاء سحاب	قضاء عين الباشا	قضاء الشونة الجنوبية	قضاءالعريض
زملة العليا	أم سنديانة	الشونة الجنوبية	العريض
الماضونة	موبص	الكفرين	البقيع (القباعي)
المناخر	الشويحي الغربي	الرامة	الهاشمية (ام حصاص)
قعفور	السليحي	الشونة الجديدة" السكنة"	عطروز
البيضاء	سلحوب	سويمة	المحمدية
رميدان	ام نجاصة		الزهراء
الخشافية الجنوبية	السحلولية		النامية
	الرمان		القريات
	أبو حامد		مكاور
	الجعيدية		الدير
	الحنو		بلوطه
	أم الدنانير		الجديدة
			الزينه
			النصيب
			الجروان (العامره)

ثالثاً: إقيلم الجنوب

محافظة الكرك		محافظة الطفيلة
قضاء غور الصافي	قضاء غور المزرعة	قضاء بصيرا
السلماني	غور الحديثة	غرندل
المعمورة	غور الذراع	الرشادية
فيفا	غور عسال	أم سراب
الغويبة	بليدة المزرعة	ضانا لحظة
	بليدة الحديثة	الضحل

ملحق رقم (2)

استبانة الدراسة

استبيان دور رأس المال الاجتماعيّ في الحد من مشكلة الفقر في الأردن

تقوم الباحثة بإعداد دراسة حول مشكلة الفقر في الأردن بعنوان" دور رأس المال الاجتماعيّ في الحد من مشكلة الفقر في الأردن " ، نرجو من حضرتكم التعاون معنا وتزويدنا بالبيانات و المعلومات المطلوبة، علماً بأن كافة هذه المعلومات سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلميّ فقط.

البيانات الديموغرافية:

اسم المحافظة		القضاء		القرية	
الإقليم	شمال	وسط		جنوب	
عدد أفراد الأسرة	3 أو أقل	4 – 8		8 فأكثر	
مستوى الدخل	100-299	300-499		500 فأكثر	
مصدر الدخل	قطاع خاص	قطاع حكوميّ أو عسكري		مشروع خاص	أكثر من مصدر
المستوى التعليمي لرب الأسرة	ثانوي أو أقل	دبلوم	بكالوريوس		دراسات عليا

يرجى الإجابة عن العبارات التالية من خلال وضع إشارة (✓) في المربع المناسب:

درجات التقييم				
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)

البعد الأول : الشبكات الاجتماعية غير الرسمية :						
1	هل تتواصل مع أصدقائك في القرية باستمرار؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
2	هل تقوم باستضافة جيرانك على الغداء أو عمل زيارات دورية لهم؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
3	هل زيارتك لأقاربك أو أفراد عشيرتك في المناسبات فقط ؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
4	هل تتواصل مع أصدقائك من خارج القرية باستمرار من خلال الهاتف والزيارات؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
5	هل تتواصل مع أقاربك من خارج القرية باستمرار من خلال الهاتف والزيارات؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
البعد الثاني : الثقة بالأفراد والمؤسسات الرسمية " السياسية،المحلية،الدولية":						
6	هل تثق بأفراد قريتك؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
7	هل تثق بدور الأحزاب السياسية في منطقتك؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
8	هل تؤيد عمل مشروع تنموي مشترك مع أفراد قريتك؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
9	هل تأثير المنظمات الدولية و الدول المانحة على زيادة دخلك واضح وملموس؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
10	هل دور المجالس البلدية والجمعيات الخيرية واضح في الحد من الفقر في قريتك؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
البعد الثالث : قيم الأفراد وسلوكهم						
11	هل تشارك في إزالة الثلوج أو الأوساخ المتراكمة على طريق قريتك؟.	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
12	هل تنتخب شخص ما في منطقتك من أقاربك؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
13	هل تساعد جيرانك إذا مروا بضائقة مالية؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
14	هل تلتزم بدفع الضرائب و الفواتير المطلوبة منك؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
15	إذا وجدت مبلغاً من المال أو قطعة أثرية نادرة في قريتك هل تسلمها للشرطة؟	□(1)	□(2)	□(3)	□ (4)	□ (5)
البعد الرابع المشاركة الاجتماعية والمدنية و الدينية و السياسية		نعم		لا		
16	هل أنت عضو في حزب سياسي؟					
17	هل تحضر درس ديني دائم في مسجد منطقتك أو لديك أي روابط دينية؟					
18	هل تنتسب لأي اتحادات أو نقابات عمالية أو جمعيات في منطقتك؟					
19	هل تشترك بأي نادي رياضي أو مكان ترفيهي في منطقتك؟					
20	هل تشارك عادة في انتخابات البلدية أو انتخابات مجلس النواب؟					

شكراً لكم على مشاركتكم الايجابية في استكمال هذا الاستبيان

الباحثة

ملحق رقم (3)

النسبة المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات المختلفة.

النسبة المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات المختلفة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
اسم المحافظة	المفرق	37	11
	اربد	25	7.4
	جرش	7	2.1
	عمان	40	11.9
	البلقاء	167	49.7
	مادبا	9	2.7
	الكرك	27	8
	الطفيلة	23	6.8
الإقليم	شمال	70	20.8
	وسط	225	67
	جنوب	41	12.2
عدد أفراد الأسرة	4-8	163	48.5
	أكثر من 8	173	51.5
مستوى الدخل	100-299	198	58.9
	300-499	138	41.1
مصدر الدخل	قطاع خاص	52	15.5
	قطاع حكومي أو عسكري	145	43.2
	مشروع خاص	9	2.7
	أكثر من مصدر	130	38.7
المستوى التعليمي الأعلى في الأسرة	ثانوي أو أقل	175	52.1
	دبلوم	48	14.3
	بكالوريوس	113	33.6
	Total	336	100

ملحق(4)

معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة.

معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة

البعد	معامل كرونباخ ألفا
الشبكات الاجتماعية غير الرسمية.	0.85
الثقة بالأفراد والمؤسسات الرسمية.	0.81
قيم الأفراد وسلوكهم.	0.90
المشاركة الاجتماعية والمدنية والدينية والسياسية.	0.86
رأس المال الاجتماعي.	0.80

ملحق رقم (5)

نسبة رأس المال الاجتماعي في كل محافظة.

نسبة رأس المال الاجتماعي في كل محافظة

المحافظة	نسبة رأس المال الاجتماعي
المفرق	%36.06
إربد	%35.44
جرش	%37.42
عمان	%42
البلقاء	%35.88
مادبا	%34.34
الكرك	%33.26
الطفيلة	%33.78

ملحق (6)

تكرار الأبعاد الديموغرافية لعينة الدراسة

تكرار الأبعاد الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
اسم المحافظة	المفرق	37	11
	إربد	25	7.4
	جرش	7	2.1
	عمان	40	11.9
	البلقاء	167	49.7
	مادبا	9	2.7
	الكرك	27	8
	الطفيلة	23	6.8
الإقليم	شمال	70	20.8
	وسط	225	67
	جنوب	41	12.2
عدد أفراد الأسرة	4-8	163	48.5
	أكثر من 8	173	51.5
مستوى الدخل	100-299	198	58.9
	300-499	138	41.1
مصدر الدخل	قطاع خاص	52	15.5
	قطاع حكومي أو عسكري	145	43.2
	مشروع خاص	9	2.7
	أكثر من مصدر	130	38.7
المستوى التعليمي الأعلى في الأسرة	ثانوي أو أقل	175	52.1
	دبلوم	48	14.3
	بكالوريوس	113	33.6
	Total	336	100

ROLE OF SOCIAL CAPITAL FOR ALLEVIATION POVERTY IN JORDAN

By

Aida Subhi Abu Shams

Supervisor

Dr. Nasim F.Barham, Prof

ABSTRACT

Different methods have been applied to study poverty problem in Jordan for the few previous decades. These methods focused mainly on monitorial aspect as subsiding the basic needs of the poor and provide financial aid. However, efforts exerted by Jordanian government with cooperation of world organization seems to be not efficient, since official statistics refer to continuity and even increase of poverty level in the kingdom.

The institutional approach which, focuses on the social structure in the both dimensions, formal and informal, has been applied in this thesis. Social capital, as a mean to cope with poverty has been analyzed and measured. Social capital is one of the recent approaches used in poverty studies due to its appropriately in understanding the structure of interaction between local communities.

Eleven villages, considered as poor, have been chosen throughout the Hashemite Kingdom of Jordan. The choice of the villages based on data published by the Department of Statistics in 2008. The villages are distributed at eight governorates in the kingdom. Researcher collected Voluntary activities, memberships of association and unions, values and behaviors of individuals in addition to other questions were groped in four dimensions of social capital which are: participation, social relationships, values, and trust were included in the questionnaire used in the study.

A scale to measure the social capital is developed. Furthermore, several results reflected the low social capital, in all mentioned dimensions, were reached. The current level of the social capita in rural areas of Jordan is one of causes of the prevailing and continuing poverty in the country. Individuals interact with the members of their tribe

but not in the cause of development. Economic relations are directed mainly to the central state and not to the few and weak local institutions.

Building of social capital at national and local levels should be included in the development plans. Strengthen of participation, transparency, trust building measures are highly recommended to alleviate poverty in Jordan.